



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

تكرار الشاهد الشعري في كتاب الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ) دراسة لغوية

رسالة قَدِّمَتْ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية / اللغة العربية / اللغة.

من قِبَل

نوال كاظم حمود جلوب الجبوري

بإشراف

أ.د. حامد عبد المحسن كاظم الجنابي

٢٠٢٢م.

١٤٤٣هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا
أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الاحزاب/٤٥]

صدق الله العلي العظيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى...

مَنْ كُلُّ شَيْءٍ لِأَجَلِهِ وَتَحْتَ ظِلِّهِ: **صاحب الزمان (عج)**
نيابة عن روح أبي كاظم الذي حرمتُ منه في السنة الأولى من
عمري قبل أن أنطق كلمة أبي وقبل أن أنعم بحبه ودلاله.

شكر وامتنان

﴿بَلِ اللَّهِ فَاغْبُذْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]

الحمد لله حمداً يفوق حمد الحامدين، حمداً مباركاً طيباً فهو المعين الأول والآخر في كل عمل وفي كل خطوة ومنه التوفيق والسداد...
أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن كاظم الجنابي لتفضله بالإشراف على هذا العمل ولمنحه من وقته وجهده حتى تم على هذه الصورة.
ولا انسى ان اتقدم بخالص الشكر لعمادة كلية التربية للعلوم الانسانية وتحديدًا قسم اللغة العربية المتمثل برئيسها الاستاذ الدكتور محمد عبد الحسن وجُلّ أساتيدي فيها.
وأقدم بالشكر الجزيل للشمعة التي حرقت نفسها لتضيء دربي بدعائها ودموعها أُمي الحبيبة ، وكذلك أخي وسندي من بعد الله أحمد، فلولاهما لم أصل لما أنا عليه الآن.
كما أشكر صديقتي العزيزة براء حيدر وكذلك بنت أخي خالدة حسين لما بذلتا من جهد في مساعدتي بكتابة الرسالة.

و الحمد لله والشكر لله أولاً وآخرًا...

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	
شكر وامتنان	
المحتويات	
المقدمة	أ_ج
التمهيد (حجية الشاهد الشعري وأسباب تكراره)	١٥_١
الفصل الأول (تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصوتية)	٧٨_١٦
الفصل الثاني (تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصرفية)	١٥٧_٧٩
الفصل الثالث (تكرار الشاهد الشعري في المسائل النحوية)	٢٢٤_١٥٨
الفصل الرابع (تكرار الشاهد الشعري في المسائل الدلالية)	٢٦٧_٢٢٥

[illegible]

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله عدد الحصى والحجر ، الحمد لله عدد الصوف والوبر ، الحمد لله عدد الرمل والشجر ، الحمد لله حمداً يفوق حمد الحامدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أبي الزهراء سيدة نساء العالمين وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعد فاللغة العربية لغة القرآن الكريم هذه اللغة الغرّة العظيمة التي تشرفنا بها لغة لنا، ولقد خاض الكثير من العلماء غمار الابحار في بحرها وزادتهم شرفاً وسمعةً وتفوقاً، وكيف لا؟! وهي لغة لأشرف كتاب سماوي نزل على أفضل نبي عربي ، فتدافع العلماء والبلغاء والشعراء واللغويون للإبحار بها وتوضيح معاني كلماتها ودلالاتها ابتداء من الخليل(ت: ١٧٠هـ) و سيبويه(ت: ١٨٠هـ) والى يومنا هذا ، ولقد وقع اختيار مشرفي على وقادٍ من متوقدي الذكاء في هذه اللغة ألا وهو العالم اللغوي الجليل المعروف بابن جني(ت: ٣٩٢هـ) وتحديدًا على كتابه الخصائص، والمعروف أن ابن جني لا يقل أهمية عن أستاذه أبي علي الفارسي(ت: ٣٧٧هـ) وكذلك يضارع سيبويه في ثقافته اللغوية وذكائه وعبقريته، ومؤلفه الخصائص لم يكن كتاباً لشرح القضايا الاعرابية كالرفع والنصب والجزم والجر كما وضع ابن جني بقوله: (إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقدير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي)^[٣٣/١]، بل كان مستودعاً علمياً ضمّ جُلّ القضايا الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، حيث اشبع ابن جني هذه المسائل شرحاً وتفصيلاً ، وقد كثر في خصائصه الشاهد الشعري وتكرر في أبواب متفرقة أو في الباب نفسه، ولذا فقد وسمنا دراستنا بـ(تكرار الشاهد الشعري في كتاب الخصائص لابن جني(ت: ٣٩٢هـ) وقد اقتضت الدراسة ان تقسم على أربعة فصول يسبقها تمهيد ومقدمة وتلحقها خاتمة.

أما التمهيد فقد درس حجية الشاهد الشعري وأسباب وتكراره ومدى اهتمام العرب بالشعر عبر العصور، وأما الفصل الأول فكان تحت عنوان (تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصوتية) وقد ضم الشواهد الشعرية المُكررة التي تناولت كل ما له علاقة بمد الحركة ومطلها والضرورة الشعرية والهمز والادغام، الوقوف على العروض المخالفة أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان(تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصرفية) وقد ضم الشواهد الشعرية المُكررة التي تناولت المسائل الصرفية كالإعلال بالحذف والابدال ، والابنية الصرفية والاوزان والاشتقاق بنوعيه

الأكبر والاصغر، أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان (تكرار الشاهد الشعري في المسائل النحوية) وضم الشواهد الشعرية المكررة التي تناولت المسائل النحوية كالتقديم والتأخير والاعتراض بأنواعه والحذف بأنواعه ، أما الفصل الرابع فكان تحت عنوان (تكرار الشاهد الشعري في المسائل الدلالية) وفي هذا الفصل درستُ الشواهد الشعرية المكررة التي تناولت الأساليب البلاغة والاصولية ، أما الخاتمة فضمت أبرز النتائج التي توصل اليها، وعلى الرغم من التقسيمات التي تمت داخل الفصول الا أنك قد تجد تداخلاً بين الفصول فقد تجد شواهد صوتية ضمن الفصول الأخرى أو شواهد نحوية ضمن الصوتية والصرفية ، وسبب ذلك عقلية ابن جني المتوهجة في شرح الشواهد وتفسيرها وتوجيهها عند تكرارها وقد اعتمدنا في التصنيف على ورود الشاهد في اول باب لأنك اذا تتبعنا الخصائص ستري أن أغلب الشواهد متداخلة بين الصوتية والصرفية و النحوية والدلالية ويذكر ابن جني ذلك بقوله: (فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بديء وإلام نحا. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه!)^[٦٨/١]

وفي هذه الدراسة احتيج لأغلب المراجع والمصادر وكان الاعتماد الأكبر على الدواوين الشعرية وكتاب سيبويه وشروحاته وبعض تفاسير القرآن الكريم وكما نعلم ان ابن جني عالم لغوي متمكن ولقد أقيمت على مصنفاته الكثير من الدراسات ومن هذه الدراسات :

-الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د.حسام النعيمي ١٩٨٠م

-موقف ابن جني من الضرورات: جواد حسني عبد الرحيم ١٩٨٣م

-أوجه التنظير عند ابن جني بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، إعداد محمد بن علي بن محمد العمري ٢٠٠٨م

-الشواهد النحوية في الخصائص لابن جني: منال محمد مصطفى ٢٠٠٨م

-الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص: د.بو زيد ساسي هادف ٢٠٠٩م

-ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية: سليمان سالم باقشع ٢٠١٠م

-ملاحح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتبه(الخصائص، سر صناعة الاعراب، المنصف) ٢٠١١-٢٠١٢م، رسالة ماجستير لـ(سميرة موسى)

-المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص: جنات زيادي ٢٠١٨م

ولقد سار البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، فقد أوردت الابيات الشعرية ثم وثقتها من الدواوين والمعاجم ثم عرضت رأي ابن جني فيها في كل موضع وردت فيه وبعدها عرضت الآراء السابقة واللاحقة له.

ولا تخفى الصعوبات في كل عمل ومنها هذا البحث الذي تعامل مع عالم لا يقل قيمة عن سيبويه فلا يخفى صعوبة فهم أفكاره وصعوبة شرح المسائل بالطريقة التي ارادها المؤلف وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول هذا الكتاب لكنها لم توضح عين التوضيح الشواهد الشعرية فكمنت الصعوبة بالشواهد وكذلك ضيق الوقت الذي من أكبر هذه الصعوبات.

وفي الختام تتصاغر وتتلاشى كلمات الشكر والعرفان أمام الأستاذ والمربي والأب الروحي والعلمي الأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن كاظم الجنابي لما بذله من جهد ولما سقى هذه البذرة من منهال علمه وكرمه وصبره حتى أصبحت نبتة مثمرة

فله مني جُلّ الشكر والامتنان وأسأل الله القدير أن يتفضل عليه بدوام الصحة وطول العمر بطاعته ورضوانه

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وآله أجمعين

-حجية الشاهد الشعري

الشعر ديوان العرب به يهتدون إذا ضلوا في معرفة أنسابهم وتاريخ حروبهم وشجعانهم ومآثرهم، فأولوه عنايةً كبيرةً، وقيل إنّ أول من قصد القصائد المهلهل بن ربيعة^(١)، وقيل امرؤ القيس^(٢)، وزعم أبو عمرو بن العلاء أنّ الشعر فتح بأمرئ القيس، وخُتم بذِي الرمة^(٣)، ولم يكن لأوائل الشعراء إلاّ الابيات القليلة يقولها الرجل عند حدوث الحاجة ليصف بها الموقف الذي حدث له وحرك مشاعره^(٤)، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن العرب القدامى لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تعييدهم القواعد بل خلطوا بينهما ولم يقتصر أحدٌ منهم على الاستشهاد بالنثر العربي بل خلطوا الشواهد وأغلب الأحيان كانوا يعتمدون على الشواهد الشعرية وعلى آيات الكتاب الكريم في القليل النادر^(٥)، وكانت ومازالت للشعر مكانة كبيرة على الرغم من وضعه في المركز الثالث بعد القرآن العظيم والحديث النبوي الشريف لكن فعاليته تتصدر كل الشواهد، وقد يكتفي بالشعر وحده لإثبات القاعدة من دون الحاجة إلى شواهد نثرية غيره، واهتم به العرب اهتمامًا ملحوظًا.

ويرى الدكتور أنيس أنّ النقاد في العصور المتأخرة يرون في الشعر أمورًا تميزه عن النثر ويصفونها بالصور والأخيلة حينًا وبالعاطفة والانفعال النفسي أحيانًا أخرى^(٦).

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي: ٣٩/١

(٢) ينظر: البيان والتبيين: لأبي عثمان بن بحر الجاحظ: ٣٠٠/٣

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٠/٣

(٤) ينظر: الشعر والشعراء: لابن قتيبة الدينوري: ١٠٥/١

(٥) ينظر: من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس: ٣٢٥

(٦) ينظر: موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس: ١٢

والملاحظ أنّ كلمة الشواهد غلبت في استخدامها على الأبيات الشعرية حتى أصبحت ذات معنى معروف يُقصد به الشعر^(٧)، وبسبب مكانة الشعر الكبيرة من بين الشواهد العربية حظى بحصة الأسد في الاهتمام من قبل اللغويين وكان مظهرًا من مظاهر الفصاحة بين الخاصة من العرب في الجاهلية ومجالًا لإظهار البراعة والمهارة بين القبائل في عصور ما قبل الإسلام^(٨).

وبلغ من اهتمام العرب للشعر أن تخيرت سبعًا من قصائد الشعر القديم وكتبتها بماء الذهب وعلقتها بين أستار الكعبة وهي التي تُعرف بـ(مُذهبة امرئ القيس، ومُذهبة زهير...) والمُذهبات سبعٌ ويطلق عليها (المعلقات السبع)^(٩)، ومن اهتمامهم بالشعر أن كانت لديهم أسواق خاصة تأتي إليها الشعراء الفحول لتتشد أشعارها وتظهر براعتها، ومن هذه الأسواق (سوق عكاظ) في عصر ما قبل الإسلام^(١٠)، وكذلك كان (سوق المربد) في العصر الإسلامي وهو يماثل سوق عكاظ الذي كان في العصر الجاهلي وكان ميدانًا للتنافس بين فحول الشعراء والخطباء^(١١).

أما القبائل العربية فكانت بدورها تهنيء بعضها بعضًا عند نبوغ شاعر في القبيلة فهي تتطلع إلى أصحاب القرائح وفحول الشعراء، لأنّ القبيلة كما تحتاج إلى الفرسان الشجعان تحتاج لفحول الشعراء، وهذا جعل للشعر منزلة كبيرة في نفوس العرب، لأنّ الشاعر هو الذي يُدافع عن القبيلة بلسانه^(١٢)، واشتهر بعض الشعراء بالحكمة فالقبائل تحتاج لذلك الشاعر لفض النزاع بين الخصوم وتهدئة النفوس، ومن بين هؤلاء الشعراء ((زهير بن أبي سلمى)) حيث امتاز شعره بالحكمة والموعظة التي

(٧) ينظر: الشاهد الشعري بين سيبويه والفراء: د. يحيى الحكمي: ٩

(٨) ينظر: موسيقى الشعر: ١٨٢

(٩) ينظر: العقد الفريد: لابن عبد ربه الأندلسي: ١١٨/٦. و: العمدة: لابن رشيق القيرواني: ٩٦/١

(١٠) كانت تجتمع فيه القبائل لمدة عشرين يوماً في شهر ذي القعدة من كل سنة وهو يبعد عن مكة ثلاثة أيام بين نخلة والطائف، وكانت تقصده الشعراء لتعرض مآلديها من شعر. ينظر: الرسائل الأدبية: للجاحظ: ٢٤٣

(١١) ينظر: البخلاء: للجاحظ: ٦

(١٢) ينظر: موسيقى الشعر: ١٨٣

تهدي النفوس وتروض العقل لاتخاذ الموقف الصحيح اتجاه قضية ما، ولذلك قيل في وصف شعره إنه ((يشبه كلام الأنبياء))^(١٣)، وكان الشعر أشرف منزلة وأعلى قدرًا من أن يكون في متناول جميع الناس، لأنه كان صناعة الخاصة من العرب يقوله من مَهْر به فقط^(١٤)، ويصفه أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) بأنه له مراتب عالية لا يلحقه فيها شيء من الكلام وبه زنة الألفاظ وتماثل حُسنها ولا يوجد في المنظومات ما يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر^(١٥).

إذن يتضح مما سبق أن الشعر كان له في العصر الجاهلي قدر كبير في نفوس العرب ومنزلة لا يلحقه بها أي كلام آخر وأولوه اهتمامًا كبيرًا.

وحين جاء الإسلام اتخذ موقفًا من بعض الأغراض الشعرية المستقبحة التي لا تتفق مع تعاليمه وأجاز الأخرى، فما طاب من الشعر وخُلص من الخبائث قبله ولم يُعارضه واحتفى به احتفائه بالكلمة الطيبة، ولقد روي أن النبي محمدًا (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ((الشعر كلام فحسنة حسن و قبيحة قبيح))^(١٦)، ولقد سجل التاريخ للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة (رضي الله عنهم) مواقف جميلة ومُشرقة تدل على تقديرهم للشعر وحرصهم عليه، وقد ((روي عن عائشة (رضي الله عنها) إنها قالت: إن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قد بنى لحسان بن ثابت منبرًا في المسجد ينشد عليه الشعر))^(١٧)، وأصبح الشعر جزءًا من الدعوة الإسلامية للجهاد والدفاع عن الدعوة وعن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والمسلمين حيث ((روي أن النبي (صلى الله

(١٣) ينظر: الإعجاز والإيجاز: لأبي منصور الثعالبي: ١٣٨

(١٤) ينظر: موسيقى الشعر: ١٨٣

(١٥) ينظر: الصناعتان: لأبي هلال العسكري: ١٣٧

(١٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم: لإبي الفضل عياض اليعصب: ١٨١/٦

(١٧) طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد الزبيدي: ١٥/٢

عليه وآله وسلم) قال لعبد الله بن كعب بن مالك: ((إن المؤمن يجاهد بسيفه ولسانه، والذي نفسي بيده لكأنما تنضحونهم بالنبل))^(١٨).

من هذا الحديث يُستنتج أنّ الشعراء كانوا يدافعون ويجاهدون بشعرهم، وكذلك روي أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يتمثل دائماً بقول ((طرفة بن العبد)) ويقول: ((ويأتيك من لم تزود بالأخبار))^(١٩)، فيجعل أوله آخره وآخره أوله^(٢٠)، ويصفه ابن عباس (٦٨هـ) حبر الأمة^(رضي الله عنه) بأنه كلام نبي أُلقي على لسان شاعر^(٢١)، ولما للشعر من منزلة عظيمة في نفوس العرب اتهموا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه شاعر والقرآن الكريم نوع من الشعر لأنهم عجزوا عن بلاغته فتوهموا بأنه شعر، وهذا ما ذهب إليه ابن رشيّق (٤٥٦هـ) في العمدة^(٢٢)، وتذكر الروايات أنّ الصحابة (رضي الله عنهم) كانوا يقولون الشعر، وكان علي (عليه السلام) أشعرهم^(٢٣)، وفي عصر الاحتجاج والاستشهاد كان الشعر أحد الوسائل المهمة لمعرفة غريب القرآن وتفسيره، فقد روي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما سُئل أيُّ علم القرآن أفضل؟ فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): غريبه فالتمسوه في الشعر^(٢٤)، وقد روي أنّ عمر بن الخطاب (رض) كان إذا حضر موقفاً من المواقف وهو يخطب على منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واستدعى هذا الموقف شاهداً لمعنى من معاني القرآن الكريم فإنه يحضر شاهداً من الشعر فقد روي أنه قُرئ على المنبر قوله

^(١٨) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي الواحدي: ٣٦٦/٣

^(١٩) ينظر: ديوان طرفة بن العبد: طرفة بن العبد: ٢٩. والبيت فيه:

سُتُبدِي لَكَ الأيامَ ما كُنْتُ جاهلاً ويأتِيكَ بالأخبار مَنْ لَمْ تُزودِ

^(٢٠) ينظر: تفسير القرآن العزيز: لابن أبي زمنين المالكي: ٥١/٤

^(٢١) ينظر: جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري: ٢٠/١

^(٢٢) ٢٠/١

^(٢٣) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٣/٦

^(٢٤) ينظر: تفسير الماوردي: لأبي الحسن البصري: ٣٧/١

تعالى: (أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ)^(٢٥) فسُئِلَ عن معنى (التخوف) فقام رجل من هذيل فقال: التخوف عندنا النقص، ثم أنشد^(٢٦):

تَخَوُّفَ الرَّحْلِ مِنْهَا تَامِكاً قَرِداً ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ^(٢٧)

ولقد كان الشعر عنصراً مهماً في معظم نواحي الحياة ومصدراً من مصادر التوسط بين الخصوم وتهذئة النفوس وخير مثال على ذلك قصيدة (بانة سعاد) أو ما تعرف بـ(قصيدة البردة) فقد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أهدر دم كعب بن زهير ولكن كعباً جاء إليه متخفياً وأنشده هذه القصيدة ولما وصل إلى قوله^(٢٨):

أُنْبِئْتُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي وَالْعَدْرُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَقْبُولُ

تأثر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بشعره وهشَّ عليه وسامحه وعفا عنه وخلع عليه بردته التي كان يلبسها^(٢٩)، وهذا يدل على أثر الشعر الكبير في تغيير الأفكار وتهذئة النفوس وسل الضغائن.

وللشعر مكانة كبيرة في التفسير-كما سبق- وروي أن أول من فسر القرآن بالشعر^(٣٠) (عمر بن الخطاب)، وروي أنه حبر الأمة (ابن عباس) إذ امتلك أدوات التفسير وكان عالماً بأسرار العربية يحفظ الكثير من الشعر القديم ويحثُّ على النظر فيه قائلاً: ((إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر فإنَّ الشعر ديوان العرب))^(٣١)، ((وروي عن علي بن زيد بن جدعان أنه قال: سمعت ابن عباس يُسأل عن الشيء بالقرآن الكريم فيقول فيه: هكذا وهكذا أما سمعتم الشاعر يقول: كذا

^(٢٥) النحل: ٤٧

^(٢٦) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأحمد بن محمد الثعلبي: ١٩/٦

^(٢٧) ينظر: ديوان ذي الرمة: ١٩١٧/٣. تخوف: تنقص، السفن: ما ينحت به الشيء. ينظر: لسان العرب (سفن): ٢١٠/١٣

^(٢٨) ينظر: جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد القرشي: ٦٣٨

^(٢٩) ينظر: الشعر والشعراء: ١٥٣/١

^(٣٠) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لأبي زيد عبد الرحمن الثعلبي: ٥٨/١

وكذا))^(٣١)، وكذلك روي أن ابن عباس فسر مئة مسألة لنافع بن الأزرق (٦٤هـ) من الكتاب العزيز بالشعر العربي القديم^(٣٢)، وكان يقول: ((إذا أشكل عليكم الشيء من كتاب الله فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب))^(٣٣) فهو لا يبتعد كثيراً عن قول الخليفة عمر (رض) حيث قال: ((الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أعلم منه))^(٣٤).

وتجاوز الشعر مرحلة التفسير إلى الاستعانة به في الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وأصبح برهاناً لدراسة الحياة العربية بجميع جوانبها^(٣٥)، وفي مرحلة التدوين كان الشعر هو العامل الرئيس في تقعيد القواعد العربية النحوية وكان الشعراء هم سادة المواقف النحوية وخير دليل على ذلك الخلاف الذي جرى بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) عندما رفع الفرزدق آخر البيت للضرورة في قوله^(٣٦):

وَعَضُّ زَمَانٍ، يَا ابْنَ مِرْوَانَ، لَمْ يَدَعْ ... مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا، أَوْ مُجَلَّفًا^(٣٧)

فرفع آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة وعندما سألته الحضرمي علام رفعت؟ قال الفرزدق: على مايسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا ((أو تتأولوا))^(٣٨) وعلى الرغم من اعتراضه على الفرزدق عاد

(٣١) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله شمس الدين القرطبي: ٢٤/١

(٣٢) الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد: ١٢١/٢

(٣٣) تفسير الماوردي: ٢٢/١

(٣٤) العمدة: ٢٧/١

(٣٥) الشاهد الشعري بين الفقيه والنحوي: د. سعاد بنت مصلح الرواوي: ٥٧

(٣٦) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٩٠/١

(٣٧) ديوان الفرزدق: ٣٨٦

(٣٨) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٩٠/١

يتلمس له مشابهاً في العربية أو تقديرًا يفسره كي يصبح جاريًا على قياس كلام العرب المطرد والصحيح لذا قال في رواية أخرى ((وللرفع وجه))^(٣٩).

إذن يتضح من ذلك أنَّ الشعراء هم سادة الكلام وأمرأؤه وكان للشعر في تفعيد القواعد أهمية كبيرة فقد روي عن ابن نباتة (٧٦٨هـ) أنه قال: ((من فضل النظم أنَّ الشواهد لا توجد إلا فيه والحجج لا تؤخذ إلا منه أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا فالشاعر هو صاحب الحجة والشعر هو الحجة))^(٤٠).

إذن يتبين من قول ابن نباتة أنَّ الشعر كان له أهمية كبيرة وأثر فعال في عصر الإحتجاج فكانوا يضعون المسائل ويحتجون على تلك المسائل بأشعار العرب الفصحاء واعتمد النحاة في عملهم هذا على كلام العرب منظومه ومنثوره وكان المقياس هو الفصاحة^(٤١)، وحددوا الشعر الفصيح بحددين، الأول: المكان وهم القبائل الذين سكنوا وسط الجزيرة العربية ويطلق عليهم ابن جني (أهل الوبر)^(٤٢) والحد الآخر: الزمان حيث حددوا عمر الشعر بمئة وخمسين عامًا أو مئتين عام قبل الإسلام وإلى منتصف القرن الثاني الهجري^(٤٣)، وقسموه إلى طبقات فقد قسم ابن سلام (٢٣٢هـ) الشعراء إلى طبقتين، الأولى: الشعراء الجاهليون وقسمهم عشر طبقات كل حسب شهرته وفصاحته^(٤٤) والأخرى: الشعراء الإسلاميون وقسمها إلى عشر طبقات أيضًا^(٤٥)، وقسمها ابن رشيق إلى أربع طبقات: جاهلي، وإسلامي، و

^(٣٩) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: لأبي عبيد الله المرزباني: ١٣٥. وينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: ٥٤

^(٤٠) ينظر: الإمتاع والمؤانسة: لأبي حيان التوحيدي: ٢٥٢/١

^(٤١) ينظر: من تاريخ النحو العربي: سعيد محمد الأفغاني: ٢٣

^(٤٢) ينظر: الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني: ٧/٢

^(٤٣) ينظر: الحيوان: للجاحظ: ٥٢/١

^(٤٤) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١/١

^(٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٧/٢

مخضرم، ومحدث (مولد)^(٤٦)، وجعلهم البغدادي (١٠٩٣هـ) ست طبقات في خزانته الخامسة طبقة المحدثين وهم الذين جاءوا بعد المولدين كـ(أبي تمام)، والمتأخرين كـ(المتنبي) طبقة سادسة^(٤٧)، وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الشعر العربي جاهله وإسلامه ومحدثه كان مصدرًا من مصادر الدراسة الكوفية وأساسًا بنوا كثيرًا من اصولهم عليه وللكوفيين -بوجه خاص- عناية خاصة بالشواهد والنوادر^(٤٨)، وعند النظر بكتاب سيبويه (١٨٠هـ) نجد أنّ الشواهد الشعرية هي الأساس لتقعيد القاعدة عنده وقد احتج بألف وخمسين بيتًا من الشعر^(٤٩)، وقد اعتنى بها من جاء بعده من النحاة فألفوا شروحًا على هذه الشواهد وكرروها في مؤلفاتهم ومن أشهر تلك المؤلفات: (شرح شواهد الكتاب) أو (شرح شواهد كتاب سيبويه) للمبرد (٢٨٥هـ)، و(شرح أبيات سيبويه) للزجاج (٣١١هـ)، و(شرح أبيات سيبويه) للسيرافي (٣٨٥هـ)، و(تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب) لأبي الحجاج يوسف بن سلمان الأندلسي المعروف بالأعلم الشمنطري (٤٧٦هـ) وقد ألف عليه ابن هشام اللخمي (٥٦٠هـ) كتابًا باسم (إصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل)، وغيرها من الشروحات العديدة على أبيات الكتاب^(٥٠)، ولم يقتصر الاهتمام بالشواهد النحوية الشعرية على شواهد الكتاب بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بالكتب التي ألفت بعدها نحو: (الحلل في شرح أبيات الجمل) للبطليلوسي (٥٢١هـ)، و(شرح شواهد المغني) للسيوطي (٩١١هـ)، و(شرح أبيات مغني اللبيب) للبغدادي (١٠٩٣هـ)، وكذلك خزانة الادب شرح فيها البغدادي شواهد الكافية للرضي الاسترأبادي (نحو ٦٨٦هـ)^(٥١)،

(٤٦) ينظر: العمدة: ١١٣/١

(٤٧) ينظر: خزانة الأدب: البغدادي: ٨/١

(٤٨) ينظر: مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي: ٣٣٣

(٤٩) ينظر: خزانة الأدب: ١٧/١

(٥٠) ينظر: الشاهد واصل النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي: ٢٣

(٥١) ينظر: خزانة الادب: ٣/١

و(شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد) لمحمد بن محمد حسن شرّاب(١٤٣٤هـ)، وغيرها من كتب الشروحات على الشواهد الشعرية^(٥٢).

- تكرار الشاهد الشعري واسبابه

يتكرر الشاهد الشعري للأسباب الآتية:-

١- الناظر في كتاب سيبويه يجد أنّ شواهد الشعرية بلغت الألف وخمسين شاهداً -كما مر سابقاً- واتبعه الفراء(٢٠٧هـ) حيث زادت شواهد الشعرية على ثمانمئة شاهد في كتابه (معاني القرآن) وكرر أكثر من مئة شاهد من شواهد سيبويه^(٥٣)، وكذلك الأخفش(٢١٥هـ) كرر شواهد سيبويه الشعرية في كتابه (معاني القرآن)^(٥٤)، أمّا المبرد(٢٨٥هـ) فقد كرر ثمانين وثلاثمئة شاهداً شعرياً من شواهد سيبويه في (المقتضب) الذي يضم خمسمائة وواحداً وستين شاهداً شعرياً^(٥٥)، وتتبع شواهد كتاب الخصائص البالغة أكثر من ستين وثمانمئة شاهداً فوجدت أنّ ابن جني(٣٩٢هـ) قد كرر أكثر من ثمانين شاهداً من شواهد سيبويه الشعرية، وغيرها من المؤلفات العديدة التي كررت فيها شواهد الكتاب لمكانتها الكبرى في نفوسهم ومنزلة صاحب الكتاب العظيمة عندهم، وقد يتكرر الشاهد الشعري نفسه في المصدر نفسه أكثر من مرة للقضية نفسها أو ليدل على قضية أخرى وهذا ناتج من مرونة الشاهد الشعري وتعدد مواطن الاستشهاد فيه، ونظرت في قرآن النحو فرأيت أنّ سيبويه كرر العديد من الشواهد فيه، وتبعه في ذلك المبرد في المقتضب،

^(٥٢) ينظر: الشاهد واصل النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي: ٢٣، ٢٥، ٢٧

^(٥٣) ينظر: القياس في النحو: د. سعيد جاسم الزبيدي: ١١٢

^(٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠

^(٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١١

وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في الحجة للقراء السبعة، وخطا ابن جني على خطاهم فقد كرر الشاهد الشعري في خصائصه مئة وسبعين مرة^(٥٦)، وابن سيده (٤٥٨هـ) في المحكم والمحيط الأعظم وكذلك ابن الأثير (٦٠٦هـ) تكرر عنده الشاهد الشعري في كتابه البديع في علم اللغة، وغيرها أكثر مما أحصيه من المؤلفات التي تكرر فيها الشاهد الشعري.

ولا تكاد تجد مؤلفاً يخلو من الشواهد الشعرية بل بلغت الشواهد الشعرية في بعض المؤلفات ما يقارب اثنين وثلاثين ألف بيت تقريباً^(٥٧)، وهذا ناتج من الأهمية الكبيرة للشواهد الشعرية لإثبات القاعدة وتوثيق الحجة.

إذن يتضح مما سبق أنّ تكرار الشاهد الشعري يكون على ضربين: أمّا أن تتكرر شواهد سيبويه الشعرية في المؤلفات التي جاءت بعده، أو يتكرر الشاهد الشعري عينه في المؤلف عينه للقضية عينها أو لقضية أخرى.

٢- قد يتكرر الشاهد الشعري بسبب الروايات المختلفة للشواهد فيكون موضع الشاهد في بعضها دون الآخر أو يكون موضع الشاهد موجوداً في جميعها^(٥٨)، فبسبب مرونة الشاهد الشعري قد تكثر فيه موارد الاستشهاد التي لا يمكن أن تأتي في النثر ولأنّ الشعراء هم أمراء الكلام كما قال الخليل (١٧٠هـ) ((الشعراء أمراء الكلام يجوز لهم شق المنطق وإطلاق المعنى ومد المقصور وقصر الممدود...))^(٥٩)، فالشعراء يتصرفون بالكلام أنّى شأؤوا فيتكرر الشاهد الشعري بسبب وجود القاعدة التي يبتغونها في الشعر بكثرة وقلتها في النثر كما علمنا أنهم بنوا قواعدهم على الكثير المطرد من كلام العرب، والناظر في كتاب سيبويه يجد الكثير من العبارات

^(٥٦) وقد يبدو لقارئ فهارس الخصائص الشعرية أكبر من هذا الرقم ولكن في حقيقة الأمر بعض الشواهد تكرر في الهامش دون مناسبة والآخر لم أجده متكرراً في الكتاب

^(٥٧) ينظر: الشاهد النحوي الشعري في معجم لسان العرب: مراد علي القرارية: ٩

^(٥٨) ينظر: خزانة الأدب: ١٧/١

^(٥٩) الصاحبى في فقه اللغة العربية: لأحمد بن فارس: ٢١٣

التي تدل على كثرة الشواهد الشعرية التي تثبت القاعدة ومما ورد في الكتاب قوله: ((وهو في الشعر كثير))^(٦٠)، و((وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك))^(٦١)، و((هذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام))^(٦٢)، ((هذا قليل في الكلام كثير في الشعر))^(٦٣)، ((ذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر))^(٦٤)، وغيرها من العبارات الكثيرة التي تدل على كثرة الشاهد الشعري ويعزى سبب كثرة الشعر لأن الشعر يحفظه الوزن والقافية فيكون أقرب الى النفس التي تميل إلى الالحان والموسيقى فتحفظه ولقد اجتمع الناس على كثرة المنثور في كلامهم ولكن الموزون الذي وصل إلينا أكثر بكثير من المنثور لأن الشعر يحصنه الوزن والقافية من الضياع^(٦٥)، والشيء إذا كثر تكرر لذلك تكررت الشواهد الشعرية.

٣- مرونة الشاهد الشعري الذي يلائم قواعد العرب وقد يحتمل الشاهد الشعري أكثر من تفسير بسبب الضرورة الشعرية التي أدت الى مرونة الشاهد وملاءمته للقواعد التي وضعوها فقد عقد سيبويه في كتابه باباً بعنوان (ما يحتمل الشعر)^(٦٦)، وضح فيه ما يجوز في الشعر من ضرورات من صرف ما لا ينصرف وإجراء المعتل مجرى الصحيح وتنوين مالم ينون... الخ وغيرها من الضرورات الشعرية المقبولة، وكذلك عقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٦٧) وضح فيه ما جاز للعرب وما يجوز لمن جاء بعدهم من الضرورات المستحسنة، والشعر عنده ((موضع اضطرار وموقف

(٦٠) الكتاب: سيبويه: ١٩٦/١

(٦١) المصدر نفسه: ٤٥/٢

(٦٢) المصدر نفسه: ١٢٤/٢

(٦٣) المصدر نفسه: ١٢٥/٢

(٦٤) المصدر نفسه: ٢٥١/٢

(٦٥) ينظر: العمدة: ١٩/١

(٦٦) سيبويه: ٢٦/١

(٦٧) الخصائص: ٣٢٥/١

اعتذار وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن اوضاع صيغها لأجله^(٦٨)، فيتكرر الشاهد الشعري بسبب الضرورات المستحسنة المقبولة وقد يكون الشاعر غير مضطّر للضرورة لكنه يأتي بها ليكون شعره مميزاً ومتداولاً لأنّ هذه الضرورات ألقت العديد من الكتب لأجلها، شرحاً وتفسيراً ويرى ابن جني ((أنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنساً بها واعتياداً لها))^(٦٩).

إذن يتكرر الشاهد الشعري بسبب الضرورة التي تجعل البيت يحتمل أكثر من شاهد وأكثر من تفسير.

٤- تكرر الشاهد الشعري بسبب شهرة قائله ((فقد روي عن يونس بن حبيب النحوي(١٨٢هـ) أنّ علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس وأهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى وأهل الحجاز والبادية كانوا يقدمون زهيراً والنابعة))^(٧٠)، ((ولم يتقدم امرؤ القيس والنابعة والأعشى إلّا بحلاوة الكلام وطلاوته مع البعد عن السخف والركاكة على أنّهم لو أغربوا لكان ذلك محوّلاً عنهم إذ هو طبع من طباعهم))^(٧١).

إذن اشتهر هؤلاء الشعراء بسبب فصاحتهم، وهذا أدى إلى كثرة تناول اللغويين لأشعارهم وهذا هو السبب في تكرار اشعارهم، ورغم أنّ بشار بن برد كان من المولدين إلّا أنّ إمام النحاة سيبويه استشهد بشعره لشهرته وروي أنّه أشهر الشعراء المولدين وأشعرهم^(٧٢)، وتطرق ابن قتيبة(٢٧٦هـ) في بداية كتابه (الشعر والشعراء) لهذا حيث قال: ((هذا كتاب الفته في الشعراء أخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم وأقدارهم واحوالهم في أشعارهم...وكان أكثر قصدي للمشهورين من

(٦٨) الخصائص: ١٩١/٣

(٦٩) المصدر نفسه: ٣٠٦/٣

(٧٠) العمدة: ٩٨/١

(٧١) المصدر نفسه: ٩٣/١

(٧٢) المصدر نفسه: ١٠٠/١

الشعراء الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب، وفي النحو، وفي كتاب الله عزّ وجلّ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم))^(٧٣).

إذن من أسباب تكرار الشاهد الشعري شهرته وفصاحة قائله.

٥- تكرر الشاهد الشعري لوثاقته وصحة سنده فقد رُدّت أغلب الشواهد الشعرية الضعيفة السند المجهولة القائل، وتعددت الشواهد الشعرية التي رَدّها أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) في (الإنصاف) ولم يجز الاحتجاج بها لأنها مجهولة القائل وقد ذكر السيوطي(٩١١هـ) أن أبا البركات الأنباري(٥٧٧هـ) قد رَدَّ على الكوفيين استشهداهم بقول القائل:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^(٧٤)

حيث استشهدوا به على جواز دخول اللام في خبر(لكن) فرَدّه أبو البركات لأنه بيت لا يعرف قائله فعلق عليه في (الإنصاف) بقوله: ((هو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشدوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم))^(٧٥)، ولم يقتصر هذا على الأنباري فقد روي أنّ ابن هشام(٧٦١هـ) رَدَّ أغلب الشواهد الشعرية المجهولة القائل من مبدأ ((لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله))^(٧٦)، ومن الابيات التي رَدّها قول القائل:

قَدْ عَلِمْتُ أُحْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ ... وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ

أَنْ نَعْمَ مَأْكُولٌ عَلَى الْخَوَاءِ ... يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

(٧٣) ٦١/١

(٧٤) ورد بدون نسبة في ضرائر الشعر: لابن عصفور: ٥٩. و شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢. و الخزانة: ١٦/١

(٧٥) ١٧٣/١. وينظر: الإقتراح: جلال الدين السيوطي: ١٢٤

(٧٦) الإقتراح: ١٢٣

ينشب في المعسل واللهاء^(٧٧)

حيث استشهد به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة ولقد ردّه ابن هشام قائلاً: ((الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه))^(٧٨).

إذن من أسباب التكرار هو وثاقة الشاهد الشعري وإنما رُدّت الأبيات الشعرية المجهولة القائل بسبب عدم معرفة قائلها لئلا تكون من الابيات المنتحلة او ممن لا يؤخذ بلغته، ولعل احداً يسأل لماذا لم تُردّ شواهد سيبويه المجهولة القائل والبالغ عددها خمسون بيتاً كما نص على ذلك الجرمي^(٧٩)؟ الجواب: لم ترد شواهد سيبويه لأنه ثقة عند العرب والراوي اذا كان ثقة تعدّ شواهد ثقة ومأخوذاً بها في الاحتجاج وعلى ذلك ينص البغدادي في خزانته: ((الشاهد المجهول قائله وتنتمته ان صدر عن ثقة يعتمد عليه وإلا فلا، ولهذا كانت ابيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع ان فيها ابیاتاً عديدة جُهل قائلوها))^(٨٠).

إذن يتضح مما مضى أنّ الشاهد الشعري تكرر لكثيرته ومرونته ووثاقته وفصاحة وشهرة قائله؛ ومن هنا اتخذنا من تكرار الشاهد الشعري في كتاب الخصائص لابن جني ميداناً لدراستنا هذه وعلى النحو الذي سيأتي:.

^(٧٧) ورد بدون نسبة في سمط الآلي في شرح امالي القالي: لأبي عبيد الاندلسي: ٨٧٤/١. والانصاف: لابي البركات الانباري (المسألة: ١٠٩) : ٧٤٦/٢ ، وينظر: اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ١٢/١-١٣

^(٧٨) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي: ١١٠/١

^(٧٩) ينظر: خزانة الأدب: ١٧/١

^(٨٠) ١٦/١.

الفصل الأول

تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصوتية

المتصفح لكتاب الخصائص يجد أنَّ أبرز القضايا الصوتية الواردة يستدل ابن جني عليها بالشعر العربي الفصيح، وقد ورد في هذا الفصل واحد وأربعون شاهداً شعرياً تناول قضايا صوتية متنوعة كحذف الحركة، وحذف بعض حروف الكلمة الصحيحة غير المعتلة، وفك الإدغام، وإظهار التضعيف، وتحريك القافية بوزن يقتضيه البيت الشعري، والهمز، والإشباع الحركي، والوقوف على عروض مخالفة لعروض القصيدة وغيرها من القضايا الصوتية التي سنستعرضها وعلى النحو الآتي:

-الشاهد الأول

ما أورده ابن جني من قول الراعي^(٨١):

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا ... وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٨٢)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(٨٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين: (تعرف) حيث أسكن الفاء منه وحققا النصب، لأنها سُبقت بأداة نصب (أن).

(٨١) ينظر: الخصائص: ٧٥/١، ٣٤٣/٢، وينظر: ديوان الراعي النميري: ١٠٢

(٨٢) ينظر: الخصائص: ٤٥/١-٩٦ ح

(٨٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/٢-٣٤٤

ففي الباب الأول حذف الحركة منه لأنه لجأ الى إحساسه لأنَّ التسكين أخف من الحركة وهذا ما بنى ابن جني عليه هذا الباب حيث قال: ((وذلك إنَّهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))^(٨٤)، وكذلك ذهب النحويون إلى ذلك فأجازوا هذه الضرورة وكذا كان يفعل المتكلمون.

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه للقضية نفسها وهي حذف الحركة من (تعرف) وتطرق ابن جني في هذا الباب لأنواع الساكن والمتحرك ويصنف هذا الشاهد ضمن الساكن الذي يمكن تحريكه وقد كان متحرِّكاً ثم أسكن^(٨٥)، ((وقد روي (لا تعرفُ لكم) فإذا كان كذلك فهو أسهل لاستثقال الضمة))^(٨٦).

وكما هو معلوم أنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب غير أنَّ السكون أخف منها بلا شك، ويقول القاضي الجرجاني في (باب: أغاليط الشعراء): ((ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القُدْح فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟ ولولا أن أهلَ الجاهلية جُدّوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة، والأعلام والحجة، لوجدتَ كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية، لكن هذا الظنُّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظُّنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذبِّ عنهم كلَّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام وما أراك - أدام الله توفيقك - إذا سمعتَ قول امرئ القيس:

أيا راكباً بلَّغَ إخواننا ... مَنْ كان من كِنْدَةَ أو وائل

فنصب بلغ، وقوله:

^(٨٤) الخصائص: ٤٩/١

^(٨٥) المصدر نفسه: ٣٤٣/٢.

^(٨٦) إن الضم أقوى الحركات وهو الاصل. ينظر: علل النحو: ١٨٤. ولأنها لا تتم الا بضم الشفتين ولا يتم ذلك الا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين الى طرفي الشفة. ينظر: مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي: ٥٦/١

فاليوم أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحَقِّبٍ ... إثمًا من الله ولا واغِلِ

فسكن أَشْرَبَ^(٨٧)، ويقول الدكتور حسام النعيمي: ((ويمكن عندي أن يقال إن كل ما ورد من إسكان المتحرك بحركة الاعراب إنما كان من بدايات التوجه في اللهجات نحو طرح تلك الحركات، ذلك التوجه الذي أوقفه العلماء في العربية الفصحى ومضى في سبيله في اللهجات المحلية حتى انتهى الى طرح حركات الاعراب فيها كما نراه اليوم))^(٨٨)

-الشاهد الثاني-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٩):

إذا اغْوَجَجْنَ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٩٠)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٩١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان الباء من (صاحب).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه اختلس الحركة منه وأبدلها بالسكون لأن نظام الباب هذا كما ذكر في الشاهد السابق من أن النحويين يحيلون الى الحس في عللهم وينحون في ذلك منحى الكلاميين^(٩٢).

^(٨٧) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤-٥.

^(٨٨) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٨.

^(٨٩) ينظر: الخصائص: ٧٦/١، ٣١٩/٢ دون نسبة، ونُسب إلى أبي نخيلة في: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي: ٢٢١/١، وضرائر الشعر: ٩٧، عجزه: بالدَوِّ امثال السفين العَوَم

^(٩٠) ينظر: الخصائص: ٤٥/١-٩٦

^(٩١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣٢٩

^(٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦/١

أما تكراره في الباب الثاني فيرى صاحب الخصائص أنَّه حذف الحركة من(صاحب) لأنها مضارعة للحرف حيث إنّ الحركة هي حرف صغير وأنَّ متقدمي القوم كانوا يطلقون على الضمة الواو الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة ويؤكد ذلك أنَّك متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفاً من جنسها نحو (ضُرِبَ) عندما تشبع الحركة تصبح (ضوريا) فإذا احتاج الشاعر لإقامة الوزن العروضي مغل الحركة وانشأ عنها حرفاً من جنسها^(٩٣)، وقد يكون العكس من ذلك فتحذف الحركة للاضطرار لإقامة الوزن كما تُحذف الحروف عند الجزم استخفافاً^(٩٤)؛ وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

فقله (صاحب) اراد: يا صاحبي وقد حُذف أداة النداء (يا) لدلالة السياق عليها ثم حذف الياء (ياء المنادى المضاف) وعوض عنها بالكسر فأصبحت (صاحب) - حذفها جيد- وعندما اضطر حذف الكسرة وجاء بالسكون^(٩٥)، ويرى سيبويه ((أنَّه سكن في الشعر وهو بمنزلة الجر...ويرى أنَّه يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر وشبهوا ذلك بكسرة (فخذ) وبضمة (عضد) حيث حذفوا فقالوا: عضد))^(٩٦).

^(٩٣) ينظر: الخصائص: ٣١٧/٢

^(٩٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨/٢

^(٩٥) ينظر: شرح ابيات سيبويه: أبو سعيد السيرافي: ٣٤١/٢

^(٩٦) الكتاب: ٢٠٣/٤

-الشاهد الثالث

ما أورده ابن جني من قول علقمة^(٩٧):

كَانَ إِبْرِيْقُهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ ... مُقَدَّمٌ ^(٩٨) بِسَبَا ^(٩٩) الْكَتَّانِ مُثْنُومٌ

ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(١٠٠)، وتكرر في (فصل في التحريف)^(١٠١).

الشاهد فيه في الباب الأول (بسبا) حيث حذف بعض حروف الكلمة استخفافاً ليلائم حسهم ((وقد قالوا: ((رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة)) فهم قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخلّ بالبقية ويعرض لها الشُّبُه))^(١٠٢)، فهو هنا أراد: بسبائب وأنَّ الشاعر مال بحسه فحذف من بنية الكلمة لكي يتوافق قوله مع حسه الإيقاعي لما يقتضيه إيقاع البيت ولكي يتوافق مع عنوان الباب المذكور الذي بُني على الخفة في الحس.

أمَّا تكراره في الباب الثاني فيعده ابن جني من تحريف الاسم لأنَّ التحريف عنده يقع في ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، وتحريف الاسم على نوعين: مقيس ومسموع فالمسموع منه ما غيرته الإضافة على غير القياس كقولهم في بني عُبيدة: عُبدِي ومنه ما جاء في غير الإضافة نحو: بسبا في قول علقمة السابق^(١٠٣)، ويرى

^(٩٧) ينظر: الخصائص: ٨١/١، ٤٣٩/٢. وينظر: ديوان علقمة: ٦٩

^(٩٨) المقدم: هو ما يوضع على الفم من خرقة: ينظر: لسان العرب: (قدم): ابن منظور: ٤٥١/١٢

^(٩٩) بسبا: واحدها سببية وهي الثياب الرقاق. ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب: كراع النمل: ٧١١

^(١٠٠) ينظر: الخصائص: ٤٥/١-٩٦

^(١٠١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨/٢-٤٤٠

^(١٠٢) المصدر نفسه: ٨١/١

^(١٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨/٢-٤٣٩

صاحب كتاب الموشح (٣٨٤هـ) أنَّ هذا من عيوب انتلاف اللفظ والوزن وهو ما يُعرف بـ(التثليم) حيث يأتي الشاعر بأسماء يقصر عنها العروض فيضطر إلى ثلمها ونقصها^(١٠٤)، ويرى ابن عصفور (٦٦٩هـ) ((أنَّه قد يقصد بـ(بسبئي) الكتان وقد حذف النون والياء المشددة وزاد ألفاً))^(١٠٥)، ((وربما لا نجد وراء هذا الاقتطاع أكثر من علم الشاعر بأنَّ مُرادَه ظاهر ومعروف لأنَّ ذكر (بسبائب الكتان) في هذا السياق كثير ودومًا يقترن ذكره بذكر الإبريق مُشبهًا بالظبي فالحذف جعل الكلمة أخف ولم يلبس معناها لأنَّ الشاعر يستعين بالسياق لفهم مقصده فأغلب الشعراء يأتون بالجميل مثبتة وقصدهم النفي لأنَّهم يعلمون أنَّ السامع يفهم ما يقولونه اعتمادًا على السياق))^(١٠٦).

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠٧):

حِينَ أَلَقْتُ بِقُبَاءٍ بَرَكَهَا ... وَاسْتَحَرَّ الْقَتْلُ فِي عَبْدِ الْأَشْلِ

الشاهد فيه قوله: عبد الأشل، ويريد: عبد الأشهل، وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

-الشاهد الرابع-

ما أنشده ابن جني من قول العجاج^(١٠٨):

^(١٠٤) ينظر: محمد المرزباني: ٢٧٣، التثليم: قد يقع في الأسماء والأفعال وقد جاء في اشعار العرب الفصحاء فينقص الالفاظ ويغيرها. ينظر: البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ: ١٧٨

^(١٠٥) ضرائر الشعر: ١٤٢

^(١٠٦) خصائص التراكيب: محمد ابوموسى: ١٥٦

^(١٠٧) ينظر: الخصائص: ٨٢/١، ٤٤٠/٢، وينظر: السيرة النبوية لابن هشام: أبو محمد جمال الدين: ٣٧/٢ نسبة لابن الزبيري، وكذلك في لسان العرب: (برك): ٣٩٨/١٠

^(١٠٨) ينظر: الخصائص: ٩٦/١، ١٩/٣، وينظر: ديوان العجاج: ١٨٠

وفاحم دُوي حتى أعلنكسا

ورد في (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) ^(١٠٩)، وتكرر في (باب في التعبيرين يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ) ^(١١٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (دُوي)، حيث فكّ الإدغام من الكلمة.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الحرفين إذا كانا معتلين وكانا متصلين أدغما نحو: مرضيّة، ومدعوّة، فإن كان الأول غير لازم فكّ في المتصل ايضاً... إلا ترى أنّ الأصل: (داويت) و(طاوعت) كون (دُوي) أصله من: (داوى) على زنة: (فاعل) المزيد فلما بُني للمجهول اعتلت ألف (داوى) المزيدة الى واو: (دُوي) وهو إعلال بالقلب فلم تثبت الألف فيه بعد بناء الفعل للمجهول وهذه الألف كما قال ابن جني ليست لازمة أي ليست في أصل بنية الكلمة وإذا كان حال الحرف هكذا فُعل به ما سبق وعدّ ابن جني هذا من علل العربية حيث مال العربي بحسه إلى الخفة في الفكّ ولم يُدغم ^(١١١).

أمّا تكراره في الباب الثاني فإن تفسيره ما رواه صاحب اللسان (٧١١هـ) من قوله: ((دُوي الشيء اي: (عُولج) ولا يُدغم فرقاً بين (فُوعِلَ) و(فُعلَ) والدّواء: مصدر داويته دواءً مثل: ضاربته ضراباً... و قول العجاج (دُوي) إنما أراد: عوني بالأدهان ونحوها من الادوية حتى أتّ وكثُر وفي التهذيب: (دُوي) اي: عُولج وقيم عليه حتى أعلنكس اي ركب بعضه بعضاً من كثرته، ويروى (دُوي) (فوعِل) من الدواء، ومن رواه (دُوي) فهو (فُعل منه)... ويُقال: دُوي فلان يُداوي فيظهر الواوين ولا يُدغم أحدهما في الآخر لأنّ الأولى هي مدة الألف التي في: داواه

^(١٠٩) ينظر: الخصائص: ١/٤٥-٩٦

^(١١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٠-١٩

^(١١١) ينظر: المصدر نفسه: ١/٩٥-٩٦

فكرهوا أن يدغموا المدّة في الواو فيلتبس (فُوعِل) بـ (فُعَل) ^(١١٢)، إذن مَنْ فك يرى أنّه على زنة (فُوعِل) ومن أدغم يراه (فُعَل) وما كان هذا حاله يحتمل الصيغتين ولذا افتتح ابن جني الباب الثاني الذي أورد فيه البيت بالقول: ((اعلم أنّ القياس يسوغك أنّ تبدأ بأيّ العملين شئت: إنّ شئت بالأول وإنّ شئت بالآخر)) ^(١١٣).

-الشاهد الخامس-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر ^(١١٤):

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ ^(١١٥)

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول) ^(١١٦)، وتكرر في (باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون) ^(١١٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين (الحجفت) وهو تشبيه الوقف بالوصل.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ النحويين في صناعتهم قد يشبهون الفرع بالأصل ويجعلونه أصلاً يقاس عليه فالأصل أنّ تقف على (الحجفه) بالهاء ولكنهم وقفوا عليها بالتاء فأجروها مجرى الوصل في هذا البيت فغلب الفرع على الأصل وقد ساق ابن جني مثلاً توضيحياً على ما فعله العرب في كلامهم وقاس البيت الشعري عليه في قوله: ((إنّ من العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به بالحال بينهما ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا

^(١١٢) (لسان العرب: (دوّي): ٢٨٠/١٤-٢٨١. وينظر: تهذيب اللغة: أبو منصور الازهري: ١٥٩/١٤)

^(١١٣) الخصائص: ١٠/٣

^(١١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٥/١، ١٠٠/٢. وهو سؤر الذنب، ينظر: العباب الزاخر: الحسن الصغاني: ٣٨٣/١، وينظر: لسان العرب (حجف) ٣٩/٩

^(١١٥) (حجف: يُقال للترس اذا كان من جلود ليس فيه خشب و لا عقب. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر الجوهري: ١٣٤١/٤)

^(١١٦) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(١١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/٢-١٠٥

ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: (عليه السلام و الرحمت) وقوله :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهِرِ الْحَجَفَتِ

كذلك شبهوا أيضاً الوصل بالوقف^(١١٨).

وفي الباب الثاني يرويه ابن جني بعد حديثه عن الفرق بين نوني الإنشاد والصرف التي يكون لفظهما واحداً ومعناها مختلفاً ويرى أن في قول الشاعر:

فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنْ

هي نون الإنشاد (تنوين الترتم) وليس للصرف (تنوين التمكن) لأنها لغة وصاحب هذه اللغة يقف على حرف الإعراب ساكناً فيقول: رأيتُ زيدً، كالمرفوع والمجرور وتبعد أن تكون هذه النون نون الصرف على حد قولك إجراء للوقف مجرى الوصل كما في قوله:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهِرِ الْحَجَفَتِ

لأنه لم يسمع من العرب أن تقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف^(١١٩)، فأنت تلاحظ اتفاق اللفظ في (بعضن) سواء كانت النون نون التمكن أو نون الترتم واتفاق اللفظ في (الحجفت) إلا أن المعنى مختلف (نون الصرف) غير (نون التمكن) في معنى الحركات، والوصل غير الوقف على التاء؛ وقال أبو اسحاق (٣١١هـ) في معرض حديثه عن (لات): ((الوقف على (لات) بالتاء والكسائي يقف بالهاء (لاه) فجعلها هاء التأنيث، قال وحقيقة الوقف عليها بالتاء لأن هذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك: ذهبتُ، جلستُ... وفي قولك: رأيتُ زيداً ثمت عمرًا، عند الوقف على (ثمت) فَخَطَأَ ف (هاء) الحروف بمنزلة (تاء) الأفعال لأن التاء في الموضعين

^(١١٨) الخصائص: ٣٠٤/١-٣٠٦

^(١١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩/٢-١٠٠

دخلت على ما لا يعرب وليس هذا في طريق الأسماء نحو: قاعد وقاعدة^(١٢٠)، وقد رَدَّ أبو علي الفارسي على أبي إسحاق في قوله هذا فقال: ((ليس للعرفان والجهالة في قلب هذه التاء هاء في الوقف ولا لتركها مذهب ولكن يدل على أنَّ الوقف على هذا ينبغي أن يكون بالتاء لأنه لا خلاف أن الوقف على الفعل بالتاء وأن كان الوقف على التي في الفعل بالتاء وقعت المنازعة في الحروف وجب أن ينظر فيلحق بالقبيل الذي هو أشبه والحروف بالفعل أشبه منه بالاسم من حيث كان الفعل ثانيًا والاسم أولًا فالحرف لهذا الثاني أشبه بالأصل وأيضًا فاذا كانت هذه الهاء في بعض اللغات تترك تاء في الأسماء كما حكاها سيبويه (الحجفت) وأن تُترك في الحرف ولا تُقلب أجدر فبهذا ترجح هذا القول على قول الكسائي (١٨٩ هـ) في القياس^(١٢١).

((وقياس قول الكسائي أنَّ هذه التاء في لات هاء في الأصل ثم تصير تاء في الوصل فإذا ترك الوصل عاد إلى ما كان، وعند أبي إسحاق وأبي علي لم تكن (هاء) قط هي (تاء) في الأصل والوقف^(١٢٢)، ويرى القيسي (ق ٦ هـ) ((أنَّ وقوفه على التاء مراعاة للأصل لأنَّ الهاء الموقوف عليها تاء في الأصل ألا تراهم لم يؤنثوا بالهاء والوقف من مواضع التغيير، والوصل تجري فيه الأشياء على أصولها... فكان وجه الكلام أن يقول: الحجة مثل: فاطمة... ولكنه أجرى الوقف مجرى الوصل^(١٢٣))).

-الشاهد السادس-

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(١٢٤) :

^(١٢٠) معاني القرآن وعرابه: الزجاج: ٣٢٠/٤. وينظر: التفسير البسيط: للواحد: ١٤٨/١٩

^(١٢١) التفسير البسيط: ١٤٨/١٩-١٤٩

^(١٢٢) المصدر نفسه: ١٤٩/١٩

^(١٢٣) إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي: ٥٨١/٢-٥٨٢

^(١٢٤) ينظر: الخصائص: ١٦٢/١، ٨٩/٣. وينظر: ديوان العجاج: ١٨٠، عجزه:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

ورد في (باب في تخصيص العلل)^(١٢٥)، وتكرر في (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم)^(١٢٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ) وهو من ((أَظْلَّ يَظْلِلُ)) ومن ((أَظْلَّ رَجُلُهَا))^(١٢٧).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ الشاعر قد فكَّ التضعيف في (ظَلَّ) للخروج على الأصل، يعني أنَّ (أَظْلَلَّ) أخَفَّ من (أَظْلَّ)، ثم يرى أنَّ ((هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابيه فتعلم به أنَّ أصل (الاصمَّ: أَصَمَّمْ، وأصل، صَبَّ: صَبَّبْ، وأصل الدوابَّ والشوابَّ: الدوابُّ و الشوابُّ، على ما تقوله في نحو: استصوبَ وبابه إنما خرج على أصله إيدانًا بأصول ما كان مثله))^(١٢٨).

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني أنه أجرى اللازم (أَظْلَلَّ وَأَظْلَلَّ) مجرى غير اللازم من المنفصل في قوله: جعلَ لَكَ، وضربَ بَكَر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فأدغموا فقالوا: ضربَكَ وجعلَكَ فهذا يشبه في اللفظ: شَدَّ ومدَّ ونحوهما مما يلزم الإدغام فيه^(١٢٩)، وقد روي أنَّ أهل الحجاز يكسرون (الطاء) على كسرة اللام فيقولون: ظَلْنَا، وأما تميم فيفتحونها فيقولون: (ظَلْنَا) والمصدر منه

^(١٢٥) ينظر: الخصائص: ١٤٥/١-١٦٤

^(١٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩/٣-٩٥

^(١٢٧) شرح ابيات سيبويه: ٢٧١/٢

^(١٢٨) الخصائص: ١٦٢/١

^(١٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩/٣

(الظُّلُّ)، والأمر: أَظْلَلْ وظَلَّ^(١٣٠)، ويرى سيبويه ((أنَّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل))^(١٣١).

ومثل ما تقدم قول الشاعر وهو ما أورده ابن جني من إنشاد أبي زيد الأنصاري^(١٣٢):

وإن رَأَيْتَ الْحَجَجَ الرَّوَادِدَا ... قَوَاصِرًا بِالْعُمَرِ أَوْ مَوَادِدَا

وهو مُرتبط بالشاهد السابق فكرةً ومضموناً، والشاهد فيه: الرواددا من: رَدَّ، و مواددا من: مَدَّ.

-الشاهد السابع

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٣٣):

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا ... بَيْنَ تَبْرَاكٍ^(١٣٤) فَشَسَى^(١٣٥) عَبَقُرٍ^(١٣٦)

ورد في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)^(١٣٧)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(١٣٨).

^(١٣٠) ينظر: لسان العرب (ظل): ٤١٥/١١.

^(١٣١) الكتاب: ٥٣٥/٣.

^(١٣٢) ينظر: الخصائص: ١٦٢/١، ٨٩/٣. وينظر: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري: ٤٥٧. وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه: ٤٥.

^(١٣٣) ينظر: الخصائص: ٢٨٢/١، ٣٤١. هو المرار بن منقذ العدوي، ينظر: المفضليات: المفضل الضبي: ٨٨، وينظر: الشعر والشعراء: ٦٨٧/٢.

^(١٣٤) تَبْرَاك: موضع بكسر التاء. ينظر: جمهرة اللغة: أبو بكر الازدي: ٣٢٥/١.

^(١٣٥) الشِس: المكان الغليظ. ينظر: جمهرة اللغة: ١٣٣/١.

^(١٣٦) عَبَقُرُ: موضع في البادية كثير الجن، يُقال: كأنهم جنُّ عَبَقُرٍ. ينظر: العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٩٨/٢.

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (عَبَّرُ).

ففي الباب الأول قاسَ ابن جني موطن الشاهد فيه على بيت حصل فيه فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وهو قول طرفة^(١٣٩) :

في جَفَانٍ تَعْتَرِي نَادِينَا ... وَسَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصِّنْبِرِ

يريد: الصِّنْبِرُ فأحتاج للقافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم: هذا بَكْرٌ ومررت ببَكْرٍ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصِّنْبِرُ لأنَّ الراء مضمومة إلاَّ إنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أَنَّهُ كأنه قال: ((حين هِيجَ الصِّنْبِرِ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنَّه قد نقل الكسرة عن الراء إليها ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر))^(١٤٠)، وهذا وجه حَمَلُ هذا البيت في بيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فيه ثم قال مُعَقِّباً على هذا التوضيح: ((وهذا اقرب مأخذاً من أن تقول إنه حرَّف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله:

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتُهَا ... بَيْنَ تَبْرَاكِ فَشَسِّي عَبَّرُ

في قول من قال: أراد عَبَّرُ، ثم حرَّف الكلمة))^(١٤١)، وواضح أنَّ هذه اللفظة قد حرَّف الشاعر في حركة حروفها لكي ينسجم معه روي شعره.

أمَّا في الباب الثاني فيرى ابن جني أنَّ ما كان متحركاً ثم أسكن على نوعين متصل ومنفصل، فالمتصل ما كان على ثلاثة أحرف مضموم الثاني منها أو

(١٣٧) ينظر: الخصائص: ٢٨٠/١-٢٨٥

(١٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/٢-٣٤٤

(١٣٩) ينظر: ديوان طرفة بن العبد: ٤٣

(١٤٠) الخصائص: ٢٨٢/١

(١٤١) المصدر نفسه: ٢٨٢/١

مكسوره فلكَ فيه الإسكان تخفيفًا وقد يكون على أكثر من ثلاثة أحرف فيُعامل
معاملة ما كان ثلاثيًا^(١٤٢)، وقد نقل لنا رأي المازني في توجيه قول الشاعر: عَبْرُ،
فقال: ((قال أبو عثمان في قول الشاعر:

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أُنْكِرْتُهَا بَيْنَ تَبْرَاكِ فَشَسِّي عَبْرُ

وأراد: عَبْرُ فغير كما ترى إلا أنه حرّك الساكن))^(١٤٣)، والتحريك هنا اقتضاه إيقاع
البيت وروي القصيدة، ويرى الأزهري: ((أنه توهم تثقيل الراء ذلك أنه احتاج إلى
تحريك الباء لإقامة الوزن فلو ترك القافية على حالها مفتوحة لتحول البناء إلى لفظ
لم يجيء مثله وهو (عَبْرَ))^(١٤٤).

ومثله ما قاسه ابن جني على البيت المتقدم وهو قول العبد^(١٤٥):

وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا ... نَ مُعْجَبَةٌ نَظْرًا وَ إِتْصَافًا

الشاهد فيه: ميسنان، وأراد ميسان.

-الشاهد الثامن-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٤٦):

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا وَأَرْقَنِي ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ

^(١٤٢) الخصائص: ٢/ ٣٤٠-٣٤١

^(١٤٣) المصدر نفسه: ٢/ ٣٤١. وينظر: شرح الفية ابن مالك: للشاطبي: ٢٩٥/٨

^(١٤٤) تهذيب اللغة: ٣/ ١٨٧

^(١٤٥) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٨٣، ٢/ ٤٣٩. وينظر: ديوان سحيم عبد بني الحساس: ٤٣

^(١٤٦) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣٣٢. هو زياد بن حمل، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح

الالفية: للعيني: ٤/ ١٦٢٣، وفيه: وقمت بدل: فقامت، وينظر: شرح شواهد المغني: ١/ ١٣٤

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول)^(١٤٧)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(١٤٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أهي) حيث سَكَن الهاء وأصلها الكسر.

ففي الباب الأول أجرى غير اللازم مجرى اللازم قياساً على إجراء الوصل مجرى الوقف

في مسألة الشاهد الشعري السابق^(١٤٩):

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

فاللازم هو كسر هاء (هي) وغير اللازم إسكانها فأسكنها هنا لأنه لو حركها لانفك وزن البيت الشعري واختل إيقاعه وهو من البحر البسيط بتكرار (مستفعلن فعلن) أربع مرات بين الصدر والعجز وإسكان الهاء هنا لازم وهو فرع فأجراه مجرى الأصل وغلب عليه وهذا هو وجه ارتباطه بعنوان الباب^(١٥٠).

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أنَّ بعض الحروف تنزل في الكلمة كالجزء منها وهي (فاء العطف و واوهُ، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام) فقوله: أهي قد أضاف همزة الاستفهام وجعلها كالجزء الواحد مع الكلمة لذلك أسكن ثانيها^(١٥١)، ويعلل ابن جني ذلك ويقول: ((ووجه هذا أنَّ هذه الأحرف لما كُنَّ على حرف واحد وضعف انفصالها وكان ما بعدها على حرفين الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ ما كان على (فعل) أو (فعل) فخفف أوائل هذه كما يخفف ثواني هذه

^(١٤٧) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(١٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/٢-٣٤٤

^(١٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٥/١

^(١٥٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٦/١

^(١٥١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٢/٢

فصارت (وَهُوَ) كـ (عَضُدٌ) وصار (وَهُوَ) كـ (عَضُدٌ) كما صارت (أَهْيَ) كـ (عَلِمَ) وصارت (أَهْيَ) كـ (عَلِمَ) ^(١٥٢)، فهذا هو وجه ارتباط محل الشاهد (أَهْيَ) بعنوان (باب الساكن والمتحرك) وكيف أنَّ العرب تُحرك الساكن أو تُسكن المتحرك لمعاني الخفة والثقل في كلامها المنطوق فيراعي في المنطوق مالا تراعيه في أبنية المفردات المنفردة.

ويرى أبو حيان الاندلسي (٧٤٥هـ) أنَّ ((تسكين هاء (هُوَ) وهاء (هِيَ) لغة أهل نجد والتثقيب لغة الحجاز والتخفيف أكثر في كلام العرب وذلك فيما قبله الواو والفاء واللام... وان السكون مع الهمزة والكاف لم يجيء إلا في الشعر)) ^(١٥٣).

-الشاهد التاسع-

ما أورده ابن جني من قول روبة ^(١٥٤):

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرَقِ

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول) ^(١٥٥)، وتكرر في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف) ^(١٥٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان الياء من (أَيْدِيَهُنَّ) وحقها الفتح.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ الشاعر شبه الياء في عدم إظهار الحركة عليها وإسكانها بالألف لأن الألف لا تظهر عليها الحركة مُطلقاً فهي أصل في عدم

^(١٥٢) الخصائص: ٣٣٢/٢، وينظر: المفصل في صناعة الاعراب: أبو القاسم الزمخشري: ٤٩٨-٤٩٩

^(١٥٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الاندلسي: ٢٠١/٢

^(١٥٤) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/١، ٢٩٣/٢. وينظر: ديوان روبة بن العجاج: ١٧٩، عجزه: أيدي جوار يتعاطين الورق

^(١٥٥) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(١٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧/٢-٣٠٨

ظهور الحركة عليها أما الياء فتظهر عليها حركة الفتح والضم ولا تظهر الكسرة فهي فرع ولكنه عند إسكانها مع العارض حملها على الألف فعَلبت فرعيتها في الإسكان أصلها المتحرك^(١٥٧)، فهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب ومعلوم إنّه سكن لإقامة الوزن.

وفي الباب الثاني تكلم ابن جني على زيادة الحرف من آخر محذوف سواء كان فاءً أو عيناً أو لاماً والأولى في الحرف المعوض أن يكون صحيحاً غير أنّهم عوضوا أحياناً بالمعتل ويقول في ذلك: ((إنّ الحرف الاصلي القوي إذا حُذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف))^(١٥٨) من أمثاله ألف فاعل كيف كانت عوضاً عن عينه في أمثال (خَافَ، وهَاغَ، ولاغَ) فهي في الأصل: (خائف، وهائع، ولائع) ولكن حُذفت الهمزة التي هي عين فاعل وعُوض عنها بالألف لأنها موجودة لفظاً لكنه حروف العلة على ما يرى ابن جني على الرغم من إبقائه لفظاً ضعيفة^(١٥٩)، فالألف في أقوى حالاتها ضعيفة ولما كانت حاله كذلك كان عدم تحريكه أوجب له ولذا ترى أنّ الفتحة على الرغم من خفتها مستثقلة ولذا يُجنح إلى إسكانها وحذفها كما في قول الشاعر:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ

فهذا وجه حملها على باب زيادة الحرف عوضاً عن آخر محذوف^(١٦٠).

^(١٥٧) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/١

^(١٥٨) المصدر نفسه : ٣٩٢/١

^(١٥٩) ينظر: المصدر نفسه : ٢٩٢/٢

^(١٦٠) ينظر: المصدر نفسه : ٢٩٣/٢

- الشاهد العاشر

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٦١):

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دَرَهْمًا ... جُودًا، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

ورد في (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم)^(١٦٢)، وتكرر في (باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة)^(١٦٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (تعط).

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن الحركة اللازمة وغير اللازمة في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لَهُ﴾^(١٦٤) وهي قراءة ابن مسعود حيث أجراها مجرى غير اللازمة في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾^(١٦٥) فيرى أنه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الشاعر بها في قوله: (تعط) أراد: تعطي فحذف الياء واكتفى بالكسرة عوضاً منها^(١٦٦).

^(١٦١) ينظر: الخصائص: ٩٢/٣، ١٣٥. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: اساس البلاغة: الزمخشري:

١٩٠/٢، وينظر: لسان العرب (ليق): ٣٣٤/١٠

^(١٦٢) ينظر: الخصائص: ٨٩/٣-٩٥

^(١٦٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨-١٣٥/٣

^(١٦٤) طه: ٤٤، وينظر: اعراب القراءات السبعة وعللها: ابن خالويه الاصبهاني: ٣٦٩/٢

^(١٦٥) آل عمران: ٢٦

^(١٦٦) ينظر: الخصائص: ٩١/٣-٩٢

أما في الباب الثاني فيرى ابن جني أنه حذف الياء وأقر الكسر دليلاً عليها ونائباً^(١٦٧) فهو هنا أناب الحركة عن الحرف ويرى الفراء ((أنَّ كل واو أو ياء تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما وتكتفي بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء))^(١٦٨).

-الشاهد الحادي عشر-

ما أورده ابن جني من قول روبة^(١٦٩):

وصاني العجاج فيما وصني

ورد في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)^(١٧٠)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(١٧١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين حذف الألف من قوله: (وصني) أراد: (وصاني).

ففي الباب الأول ذكر حذف الحرف استطراداً وجاء بأمثلة تؤيد كلامه والشاهد المذكور منها بعد ما ذكر حذف الحركة استطراداً^(١٧٢).

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنَّ الحروف شابهت الحركات لأنَّهم كانوا يطلقون على الحركة الحرف الصغير فالفتحة هي الألف الصغيرة، والضمة هي

^(١٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/٣

^(١٦٨) معاني القرآن: ٢٧/٢

^(١٦٩) ينظر: الخصائص: ٢٩٥/٢، ٣١٩. ينظر: ديوان روبة بن العجاج: ١٨٩

^(١٧٠) ينظر: الخصائص: ٢٨٦/٢-٣٠٨

^(١٧١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣٢٣

^(١٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤/٢

الواو الصغيرة، والكسرة هي الياء الصغيرة فكما تحذف الحركات تشبيهاً لها
بالحرف فإن الأصل هو الحرف قد يحذف استخفافاً^(١٧٣).

-الشاهد الثاني عشر

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٧٤):

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(١٧٥)، وتكرر في (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(١٧٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله : (معاري).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أَنَّ الشاعر ((لو قال: معارٍ لما كسر الوزن لأنَّه
إنَّما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن وهو العصب))^(١٧٧)، ووجه ارتباط الشاهد
بعنوان الباب أنَّه يجوز لنا ذلك لأنَّ الوزن الشعري يمثل الوجهين وهو من تفعيلات
البحر الوافر.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني((أَنَّ الشيء قد يكون له
حكمَان أو أَحكام ويجب أن يكون ذلك مجوزاً فيه ولا يمنع قوة القوي من إجازة

^(١٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨/٢-٣١٩

^(١٧٤) ينظر: الخصائص: ٣٣٥/١، ٦٣/٣. وهو المنتخل بن عويمر الهذلي، ينظر: سيبويه: ٣١٣/٣ وينظر:
جمهرة اشعار العرب: ٤٧٩

^(١٧٥) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/١-٣٣٦

^(١٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦١/٣-٦٣

^(١٧٧) المصدر نفسه: ٣٣٥/١

الضعيف لأنَّ العرب قد تستعمل الضعيف أنسًا بذلك ليصح به الطريق إذا لم تجد ما تستعمله غيره^(١٧٨) ((ألا تراهم كيف يدخلون في قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها))^(١٧٩)، وساق بعد ذلك شاهدين ثم قال: ((وكذلك قوله: أبيتُ على معاري فآخراتٍ ... بهنَّ مُلُوب كَدَم العَبَاطِ

هكذا أنشده: على معاري بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة، ولو أنشد: على معارٍ فآخراتٍ لما كسر وزنًا ولا احتمل ضرورة))^(١٨٠)، فيبدو لأول وهلة أنَّه قال: معاري للضرورة الشعرية ولكنه لو حذف الياء من المقصور ونون (معاري)، لصح الوزن أيضًا فهذا وجه ربط البيت بعنوان الباب؛ وقال السيرافي (٣٦٨هـ): ((وقد حمله على ذلك للفرار من الزحاف لأنَّ الجزء على مفاعلتن من الوافر فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلن ويسمى هذا الزحاف العصب))^(١٨١) وإنَّ هذا الزحاف لائق مقبول وكثير في الوافر ويجري الوزن به.

-الشاهد الثالث عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٨٢):

عَدَا مَالِكُ يَرْمِي نِسَائِي كَأَنَّمَا ... نِسَائِي لِسَهْمِي مَالِكِ عَرَضَانِ

ورد في (باب في الأصلين يتقاربان بالتقديم والتأخير)^(١٨٣)، وتكرر في (باب في أغلاط العرب)^(١٨٤).

^(١٧٨) المصدر نفسه: ٦٢/٣

^(١٧٩) الخصائص: ٦٣/٣

^(١٨٠) المصدر نفسه: ٦٣/٣

^(١٨١) شرح كتاب سيبويه: ٢٠١/١

^(١٨٢) ينظر: الخصائص: ٨١/٢، ٢٧٦/٣. هو لـ روبشد بن حنظلة، ينظر: التفسير البسيط: ٣١٣/٢

^(١٨٣) ينظر: الخصائص: ٧١/٢-٨٤

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (مالك)، بتخفيف الهمزة.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنهم لما استمر استعمالهم الملك بتخفيف الهمزة صار كأن (ملكًا) على زنة (فعل) فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه فقال: (مالك) بزنة (فاعل)^(١٨٥)، ((فأما وزن (مالك) على الحقيقة فليس (فاعلاً) لكنه (مافل) ألا ترى أن أصل (مَلَك): (مَلَأَك): (مَفَعَل) من تصريف أَلَكْنِي إليها عَمَرَكَ الله، وأصله: (أَلِكْنِي) فخففت همزته فصار: (أَلِكْنِي) كما صار (مَلَأَك) بعد التخفيف إلى (ملك) ووزن (ملك): (مَفَل))^(١٨٦) فكما ترى قد تداخل الأصلان فيه وهما (فاعل) و (مافل) وهذا موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني عقب ابن جني على البيت المستشهد به موضعاً إياه بقوله: ((هذا رجل مات نساؤه شيئاً فشيئاً فتظلم من ملك الموت عليه السلام، حقيقة لفظه غلط وفساد وذلك أن الإعرابي لما سمعهم يقولون: ملك الموت وكثر ذلك في الكلام سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها فصارت عنده كأنها (فعل) لأن (ملكًا) في اللفظ على صورة (فَلَك) فبنى منها فاعلاً... وإنما (مالك) هنا على الحقيقة والتحصيل (مافل) كما أن (ملكًا) على التحقيق (مَفَل) وأصله: (مَلَأَك) فألزمت همزته التخفيف فصار ملكًا واللام فيه فاء والهمزة عين والكاف لام هذا أصل تركيبه))^(١٨٧).

^(١٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٣-٢٨٥

^(١٨٥) ينظر: الخصائص: ٨٠/٢-٨١

^(١٨٦) المصدر نفسه: ٨١/٢

^(١٨٧) المصدر نفسه: ٢٧٧/٣

ويرى ابن سيده ((أنه خطأ وقد يكون من جفاء الأعراب وجهلهم لأن ملك الموت مخفف من (ملك))^(١٨٨) فاللفظ غلط كما وضع ابن جني وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الرابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٨٩):

وَقَالَ إِضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّكَ هَابِلُ

ورد في (باب الإدغام الأصغر)^(١٩٠)، وتكرر في (باب في هجوم الحركات على الحركات)^(١٩١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين كسر ميم (إمَّكَ) إتباعاً لكسرة الهمزة.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنهم ((قد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب))^(١٩٢)، فكسرت ميم (أمَّكَ) وكان حقها أن تُضم لكونها مبتدأ و(هابِل) خبرها وما جرى هنا من تقريب للأصوات والحركات وتأثرها ببعضها هو الذي ضحى بحركة الإعراب فكسرة نون الساقين أثرت بحركة الهمزة فكسرتها

^(١٨٨) المحكم والمحيط الاعظم: ابن سيده: ٥٨/٧

^(١٨٩) ينظر: الخصائص: ١٤٧/٢، ١٤٣/٣. ورد دون نسبة، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ٥٧٥/١٠، وينظر: لسان العرب (أمم): ٢٩/١٢

^(١٩٠) ينظر: الخصائص: ١٤١/٢-١٤٧

^(١٩١) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨/٣-١٤٤

^(١٩٢) المصدر نفسه: ١٤٧/٢

وجرّ هذا الكسر إلى أن تتأثر الميم من كلمة (أمك) فكُسرت كذلك وقُرب الصوت من الصوت عند ابن جني جارٍ مجرى الإدغام، حيث يرى أن ((جميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب))^(١٩٣).

وفي الباب الثاني تكرر الشاهد نفسه للقضية نفسها ويرى ابن جني ((أنّ مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس قوله:

وَقَالَ إِضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّكَ هَابِلَ

واصله: أُمَّكَ هَابِلَ، إلّا أنّ همزة (أمك) كُسرت لانكسار ما قبلها على حد قراءة من قرأ: (فَلِإِمِّهِ التَّلْتُ)^(١٩٤) فصار (إمك) هَابِلَ ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الإتياع على ضمة الإعراب فابتزتها موضعها وهذا شاذ لا يقاس عليه))^(١٩٥)، وواضح ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الخامس عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٩٦):

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ وَأَشَقَّدُونِي^(١٩٧) ... فَصَرْتُ كَأَنِّي قَرَأْتُ مَتَارُ^(١٩٨)

^(١٩٣) المصدر نفسه: ١٤٧/١

^(١٩٤) النساء: ١١، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: اعراب القراءات السبع وعللها: ٨١

^(١٩٥) الخصائص: ١٤٣/٣

^(١٩٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٨/٢، ١٥١/٣، وهو ابن كثير المحاربي، ينظر: المجتبي: لابن دُرَيْد: ٤، وينظر: الصحاح: ٦٠٢/٢

^(١٩٧) أشقّدوني: ضربوني. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٥١٥/١

^(١٩٨) متار: اصله: متار فترك الهمزة والمتار الذي يُرَقَّب وينظر اليه كأنه قد وضعوا عليه العيون. ينظر: الأمالي: أبو عبدالله اليزيدي: ٥٧

ورد في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١٩٩)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(٢٠٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (مُتَارُ).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ من معاني الإعراب التي جاءت مشابهة لمعاني الشعر ما جاء عنهم من الجوار ومن ذلك قولهم: هذا جحر ضَبٌّ خرب^(٢٠١)، ((فإن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ فيقولون: هذا جحر ضَبٌّ خرب، وإنّما الخرب من نعت الجحر))^(٢٠٢) لا الضب ((فجاء على لفظ القوة لجوارها إياه))^(٢٠٣)، ((فخفض (خرب) إتياعاً لإعراب اللفظة التي قبلها وهي (ضَبٌّ) بالخفض ... والأصل أن يُقال: خربٌ بالرفع نعتاً للجحر وهو مضموم))^(٢٠٤)؛ وهو من الجوار الصناعي ومثله قوله: مُتَارُ، حيث نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي جاروها وعلق على هذا البيت محقق كتاب الخصائص في الحاشية بقوله: ((متار: أصله: متار اسم مفعول من (اتأره) أفزعه وطرده فنُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وكان الواجب بعد هذا حذف الهمزة، فيقال: متر ولكنه قدرَّ السكون على الحرف الذي قبل الهمزة واقعاً على الهمزة فقَدَرَّ في الكلمة همزة ساكنة وحققها الإبدال فأبدلها ألفاً نظراً لهذا الجوار))^(٢٠٥).

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه وقد أورد قوله :

^(١٩٩) ينظر: الخصائص: ١٧٠/٢-١٨٠

^(٢٠٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣-١٥١

^(٢٠١) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/٢

^(٢٠٢) معاني القرآن وأعرابه: للزجاج: ٢٦٠/٥

^(٢٠٣) المحتسب: ابن جني: ٢٨٩/٢

^(٢٠٤) إيضاح المحصول من برهان الأصول: المازري: ٣٨٩

^(٢٠٥) الخصائص: ١٧٨/٢ هامش رقم: ١

فَرًّا مَتَارُ

ويرى ابن جني أنَّ الهمز في كلامهم على نوعين أمَّا أنْ تقرر الهمزة الواجب تغييرها فلا تغييرها، والآخر أنْ ترتجل همزًا لا أصل له ولا قياس يعضده^(٢٠٦)، وقد أورد الشاهد تغييرها في معرض حديثه عن همز الألف الساكنة في (بأز، وسأق، ونأبل) حيث ورد ذلك بالهمز بسبب مجاورة الحركة للحرف الساكن فيصبح الجوار كأنه محرك بها وكذلك قولهم: (شأبة، ودأبة) كلُّ بالهمز فأجروه مجرى ما كانت همزته أصليه، وإنْ كانوا أجروا ما قويت علة قلبه مجرى الأصل في قولهم: (ميثاق وميثاق)، وعليه قولهم: (متار)، يريد به: (مُتَّار) لكن بسبب مجاورة الفتحة في الهمزة التاء أصبحت كأنها فيها فأجروا ذلك مجرى (متَّار) فخفف كما يخفف (رأس، وبأس)^(٢٠٧)، وواضح من هذا شذوذ الهمز في هذا الباب.

-الشاهد السادس عشر-

ما أورده ابن جني من قول طرفة بن العبد^(٢٠٨):

أَصَحَّوَتِ الْيَوْمَ أَمْ شَافَتْكَ هَرَّ ... وَمِنْ الْحَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌّ

ورد في (باب في تدافع الظاهر)^(٢٠٩)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٢١٠).

الشاهد فيه في الباب الأول تسكين راء (هر) المشددة وتخفيفها ويرى ابن جني أنَّ من تدافع الظاهر عندهم إسكان الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد كما

^(٢٠٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣

^(٢٠٧) ينظر: الخصائص: ١٥١-١٤٩/٣

^(٢٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٣٠، ٣٢٢. أورد فيه الشطر الأول فقط. وينظر: ديوان طرفة بن العبد: ٣٩

^(٢٠٩) ينظر: الخصائص: ٢/٢٢٩-٢٣٥

^(٢١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٧١-٣٢٣

يسكن المتحرك إذا وقع رويًا فيه، ففي الشاهد الوارد قابل راء هرّ المشددة بعد تخفيفها وتسكينها بـ(راء) مستعرٌ الخفيفة أصلاً^(٢١١)، فاللفظ الظاهر يقتضي التشديد لكن بناء القصيدة على الوقف يدفعه.

وفي الباب الثاني الشاهد فيه تخفيف وإسكان راء(هرّ) بعد حذف الأخرى قاله بعد أن أورد أمثلة عديدة تحت عنوان هذا الباب ((ومنها إنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد، وذلك أنه إذا وقع رويًا في الشعر المقيد سكن؛ كما إنَّ الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد خفف. فالمتحرك نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

فأسكن القاف وهي مجرورة. والمشدد نحو قوله:

أصحوت اليوم أم شأقتك هرّ

فحذف إحدى الراءين كما حذف الحركة من قاف المخترق، وهذا إن شئت قلبته فقلت: إنَّ الحرف أجري فيه مجرى الحركة، وجعلت الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف وهو عندي أقيس^(٢١٢).

إذن جعل من مضارعة الحروف للحركات الحذف الذي أصله للحركة ثم لحق الحرف بها و يرى السيرافي أن ((أكثر الإنشاد في هذا حذف أحد الحرفين لتتشاكل أواخر الأبيات ويكون على وزن واحد))^(٢١٣)، وهو من التخفيف في الصحيح وهو مضطرٌّ إلى حذف أحد الحرفين من(هر) لاستواء الوزن ومطابقة البيت فقابل بـ(راء) هر (راء) مستعر وهي خفيفة أصلاً^(٢١٤).

^(٢١١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠/٢

^(٢١٢) الخصائص: ٣٢٢/٢

^(٢١٣) شرح كتاب سيبويه: ٢٠٦/١

^(٢١٤) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على الفية ابن مالك: ابراهيم الحنود: ٥١٣

-الشاهد السابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٢١٥):

قد جبر الدين الإله فجبر

ورد في (باب في التطوع بما لا يلزم)^(٢١٦) وتكرر في الباب نفسه.

الشاهد فيه في كلا الموضعين التزام الفتح قبل روي القصيدة ويرى ابن جني((أنَّ هذا مشروط في القوافي غير أنَّك قلما تجد قافية مقيدة إلا وأتت الحركات قبل رويها مختلفة وإنَّما المستحسن من هذه الرائية سلامتها مما لا يكاد يسلم منه غيرها))^(٢١٧)؛ وجاء في المزهري في بيان إمكانية العجاج الشعرية فقال السيوطي: ((وزعم يونس أنَّ العجاج أشعر أهل الرجز والقصيدة وقال: "إنَّما هو كلام وأجودهم كلامًا أشعرهم ؛ والعجاج ليس في شعره شيء يستطيع أحد أن يقول لو كان مكانه غيره لكان أجود" وذكر أنَّه صنع ارجوزته:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَرَ

في نحو من مائتي بيت وهي موقوفة مقيدة لو أُطلقت قوافيها وساعد فيها الوزن لكانت منصوبة كلها))^(٢١٨)، وهذا دليل على تمكنه من صنعته والتزامه به .

-الشاهد الثامن عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢١٩):

^(٢١٥) ينظر: الخصائص: ٢/٢٦٢، ٢٦٥. وينظر: ديوان العجاج: ٦٣

^(٢١٦) ينظر: الخصائص: ٢/٢٣٦-٢٧٤

^(٢١٧) الخصائص: ٢/٢٦٢

^(٢١٨) المزهري في علوم اللغة وأنواعها: ٢/٤١٠

وان يُعَرِّين إن كَسِي الجوّاري ... فتنبؤ العين من كَرَم عجاف

ورد في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)^(٢٢٠)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(٢٢١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان (الواو) من (تنبؤ)، وهي مفتوحة الأصل.

ففي الباب الأول قد شبهوا الحركة بالحرف لذلك حذفوها ويرى ابن جني أنَّ أخف الحركات الثلاثة الفتحة وقد تكون مستثناة فيستروح إلى إسكانها^(٢٢٢)، فقد تكلم ابن جني على حذف الحركة على الحرف المعتل من باب الاستطراد في هذا الباب و تكلم عن زيادة بعض الحروف عوضاً عن الفاء مرة وعن العين مرة وعن اللام مرة واستطرد بعد ذلك إلى ذكر أحوال الحرف المعتل وأنه إلى الإسكان أقرب منه إلى التحريك وجاء بأمثلة دالة ومنها المثال المذكور.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنَّ الساكن في العربية نوعان: ساكن يمكن تحريكه وهو جميع حروف العربية ماعدا الألف الساكنة المدة، والآخر ساكن لا يمكن تحريكه وهو الألف الساكنة المدة، والساكن الذي يمكن تحريكه كذلك نوعان: الأول ما يبني على السكون، والآخر ما كان متحركاً ثم أسكن لعارض ما، وقد كثر إسكان الياء في النصب تشبيهاً لها بالألف لأنَّ الألف أضعف حروف العلة ولا تتحامل الحركة وقد شبهوا بها الياء وكذلك شبهت الواو بالياء في

(٢١٩) ينظر: الخصائص: ٢/٢٩٤، ٣٤٤. هو سعيد بن مسحوج الشيباني، ينظر: لسان العرب (كس): ١٥/٢٢٤، وقد اضطرب في نسبته فنسبهُ صاحب لسان العرب في موضع آخر لـ: مرداس بن أذنة، ينظر: لسان العرب (عجف): ٩/٢٣٤ وينظر: تاج العروس: مرتضى الزبيدي: ١٢٤/٢٤

(٢٢٠) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٧-٣٠٨

(٢٢١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٣٠-٣٤٤

(٢٢٢) ينظر: الخصائص: ٢/٢٩٣-٢٩٤

ذلك فأسكنوها فقال: (تنبؤ) بدل من: (تنبؤ)^(٢٢٣)؛ ويرى ابن عصفور ((أنَّ حذفها من آخر الفعل المعتل أحسن))^(٢٢٤).

-الشاهد التاسع عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٢٥):

ولكنني لم أجِدْ من ذلكم بُدًا

ورد في (باب الساكن والمتحرك)^(٢٢٦) وتكرر في الباب نفسه.

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان الجيم من (أجد) جاء به مثلاً على التقاء الساكنين وتحريك أحدهما قال: ((ومن التقاء الساكنين أيضاً قوله :

وذي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

لأنَّه أرادَ: لم يَلِدْهُ، فأسكن اللام استئقالا للكسرة وكانت الدال ساكنة فحرّكها لالتقاء الساكنين وعليه قول الآخر :

^(٢٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٩/٢-٣٤٤

^(٢٢٤) ضرائر الشعر: ٩٠

^(٢٢٥) ينظر: الخصائص: ٣٣٥/٢، ٣٤١. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: الابانة في اللغة العربية: ٣٨٨/٢ وفيه: ولكنني لم اجد من حبكم بُدًا، وينظر: شرح ابیات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي: ٥ / ١١٥ وفيه: من سبكم بدل: من ذلكم

^(٢٢٦) ينظر: الخصائص: ٣٣٠/٢-٣٤٤

ولكنني لم أجِد من ذلكم بُدًّا^(٢٢٧).

وتكرر في الموضع الآخر ويرى ابن جني أنَّ ما كان متحركًا ثم أسكن فعلى ضربين: متصل، ومنفصل، فقوله :

ولكنني لم أجِد من ذلكم بُدِّ

من المتصل حيث كان أصله ثلاثيًا مكسور الثاني فأسكنه تخفيفًا تشبيهًا له ب(عَلِم)^(٢٢٨).

-الشاهد العشرون-

ما أورده ابن جني من إنشاد أبي زيد^(٢٢٩):

قالت سليمي: اشتر لنا سويقًا

ورد في (باب الساكن والمتحرك)^(٢٣٠)، وتكرر في (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل)^(٢٣١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان الراء من قولها: (اشتر) وهو مرتبط بالشاهد السابق له.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ ما كان متحركًا ثم أسكن نوعان: متصل ومنفصل فالمتصل كما بينا في الشاهد السابق قوله (أجَد)، وأما المنفصل فقد شبه بالمتصل أيضًا فقوله: (تر ل) من (اشتر لنا) منفصل شبه بالمتصل (عَلِم) فأسكن

^(٢٢٧) المصدر نفسه: ٣٣٥/٢

^(٢٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢-٣٤١

^(٢٢٩) ينظر: الخصائص: ٣٤٢/٢، ٩٨/٣. وينظر: النوادر في اللغة: ١٧٠

^(٢٣٠) ينظر: الخصائص: ٣٣٠/٢-٣٤٤

^(٢٣١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/٣-٩٩

وسطه كما يسكن (عَلِمَ)^(٢٣٢) وأصله (اشترِ لنا) وأصل الراء متحركة ثم سكنت للضرورة.

أما في الباب الثاني فيرى أنه أجرى المنفصل (تَرَلَّ) مجرى المتصل (عَلِمَ) فقال: (تَرَلَّ) كما يقول: (عَلِمَ)^(٢٣٣)، فالشاعر أسكن الراء منهما وهي عين الفعل عندما نقول: (تَرَلَّ) وهي بزنة (فَعَلَ) وكان حقها الكسر لأنَّ (اشتري) معتل الآخر فبقى (اشتر) والكسرة دليل على الياء المحذوفة فكأنه توهم أنها لام الفعل فحذف حركتها للأمر^(٢٣٤) فهذا إجراء المنفصل مجرى المتصل في التحريك والإسكان وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٣٥):

فاحذر ولا تَكْتَرِ كَرِيًّا أَعْوَجَا

الشاهد فيه في كلا الموضعين إسكان الراء من قوله: تكثر وإجراء المنفصل (تَرَلَّ) (ك) مجرى المتصل (عَلِمَ)، وهو مرتبط بالشاهد السابق فكرة ومضمونا وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها

-الشاهد الحادي والعشرون

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٢٣٦):

^(٢٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢-٣٤٢

^(٢٣٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩٨/٣

^(٢٣٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدين الاستراباذي: ٢٢٤/٤

^(٢٣٥) ينظر: الخصائص: ٣٤٢/٢، ٩٨/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: التمام في تفسير اشعار

هذيل: ابن جني: ٤٣، وينظر: ايضاح شواهد الايضاح: ٣٥٥/١

^(٢٣٦) ينظر: الخصائص: ١٠٦/٣، ٢٠٨. وينظر: ديوان العجاج: ٢٩٣، عجزه:

أَفْنَى الْقُرُونِ، وَهُوَ قَعْسَرِي

والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

ورد في (باب في الاحتياط) ^(٢٣٧)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب) ^(٢٣٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (دواري).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ من الاحتياط في إشباع معنى الصفة قوله: (دواري) أراد (دوارًا)، أي: ((دَوَّارٌ)) ^(٢٣٩) تولدت الياء لإشباع معنى الوصف والاحتياط له في تأكيده ^(٢٤٠).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنَّ ((زيادة الياء في الصفة أكثر منها في الاسم لأنَّ الغرض منها تأكيد الوصف)) ^(٢٤١)، ((والعرب تدخل ياء النسب على الصفة للمبالغة)) ^(٢٤٢)؛ وعلى الرغم من أنَّ ناظر الجيش (٧٧٨هـ) يرى أنَّه ((لا يمكن أن يقال إنَّ الياء في (دواري) للمبالغة لأنَّ المبالغة قد استفيدت من بنائه على فعال)) ^(٢٤٣)، إلَّا أنَّ أبا حيان أكد المعنى الذي ذهب إليه ابن جني و رأى أنَّ العرب تدخل ياء النسب على الصفة للمبالغة، وهذا البناء من الأمثلة التي استدرکها ابن جني على صاحب الكتاب، وهو وجه الاستشهاد به في هذا الباب.

^(٢٣٧) ينظر: الخصائص: ١٠٣/٣-١١٣

^(٢٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٩/٣-٢٢١

^(٢٣٩) الخصائص: ٢٠٦/٣

^(٢٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٦/٣

^(٢٤١) المصدر نفسه: ٢٠٩/٣

^(٢٤٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٤/٢

^(٢٤٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش: ٩/٢٢٧

ومثله ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٢٤٤):

غُضِفَ طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِيٌّ

الشاهد فيه قوله: كلابي؛ وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

-الشاهد الثاني والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٤٥):

فَأِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائٍ ... إِلَيْكَ وَلَا مَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِي عَدٍ

ورد في (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)^(٢٤٦)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(٢٤٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (جائٍ) بهمزتين.

ففي الباب الأول قد صححه ابن جني وأخذ به إذا كان أخذه صحيحاً أمّا إذا كان اجتماع الهمزتين عن تقعر وتفصح فلا يؤخذ به وأهل المدينة الفصحاء يؤخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل البادية أمّا إذا فسد الاثنان فلا يؤخذ بكلاميهما ثم يعلل ذلك بقوله: ((علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد

^(٢٤٤) ينظر: الخصائص: ١٠٦/٣، ٢٠٨، وينظر: ديوان العجاج: ٣٠٦.

^(٢٤٥) ينظر: الخصائص: ٨/٢، ١٤٥/٣. ورد دون نسبة، ينظر: النظم المستعذب في تفسير غريب الفاظ المهذب: بطل: ٢٦، وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: ابن آياز: ١٢٩.

^(٢٤٦) ينظر: الخصائص: ١٢-٧/٢.

^(٢٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣-١٥١.

والخطل ولو عُلِمَ أَنَّ أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها^(٢٤٨)، ثم يروي لنا ابن جني أَنَّهُ التقى بأحد كان يدعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة الحضرية فتلقى أكثر كلامه بالقبول له وميزه تميزًا حسنًا في النفس حتى أنشده شعرًا لنفسه يقول في بعض قوافيه: (أشئوها) و(أدأوها) على زنة: (أشعها) و(أدعها) فجمع بين الهمزتين وأستأنف من ذلك ما ليس أصل له ولا قياس يعضده ويرى ابن جني أن هذا لا يسمح به قياس ولم يرد مثله في السماع أمّا ما جاء عنهم من: (خطائي) و (رزائي) و(لفائي) و (جائي) فهذا مقبول لأنّ الهمز الذي فيه عرض عن صنعة لان عين (فاعل) الذي فيه حرف علة لا تأتي إلاّ مهموزة مثل: (قائم، وبائع، وجائع) فاجتمعت همزة (فاعل) وهمزة (لامه) وصححها بعضهم في بعض الاستعمال^(٢٤٩)، وهذا أصل الاستشهاد بالبيت وأصل ارتباطه بعنوان الباب.

أمّا تكراره في الباب الثاني فيذهب ابن جني إلى أَنَّ الهمز في كلامهم نوعان وكلاهما غير مقيس فالأول أن تقر الهمزة وجوبًا فلا تغيّر على الرغم من أنّ تغييرها واجب أو أن ترتجل همزًا لا أصل له ولا قياس يعضده فقله: (جائي) قد أثبت الهمزة ولم يغيرها لأنها قد وردت مسموعة عن العرب ولها نظائر في((ماحكاة عنهم أبو زيد وأبو الحسن من قولهم: غفر الله خطائنه..دريئة ودرائي..لفيئة ولفائي، وأنشدوا:

فَاتَكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي ... إِلَيْكَ وَلَا مَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِي عَدِّي^(٢٥٠)

^(٢٤٨) المصدر نفسه: ٧/٢

^(٢٤٩) ينظر: الخصائص: ٨-٧/٢

^(٢٥٠) المصدر نفسه: ١٤٥/٣

فهذا من شواذ الهمز لكنه همز مُقَرَّرٌ قُبْلَ لوروده مسموعاً عن العرب.

-الشاهد الثالث والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول بلال بن جرير^(٢٥١):

إِذَا ضَفَّتْهُمُ أَوْ سَأَيْلَتْهُمُ ... وَجَدْتَ بِهِمْ عَلَّةً حَاضِرَةً

ورد في (باب في شواذ الهمز)^(٢٥٢)، وتكرر في (باب في أغلاط العرب)^(٢٥٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (سأيلتھم).

ففي الباب الأول قال: يريد ((سألتهم، فأما زاد الياء وغير الصورة صار مثاله فعائتلهم وأما أراد: (سألتهم) كالأول إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار تقديره: (سألتهم) بوزن (فعاءلتهم) فجفا عليه إلتقاء الهمزتين هكذا ليس بينهما إلا الألف فأبدل الثانية ياء كما أنه لما كره أصل تكسير (ذؤابة) -وهو ذائب- أبدل الأولى واو ويجوز أن يكون أراد: (سألتهم) ثم أبدل من الهمزة ياء فصار (سأيلتهم) ثم جمع بين العوض والمعوّض منه فقال: (سأيلتهم) بزنة: فعاءلتهم^(٢٥٤)، وهو همز شاذ كما عنون إليه ابن جني لأنه جمع بين العوض والمعوّض عنه ويفترض أن لا يوجد في الصورة اللفظية إلا أحدهما.

^(٢٥١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٨/٣، ٢٨٣. وينظر: بلال بن جرير وما تبقى من شعره: د. شريف راغب: ١٩

^(٢٥٢) ينظر: الخصائص: ١٤٤/٣-١٥١

^(٢٥٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٣-٢٨٥

^(٢٥٤) المصدر نفسه: ١٤٨/٣-١٤٩

وفي الباب الثاني تكرر الشاهد نفسه ويَعده ابن جني غلطة من غلطات أحمد بن يحيى حيث يقول: ونحو منه ما رويناه عن أحمد بن يحيى لبلال بن جرير جد عمارة:

إذا ضفتهم أو سآيلتهم ... وجدت بهم علة حاضرة

يريد: (سآيلتهم) فهو بهذا العمل يحتمل أمرين: فإما زاد الياء وغير الصورة فصار مثاله، (فعآيلتهم) وإما أراد: (سآيلتهم) كالأول إلا أنه زاد الهمزة الأولى، فصار تقديره: (سآيلتهم) بوزن: (فعآيلتهم) فجفا عليه التقاء الهمزتين هكذا، ليس بينهما إلا الألف، فأبدل الثانية ياء، كما أنه لما كره أصل تكسير (نؤابة) -وهو ذائب- أبدل الأولى واوًا، ويجوز أن يكون أراد: (سآيلتهم) ثم أبدل من الهمزة ياء، فصار: (سآيلتهم) ثم جمع بين العوض والمعوّض منه فقال: (سآيلتهم) فوزنه الآن على هذا: (فعآيلتهم)^(٢٥٥)؛ وعدّ هذا الصنيع في البيت الشعري غلطة من أغلاط العرب وعلة هذا الغلط وضحه ابن جني فيما رواه عن أستاذه أبي علي الفارسي بقوله: ((كان أبو علي -رحمه الله- يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد. هذا معنى قوله: وإن لم يكن صريح لفظه))^(٢٥٦).

ويرى ابن سيده ((أنَّ أحمد بن يحيى لم يعرفه فلما فهم قال هذا جمع بين اللغتين فالهمزة في هذا في الأصل وهي التي في قولك: (سآلت زيدًا) فقد تراه كيف جمع بينهما في قوله (سآيلتهم) قال فوزنه على هذا (فعآيلتهم) وهذا مثال لا يعرف له في اللغة نظير))^(٢٥٧).

^(٢٥٥) ينظر: الخصائص: ٢٨٣/٣

^(٢٥٦) المصدر نفسه: ٢٧٦/٣

^(٢٥٧) المحكم والمحيط الاعظم: ٥٤٧/٨

-الشاهد الرابع والعشرون

ما أروده ابن جني من قول لبيد^(٢٥٨):

فمضى وَقَدَّمَهَا وكانتْ عادتُن ... منه إذا هي عَرَدَتْ^(٢٥٩) إقدامُها

ورد في (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٢٦٠)، وتكرر في (فصل

في

الحمل على المعنى)^(٢٦١).

الشاهد فيه في الباب الأول (عادتُن) حيث ((إنَّ العرب قد تقف على العروض نحوًا من وقوفها على الضرب أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون ألا ترى الى قوله: (عادتُن) حيث توقف بالتنوين خلافًا على الوقف في غير الشعر... وهذا أمر يخص المنظوم دون المنثور لاستمرار ذلك عنهم))^(٢٦٢)، ((وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه ومخالف أيضًا لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي. وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل))^(٢٦٣)، فمخالفة العروض عَداها ابن جني من علل العربية الكلامية الذي يميل فيه الشاعر إلى الخفة في النفس.

^(٢٥٨) ينظر: الخصائص: ٧١/١، ٤١٧/٢، وينظر: ديوان لبيد: ١١٠

^(٢٥٩) عَرَدَتْ: عَرَدَ الحجر يعرده اذا رماه رميًا بعيدًا، ينظر: لسان العرب: (عرد): ٢٨٨/٢

^(٢٦٠) الخصائص: ٩٦-٤٥/١

^(٢٦١) الخصائص: ٤٣٨-٤١٣/٢

^(٢٦٢) المصدر نفسه: ٧١-٧٠/١

^(٢٦٣) المصدر نفسه: ٧٢/١

أمّا تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه مُختلف عن الباب الأول وشاهده:
 (إقدامها) حيث أنت (الإقدام) وهي مذكر فجعلها على معنى ما جاورت -أي عادة-
 ((فإن شئت قلت: أنت الأقدام لما كان في معنى التقدمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى
 تأنيث العادة كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله: ما جاءت حاجتك))^(٢٦٤) ((فأنت
 ضمير (ما) حيث كان الحاجة في المعنى ، وألزم التأنيث ونصبت الحاجة))^(٢٦٥)،
 ((فقد أنت الإقدام لمجاورتها قوله: عادة))^(٢٦٦)، ((وقال الكسائي: أنت ((كان)) لأنَّ
 الخبر مؤنث متقدم على الاسم والاسم مصدر))^(٢٦٧)، ((وقال الفراء: ((قال غير
 الكسائي: إنما بنى الشاعر كلامه على: وكانت عادة تقدمتها، لأنَّ التقدم مصدر قدمها
 إلا أنه انتهى إلى القافية فلم يجد القافية تصلح لها التقدمة فقال: إقدامها))^(٢٦٨)،
 ((وزعم الكوفيون أنه لما أوى (كان) خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث
 فأنت وكان الكسائي يقول: إذا كان خبر كان مؤنثاً واسمها مذكراً وأوليتها الخبر فمن
 العرب من يؤنث كأنه يتوهم أنَّ الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثاً))^(٢٦٩).

-الشاهد الخامس والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٧٠):

أبلغ أبا دَخْتُوسَ مألَكَةً ... غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مُكْذِبُ

^(٢٦٤) المصدر نفسه: ٤١٧/٢-٤١٨

^(٢٦٥) الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي: ٢٨٩/٣

^(٢٦٦) جامع البيان: للطبري: ٢٩٨/١١

^(٢٦٧) المذكر والمؤنث: لابن الانباري: ٢٠٣/٢

^(٢٦٨) الخصائص: ٢٠٣/٢

^(٢٦٩) شرح القصائد العشر: لابي زكريا الشيباني التبريزي: ١٤٨

^(٢٧٠) ينظر: الخصائص: ٣١٢/١، ٢٧٨/٣. ورد دون نسبة، ينظر: ضرائر الشعر: ١١٤، وينظر: لسان

العرب (ألك): ٣٩٢/١٠

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول)^(٢٧١)، وتكرر في (باب في أغلاط العرب)^(٢٧٢).

الشاهد فيه في الباب الأول (ملكذب) حيث حذف النون من الكلمة وأصله: من الكذب ويرى ابن جني أنّ من تشبيههم الأصل بالفرع حذفهم الأصل فلما حذفوا الحركات وهي زوائد تجاوزوا إلى حذف الحروف في الجزم وهي الأصول فالأصل حذف الحركة والفرع حذف الحرف ولكنهم تجاوزوا فحذفوا الحرف فغُلبت الفروع الأصول في قوله: ملكذب، لأنّ أصلها: (من الكذب) فحذف النون استخفافاً^(٢٧٣)، وهذا هو وجه ربط الشاهد بعنوان الباب، وقد حُذفت النون الساكنة تشبيهاً لها بحروف اللين لأنّ النون الساكنة فيها غنة كما فيهما مدّ ولين^(٢٧٤).

وتكرر في الباب الثاني والشاهد فيه: (مألكه) أصل اللفظ فيها: (ملاك) وألزمته همزته التخفيف فصارت: (ملكاً) واللام فيه فاء والهمزة عين والكاف لام وهو (لأك) على وزن (فَعَلَ) فوزن (ملك): مَفَلٌ^(٢٧٥)، ومألكه هي منقلبة وأصلها مَلْئَكة، فقلبت مألكة وحسبوا أنّها مفعلة وهو من أغلاط العرب وهذا أصل ربط الشاهد بعنوان الباب، وسبب أمثال هذا الغلط على ما ينقل ابن جني عن أبي علي في بداية هذا الباب قوله: ((كان أبو علي-رحمه الله- يرى وجه ذلك ويقول إنّما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليس لهم اصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها وإنّما تهجم

(٢٧١) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

(٢٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٣-٢٨٥

(٢٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١١/١-٣١٢

(٢٧٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٥/١

(٢٧٥) ينظر: الخصائص: ٢٧٧/٣

بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد هذا
معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه))^(٢٧٦).

-الشاهد السادس والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٧٧):

وَنُفَخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فُطَارُوا

ورد في (باب في الإدغام الأصغر)^(٢٧٨)، وتكرر في (باب في التطوع بما لا
يلزم)^(٢٧٩).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (نُفَخُوا) بتخفيف عين الفعل وأصله: (نُفَخُوا)،
وقد أورده ابن جني مثلاً في التسكين من أجل التخفيف ومثله: ضُرِبَ وضُرِبَ إلاَّ
أنَّ هذا لا يحصل فيه قلب للحرف لأنَّ الحرفين النون والفاء متباعدان في المخرج
فإذا تقارب حرف من حرف في مخرج وكان الثاني أخف منه على اللسان قلب
الأول إلى مخرج الثاني كما في قولهم: مَصْدَر (مَزْدَر) وقولهم: فُرِّدَ لَهُ يريد به
(فُصِّدَ لَهُ) حيث أسكن العين منه فقال: فُصِّدَ لَهُ فلما أسكنت الصاد ضعفت به
وجاورتها الدال والصاد مهموسة والدال مجهورة حيث قربت منها فأشتمت شيئاً من
لفظ الزاي التي تكون قريبة على الدال بالجهر وشبيه ذلك قوله: نَفَخُوا حيث أسكن
العين منه كما أسكنها في: فُصِّدَ لَهُ^(٢٨٠).

^(٢٧٦) المصدر نفسه: ٢٧٦/٣

^(٢٧٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٦/٢، ٢٧١. وهو قول القطامي، ينظر: ديوانه: ٣٤٥ وفيه وأجلوا بدل: ونفخوا

^(٢٧٨) ينظر: الخصائص: ١٤١/٢-١٤٧

^(٢٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦/٢-٢٧٤

^(٢٨٠) ينظر: الخصائص: ١٤٦/٢

ويرى ابن جني في هذا الباب أنَّ ((جميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب))^(٢٨١)، ومعلوم أنَّ الإدغام تقريب حرف من حرف من أجل المجانسة وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب فقوله: نفخوا ((إنما أراد به نفخوا حيث خفف الكلمة بحذف الكسرة))^(٢٨٢)، ((وجعله سيبويه ضمن ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل عندهم متحرك... فكرهوا الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع))^(٢٨٣).

أمَّا تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه قوله: (فطاروا) أورده ابن جني في معرض حديثه عن التوكيد ويرى أنَّ من التطوع المشام التوكيد حيث يقول: ((من الحال المؤكدة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾^(٢٨٤) وقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي

وهو باب منقاد.

أما قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٢٨٥) فيكون من هذا وقد يجوز أنَّ يكون قوله تعالى: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ مفيداً^(٢٨٦) حيث أورد ثلاثة شواهد شعرية نظيرة للأمثلة المتقدمة ثم قال: ((وقال القطامي:

^(٢٨١) المصدر نفسه: ٢ / ١٤٧

^(٢٨٢) المنصف: ابن جني: ٢٤

^(٢٨٣) شرح كتاب سيبويه: ٤ / ٤٩١

^(٢٨٤) التوبة: ٢٥

^(٢٨٥) الانعام: ٣٨

^(٢٨٦) الخصائص: ٢ / ٢٧٠-٢٧١

وَنُفِّخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا^(٢٨٧)

وكأنَّ طيرانهم مستعار من قوله نفخوا، وجاء بقوله (فطاروا) تطوعًا بما لا يلزم وهو مقيد كذلك.

-الشاهد السابع والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٢٨٨):

إرفعن أذيال الحقيّ وأربعن ... مشى حبيبات كأن لم يفرعن

ان تمنع اليوم نساء تمنعن

ورد في(باب في التطوع بما لا يلزم)^(٢٨٩)، وتكرر في(باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية)^(٢٩٠).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (أربعن، يفرعن، تمنعن) ((الترم العين وليست بواجبه))^(٢٩١) وهو من التطوع غير اللازم.

أما تكراره في الباب الثاني فقد أورده ابن جني في معرض حديثه عن الآيات التي ورد فيها الكلام عن آيات الصفات التي ذكرت فيها الفاظ (الوجه، والساق، واليد...)وهو وصف مجازي للذات الإلهية ثم أورد الأبيات الشعرية التي فيها ألفاظ

^(٢٨٧) المصدر نفسه: ٢٧١/٢

^(٢٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١/٢، ٢٥٦/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ٧/٣ وينظر: لسان العرب(حلق): ٦٣/١٠

^(٢٨٩) ينظر: الخصائص: ٢٣٦/٢-٢٧٤

^(٢٩٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٨/٣-٢٥٨

^(٢٩١) المصدر نفسه: ٢٥١/٢

مشابهة للآيات الكريمة وقد أورد أبياتاً شعرية تصف لنا حياء المرأة وعفتها وقد أورد الشاهد السابق ليبيّن فيه أنّ الموصوفة تتصف بالعفة والستر والثوب الطويل وهو ضد قول الشاعر:

إذا أبرز الروغ الكعاب فإنهم ... مصادٍ لمن يأوى إليهم ومعل^(٢٩٢).

-الشاهد الثامن والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول طرفة^(٢٩٣):

في جفانٍ، تَعْتَرِي نادينا ... مِنْ سديفٍ، حِينَ هاجَ الصَّنْبِرِ^(٢٩٤)

ورد في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)^(٢٩٥)، وتكرر في(باب في التطوع بما لا يلزم)^(٢٩٦)، وتكرر في(ذكر الأمثلة الفاتنة للكتاب)^(٢٩٧).

الشاهد فيه في جميع المواضع تحريك الباء بالكسر من قوله: (الصَّنْبِرِ) والأصل: (الصَّنْبِرُ).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الشاعر قد ((احتاج للقافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم: هذا بَكْرٌ، ومررتُ ببَكْرٍ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: (الصَّنْبِرُ)، لأنّ الراء مضمومة إلا أنّه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنّه كأنه قال: (حين هيج الصَّنْبِرِ)، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل

^(٢٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦-٢٤٨/٣.

^(٢٩٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/١، ٢٥٦/٢ ذكر الشطر الثاني فقط، ٢٠٣/٣. وينظر: ديوان طرفة: ٤٣.

^(٢٩٤) الصَّنْبِرُ: بتسكين الباء يوم من أيام العجوز. ينظر: الصحاح: ٧٠٨/٢.

^(٢٩٥) ينظر: الخصائص: ٢٨٥-٢٨٠/١.

^(٢٩٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦-٢٧٤.

^(٢٩٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١-١٩٠/٣.

الكسرة عن الراء إليها ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا أقرب مأخذ من أن تقول: إنه حرف القافية للضرورة^(٢٩٨)، فهذا تفسير معنى الجر، أما لو أردنا تقدير الإعراب على ظاهر اللفظ فالقافية وإن كانت موقوفة (مسكنة) إلا أنه ينبغي أن تقدر الضم على الراء وليس السكون لأن (الصنبر) فاعل، فهذا هو الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب.

أما تكراره في الباب الثاني فيرى أنه ((توهم جر الفاعل... كأنه أراد: (الصنبر)، ثم تصور معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (حين هيج الصنبر)، ثم نقل الكسرة على حد: مررت ببكر، وأجرى (نبر) من (الصنبر) مجرى (بكر))^(٢٩٩)، والملاحظ أن الشاعر طرفه ابن العبد التزم في قافيته قصيدته هذه السكون بأكملها فبناها على الوقف ومع ذلك فإنه التزم مع هذا الوقف أن كانت قوافيه كلها في حكم المجرورة^(٣٠٠)، وهذا هو حكم التطوع بما لا يلزم إلا إنه في هذا البيت جاء حكم القافية الرفع غير إن ابن جني رده بعقريته إلى الجر كما مرّ ومع ذلك عقب على هذا البيت بقوله: ((وأعلى من هذا إن مجيء هذا البيت في هذه القصيدة مخالفاً لجميع أبياتها يدل على قوة شاعرها وشرف صناعته، وإن ما وجد من تتالي قوافيها على جرّ مواضعها ليس شيئاً سعى فيه، ولا أكره طبعه عليه، وإنما هو مذهب قاده إليه علوّ طبقته، وجوهر فصاحته))^(٣٠١).

أما تكراره في الباب الثالث فعلى الرغم من تعليل ابن جني إلا ((أنه يرجع بالصنعة إلى أنه من نحو: مررت ببكر))^(٣٠٢) إلا أن مثاله (فعلّ) من الأمثلة الفاتنة للكتاب.

^(٢٩٨) المصدر نفسه: ٢٨٢/١

^(٢٩٩) المصدر نفسه: ٢٥٦/٢

^(٣٠٠) ينظر: ديوان طرفه بن العبد: ٣٩-٤٦

^(٣٠١) الخصائص: ٢٥٧/٢

^(٣٠٢) المصدر نفسه: ٢٠٣/٣

الشاهد التاسع والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر (٣٠٣):

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ... وَرَزَقَ اللَّهُ مُؤْتَابًا وَعَادٍ

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول) (٣٠٤)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) (٣٠٥)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك) (٣٠٦).

الشاهد فيه في جميع المواضع إسكان القاف من قوله: (يتق).

ففي الباب الأول أجرى قوله: (تق ف) الفرع مجرى الأصل (علم) حتى صار (تقف) كـ (علم) (٣٠٧)، أي أن (علم) بزنة (فعل) أصل من اصول الأوزان العربية لكنهم يخفون العين فيسكنونها فيقولون: (علم) بالإسكان هذا أصل مستقر ثابت أما (تق ف) فهو فرع مصنوع لكنهم أجروه مجرى الأصل فقاسوه به.

وفي الباب الثاني حذف الحركة من القاف لأن الحركات هي أبعاض الحروف فالكسرة بعض من ياء والفتحة بعض من الألف والضمة بعض من الواو فكما تُحذف الحروف في الجزم فتقول: (لم يدع، ولم يرم، ولم يخش) استخفافاً فكذلك تُحذف الحركات استخفافاً مضارعةً لها (٣٠٨).

(٣٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٧/١، ٣١٩/٢ وأورد الشطر الاول منه فقط، ٣٤١/٢. ورد دون نسبة، ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٢٣/١، وينظر: لسان العرب (أوب): ٢١٨/١

(٣٠٤) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

(٣٠٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣٢٣

(٣٠٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/٢-٣٤٤

(٣٠٧) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/١

(٣٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨/٢-٣١٩

أما في الباب الثالث فقد شُبه المنفصل (تَقِ فَ) بالمتصل (عَلِمَ)، ويرى ابن جني أنَّ ما كان متحركاً ثم أسكن نوعان: متصل ومنفصل، فالمتصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره فيمكن أن تُحذف حركته تخفيفاً وقد شُبه المنفصل بالمتصل، ففي هذا الشاهد شبه المنفصل (تَقِ فَ) بالمتصل (عَلِمَ) فقال: (تَقَفَ) كـ (عَلِمَ)^(٣٠٩)، ويرى السيرافي أنَّ كثيراً من العرب يدخلون جزم على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان فيجزمون (يشترى، ويتقي) فيسقطون الياء ورُبَّما أضطر الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء فيقولون: لم يشترَ زيدٌ شيئاً، ولم يتقَ زيدٌ ربه، لأنه يظن أنَّ المجزوم مُسكناً للجزم والجازم يشترط ذلك فلما كان (يشترى، ويتقي) لا سبيل فيه إلى السكون إلا بحذف الياء جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة الجزم لأنَّ التسكين لا يحصل إلا بحذف الياء؛ أو قد يكون هذا لغة من يحذف الياء في الرفع ويكتفي بكسرة ما قبلها فلما جزم حرفاً متحركاً سكنه^(٣١٠).

الشاهد الثلاثون

ما أورده ابن جني من قول جرير^(٣١١):

لَحَبَّ المؤقدان إليَّ موسى

ورد في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(٣١٢)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(٣١٣)، وتكرر في (باب في الجوار)^(٣١٤).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (المؤقدان)، (وموسى).

^(٣٠٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢-٣٤١

^(٣١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٢٣/١

^(٣١١) ينظر: الخصائص: ١٧٧/٢، ١٤٨/٣، ١٥١، ٢٢٢. ينظر: ديوان جرير: ٢٨٨/١، وفيه دون همز

^(٣١٢) ينظر: الخصائص: ١٧٧/٢-١٨٠

^(٣١٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣-١٥١

^(٣١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١/٣-٢٣٠

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ من معانيهم ما جاء عنهم من الجوار في قولهم: (هذا جحر ضبّ خرب)، فأجرى (خرب) مجرى (ضب) علامته الكسر ولم يرفعه وهو صفة لـ(الجحر) لأنه جاور ما كان مجروراً وهو (ضبّ) ^(٣١٥)، ومثله قوله: (المؤقدان، ومؤسى) والجوار فيهما إبدال الواو همزة لمجاورتها الضمة قبلها فكأنها مضمومة والهمز يجوز في الواو المضمومة فيقولون في: (أجوه): (وجوه)، و(أقتت) في: (وقتت)، لأنَّ الهمزة تُقلب واواً إذا كانت الواو عيناً وإنَّ الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار أما أن تتركها واواً أو تقلبها همزة ^(٣١٦).

وفي الباب الثاني (باب في شواذ الهمز) الذي يرى فيه ابن جني أنَّ الهمز في كلامهم على نوعين، وجعل ابن جني همز (مؤقدان) و (مؤسى) من الضرب الثاني أي أنَّ همز هاتين اللفظتين مرتجل لا أصل له ولا قياس يعضده ^(٣١٧).

وفي الباب الثالث (باب في الجوار) وقد جعله ابن جني على ضربين: تجاور الألفاظ، و الآخر تجاور الاحوال، ثم جعل تجاور الألفاظ على ضربين: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل ^(٣١٨)، وجعل (المؤقدان) و (مؤسى) من الجوار في المتصل وعلل هذا الهمز في الواو بقوله: ((إنَّه تصور الضمة -لمجاورتها الواو- أنَّها كأنها فيها، فهمزها كما تهمز في أدورٍ والنوور، ونحو ذلك)) ^(٣١٩).

الشاهد الحادي والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر ^(٣٢٠):

بَسْبَحِلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُور

^(٣١٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/٢

^(٣١٦) ينظر: سيبويه: ٢٣٧/٤، ٣٣١، وينظر: المقتضب: أبو العباس المبرد: ٩٣/١

^(٣١٧) ينظر: الخصائص: ١٤٨/٣

^(٣١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٢/٣

^(٣١٩) المصدر نفسه: ٢٢٢/٣

^(٣٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤١/٢، ٤٤٠، ٢١١/٣. هو لـ أبي المرقال عطاء الزفیان، ينظر: شرح ديوانه: ١٤١

ورد في (باب الساكن والمتحرك) (٣٢١)، وتكرر في (فصل في التحريف) (٣٢٢)،
وتكرر في (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب) (٣٢٣).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (بسَبَل)، حيث أسكن الباء منه وحرك الحاء
والأصل: (سَبَل).

ففي الباب الأول تكلم ابن جني على الساكن والمتحرك في الثلاثي وأنماط وروده
في العربية ومواضعه ووضحها وساق أمثلة وشواهد على ما قال، ثم قال: ((وقد
جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف؛ قال العجاج:

فبات منتصباً وما تكردسا

وحكى صاحب الكتاب: أراك منتفخاً، وقالوا في قول العجاج:

بسَبَل الدَّقِين عيسجور

أراد: (سَبَل) (٣٢٤)، فأسكن الباء وحرك الحاء وغيّر حركة السين)) (٣٢٥)، والذي
الجأ العجاج الى هذا الإسكان والتحريك هو الوزن الشعري من أجل الإيفاد على
الإيقاع.

وفي الباب الثاني عدّه ابن جني من تحريف الاسم الذي جاء في غير إضافة ولا
قياس لأنّ التحريف عنده أما ما غيره النسب قياساً، أو ما غيرته الإضافة على غير
قياس، أو ما جاء في غير إضافة ولا قياس دعا إليه نحو قوله:

(٣٢١) ينظر: الخصائص: ٣٣٠/٢-٣٤٤

(٣٢٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨/٢-٤٤٠

(٣٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٣-٢٢١

(٣٢٤) السَّبَل: الضخم من الضَبّ والبعر والسقاء والجارية. ينظر: لسان العرب (سبل): ٣٢٣/١١

(٣٢٥) الخصائص: ٣٤٠/٢-٣٤١

بَسْبَحِل الدَّفِين عيسجور^(٣٢٦).

حيث حرك وأسكن اعتباطاً للضرورة الشعرية.

وفي الباب الثالث عَدَّ ابن جنى من التحريف كذلك قال: ((وإذا استكروها في الشعر لإقامة الوزن خلطوا فيه قال:

بسحبِل الدفين عيسجور

أراد سبجلا، فغير كما ترى؛ وله نظائر قد ذكرت في باب التحريف^(٣٢٧)، وكأن مثال (بَسْبَحِل) الذي أوجده الضرورة الشعرية غير موجود في كلام العرب.

-الشاهد الثاني والثلاثون

ما أورده ابن جنى من قول الشاعر^(٣٢٨):

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ

ورد في (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع)^(٣٢٩)، وتكرر في (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم)^(٣٣٠)، وتكرر في (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل)^(٣٣١).

^(٣٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨/٢-٤٤٠.

^(٣٢٧) الخصائص: ٢١١/٣.

^(٣٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/٢، ٩٥، ٨٩/٣. هو لـ أبي النجم العجلي، ينظر: ديوانه: ٣٣٧.

^(٣٢٩) ينظر: الخصائص: ٣٤٩/٢-٣٥٤.

^(٣٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥-٨٩/٣.

^(٣٣١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥-٩٩/٣.

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (الأجل) حيث فكّ الإدغام منه ويريد به: (الأجل).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الاصول المنصرف عنها نوعان: الأول منهما إذا احتيج إليه يمكن مراجعته، والآخر لا يمكن الرجوع إليه لان العرب تركته وانصرفت عن استعماله، فمن الأول قوله: (الأجل) حيث أظهر التضعيف كما يظهره في: لحت عينه، وضرب البلد^(٣٣٢) لاحتياجه إليه فأستعمل مضعفاً ومفكوكاً.

وفي الباب الثاني جاء ابن جني به شاهداً بعد عنوان الباب مباشرة، ثم ساق شواهد أخرى وعقب عليه بقوله: ((ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل؛ نحو (جعل لك وضرب بكر)؛ كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو (ضر بكر وجعلك)؛ فهذا مشبه في اللفظ ب(شدّ ومدّ واستعدّ) ونحوه مما لزم فلم يفارق))^(٣٣٣).

وفي الباب الثالث بعد عنوان الباب أورده شاهداً يفاضل بينه وبين أمثلة ساقها، ورأى أنّ إجراء المتصل مجرى المنفصل فيها أحسن من بيت الشاهد ، قال: ((قولهم: اقتتل القوم واشتتموا؛ فهذا بيانه نحو من بيان (شئت تلك وجعل لك) إلا أنّه أحسن من قوله:

الحمد لله العلي الأجل

وهذا لأنّ إنما يظهر مثله ضرورة وإظهار نحو (اقتتل، واشتتم) مستحسن وعن غير ضرورة))^(٣٣٤)، ووضح أنّ الذي ألجأ الى الفك في البيت الشعري هو الضرورة الشعرية وإلا فلا موجب للفك غيرها.

^(٣٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/٢

^(٣٣٣) الخصائص: ٨٩/٣

^(٣٣٤) المصدر نفسه: ٩٦/٣

الشاهد الثالث والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشماخ^(٣٣٥):

لَه زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ... إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

تكرر الشاهد ثلاث مرات حيث ورد في (باب في تعارض السماع والقياس)^(٣٣٦)، وتكرر في (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)^(٣٣٧)، وتكرر في (باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع)^(٣٣٨)، وتكرر في (باب في الحكم يقف بين الحكيمين)^(٣٣٩).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (له) مخففه وقوله: (كأنه) مُشَبَّعة.

ففي الباب الأول (باب في تعارض السماع والقياس) يرى صاحب الخصائص أنّ هذا ((ضعيف في القياس والاستعمال جميعاً...فقوله: أنه _ بحذف الواو وتبقيّة الضمة _ ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ووجه ضعف قياسه إنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء فيقال: (كأنّه)، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف وهذا موضع ضعيف ومقام زلخ لا يتقيدك بإيناس ولا ترسو فيه قدم قياس))^(٣٤٠)، فالقياس يوجب إشباع ضم الهاء في موطن الاستشهاد لكن السماع جاء بما عرضنا لك.

^(٣٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨/١، ٣٧٢، ١٩/٢، ٣٦٠. ورد الشطر الأول منه فقط. وينظر: ديوان الشماخ

بن ضرار: ١٥٥، وفيه: لَه زَجَلٌ نقول: اصواتٌ حادٍ

^(٣٣٦) ينظر: الخصائص: ١١٨/١-١٣٤

^(٣٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧١/١-٣٧٥

^(٣٣٨) ينظر: الخصائص: ١٩/٢-٢٣

^(٣٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٨/٢-٣٦١

^(٣٤٠) المصدر نفسه: ١٢٨/١-١٢٩

أما تكراره في الباب الثاني (باب في الفصحح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً) فيورده ابن جني في معرض حديثه عن الشواهد التي تناولت مفردات يصح فيها لغتان وبعد إيراده بيت الشماخ قال: ((ليس هذا لغتين لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهباً ولغة وكذلك يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف... فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة))^(٣٤١)، وواضح أنه لو أشيع حركة الهاء لانكسر الوزن.

أما تكراره في الباب الثالث (باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع) فيروي لنا ابن جني الحديث الذي دار بينه وبين أستاذه أبي علي الفارسي حول المضمّر في قولهم (أعطيتكمه) حيث يقول: ((سألت أبا علي -رحمه الله- فقلت: من أجرى المضمّر مجرى المظهر في قوله: "أعطيتكمه" فأسكن الميم مستخفاً كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهماً، كيف قياس قوله على قول الجماعة: أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

له زَجَلٌ كأنه صوتٌ حادٍ ... إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال: لا يجوز ذلك في هذه المسألة وإن جاز في غيرها لا لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله:

كأنه صوتٌ حادٍ ...

لأنّ هذا أمر قد شاع عنهم وتعلّمت فيه لغتهم بل لقريئة انضمت إليه ليست مع ذلك إلا ترى أنّه كان يلزمك على ذلك أن تقول: (أعطيتُهُ) ،خلافاً على قول الجماعة: (أعطيتُوه)، فإن جعل الهاء الأولى رويًا والأخرى وصلاً لم يجز ذلك لأنّ الأولى ضمير والتاء متحركة قبلها وهاء الضمير لا تكون رويًا إذا تحرك ما قبلها، فإن قلت: أجعل الثانية رويًا والهاء الأولى وصلاً، قيل: فما تصنع بالهاء الثانية؟ أتجعلها خروجاً؟ هذا محال لأنّ الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثة: الألف والواو والياء فإذا أداك تركيب هذه المسألة في القافية إلى هذا الفساد وجب ألاّ يجوز ذلك

(٣٤١) المصدر نفسه: ٣٧٢/١

أصلاً فإما في غير القافية فشائعة جائزة هذا محصول معنى قول أبي علي فإما نفس لفظه فلا يحضرني الآن حقيقة صورته، فإذا كان كذلك وجب إذا وقع نحو هذا قافية تراجع فيه اللغة الكبرى فيقال: (أعطيتهوه) البته فتكون الواو ردفا والهاء بعدها رويًا وجاز أن يكون بعد الواو رويًا لسكون ما قبلها^(٣٤٢)، فهذا القول عند أبي علي لا يجوز لأنه لم يسمع مثله في اللغة وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما تكراره في الباب الرابع (باب في الحكم يقف بين الحكيمين) فيرى ابن جني أن ((حذف الواو من قوله (كأنه) لا على حد الوقف ولا حد الوصل أما الوقف فيقضي بالسكون (كأنه) وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو (كأنه) فقوله إذا (كأنه) منزلة بين الوصل والوقف))^(٣٤٣)، وهذا هو موضع ارتباط البيت بعنوان الباب.

الشاهد الرابع والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٣٤٤):

رُحْتُ وفي رجليك ما فيهما ... وقد بدا هُناك من المنزَرِ

تكرر الشاهد ثلاث مرات حيث ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٣٤٥)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٣٤٦)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(٣٤٧)، وتكرر في (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل)^(٣٤٨).

الشاهد فيه في جميع المواضع إسكان النون من قوله: (هناك).

^(٣٤٢) الخصائص: ٢٠-١٩/٢

^(٣٤٣) الخصائص: ٣٦٠/٢

^(٣٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥/١، ٣١٩/٢، ٣٤٢، ٩٧/٣ في الابواب الثلاثة الاخيرة أورد الشطر الثاني فقط.

نُسب الى الفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانه، هو لـ الاقيشر الاسدي، ينظر: ديوانه: ٧٨

^(٣٤٥) ينظر: الخصائص: ٩٦-٤٩/١

^(٣٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٣-٣١٧/٢

^(٣٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٤-٣٣٠/٢

^(٣٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩-٩٥/٣

ففي الباب الأول مال الشاعر بحسه إلى الخفة لذلك حذف الحركة وكما وضع ابن جني مقصده من الباب بقوله: ((اعلم أنَّ علل النحويين _ وأعني بذلك حُذاقهم المتقنين لا ألفاهم المستضعفين_ اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين وذلك إنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))^(٣٤٩)، إذن أسكن النون من (هناك) استخفافاً.

أما تكراره في الباب الثاني (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) فيعلل لنا ابن جني سبب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف بقوله: ((وسبب ذلك أنَّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنَّ من متقدمي القوم من كان يسمِّي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها))^(٣٥٠)، ثم يستطرد ويذكر أمثلة مُطلت فيها الحركة وأنشأ حرفاً من جنسها ثم يذكر الحروف التي تجري مجرى الحركات يقول: ((فمما أجري من الحروف مجرى الحركات: الألف والياء والواو، إذا أعرب بهنَّ في تلك الأسماء الستة: أخوك وأبوك ونحوهما، وفي التثنية والجمع على حد التثنية نحو: الزيدان والزيدون والزيدين ومنها النون إذا كانت علماً للرفع في الأفعال الخمسة، وهي (تفعّلان ويفعلّان وتفعّلون ويفعلّون وتفعّلين) وقد حذفت أيضاً للجزم في (لم يغزوا ولم يدع ولم يرم، ولم يخش)؛ وحذفت أيضاً استخفافاً؛ كما تحذف الحركة لذلك))^(٣٥١)، ثم يذكر بعض الأمثلة التي حُذفت منها الحروف لمضارعتها الحركة التي من جنسها ثم يقول: ((فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذف الحركات أيضاً في نحو قوله:

(٣٤٩) المصدر نفسه: ٤٩/١

(٣٥٠) الخصائص: ٣١٧/٢

(٣٥١) المصدر نفسه: ٣١٨/٢

وقد بدا هُنْكَ من المُنْزَرِ)) (٣٥٢)

فسبب حذف الحركة من النون مضارعتها للحروف كما وضحنا .
أما تكراره في الباب الثالث (باب الساكن والمتحرك) فيرى ابن جني أنَّ ما كان متحركاً ثم أسكن على نوعين: متصل ومنفصل فالمتصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره فيمكن أن يسكن تخفيفاً فيقول في: (عَلَمْ)، قد عَلَمْ، وفي (ظَرْفَ): قد ظَرْفَ، وفي (كَبَدَ): قد كَبَدَ، وقد شبه المنفصل بالمتصل فأسكنوا وسطه فقوله: (هُنْكَ) من (هُنْ) وضمير الكاف ضمير المخاطب منفصل قد عُوْمِلَ كالم متصل فأسكن النون تشبيهاً له بـ(ظَرْفَ) فقال: هُنْكَ (٣٥٣)، وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب ، فالشاهد ونظائره في هذا الباب سكن لضرورة الوزن.

أما تكراره في الباب الرابع (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل) فقد أجرى المنفصل (هُنْكَ) مجرى المتصل (عضد) فأسكن وسطه تخفيفاً (٣٥٤) ((وحركة البناء لا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين، أما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها فمن الناس من ينكره فيقول إنَّ إسكانها لا يجوز من حيث كانت علماً وسيبويه يجوز ذلك ولا يفصل بين القبيلين في الشعر وقد روي ذلك من العرب وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس)) (٣٥٥) ومن ذلك قوله: (هُنْكَ)؛ ((وأنكر المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى وموضع (هُنْكَ) من المُنْزَرِ): ذاك من المُنْزَرِ، والصحيح إنَّ ذلك جائز سماعاً وقياساً...وكان الذي حَسُنَ مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة والتخفيف الواقع في

(٣٥٢) المصدر نفسه: ٣١٩/٢

(٣٥٣) ينظر: الخصائص: ٣٤٠/٢-٣٤٢

(٣٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩٧/٣

(٣٥٥) الحجة للقراء السبعة: ٧٩/٢

كلمة (عضد) في: عضد، و(فخذ) في: فخذ، سائغ في حال السعة لأنّه لغة لقبائل
ربيعة بخلاف ما أشبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر^(٣٥٦).

الشاهد الخامس والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٣٥٧):

لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَا وَلَا شَبَعَ ... مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعِ

تكرر الشاهد أربع مرات حيث ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي
أم فقهية؟)^(٣٥٨)، وتكرر في (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا
ووقتًا)^(٣٥٩)، وتكرر في (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع)^(٣٦٠)، وتكرر
في (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة)^(٣٦١)، وتكرر في (باب في جمع الاشباه من
حيث يغمض الاشتباه)^(٣٦٢).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (الطجع) حيث أبدل الضاد من (اضطجع)
لامًا وهو ليس بأصل.

ففي الباب الأول (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) أورده ابن جني
في معرض حديثه عن الثلاثي والرباعي والخماسي ويرى أنّ الثلاثي خفيف في
الكلام أما الرباعي والخماسي فهما أثقل منه ثم يستطرد في الكلام ويوضح الثلاثي
وعدد تقاليبه وكذلك الرباعي والخماسي ويرى أنّهما قلّ تصرفهما لثقلهما ولكن لا

^(٣٥٦) ضرائر الشعر: ٩٥

^(٣٥٧) ينظر: الخصائص: ٦٤/١، ٢٦٤، أورد فيهما الشطر الثاني فقط ٣٥٢/٢، ٣٢٩، ١٦٥/٣. نسب الى منظور
بن حبة الاسدي، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية: ٢١١١/٤، وينظر: شذا العرف في فن
الصرف: أحمد الحملاوي: ١٢٣

^(٣٥٨) ينظر: الخصائص: ٩٦-٤٩/١

^(٣٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٥-٢٥٧/١

^(٣٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٤-٣٤٩/٢

^(٣٦١) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦-١٥٩/٣

^(٣٦٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣١-٣٢٢/٣

يخلو من التصرف بهما ثم يقول: ((وكما أنَّهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذاك أيضاً إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع فبنوه على الحركة لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع أعني مثال أمر المواجه؛ فاسم الفاعل في هذه القضية كالمخماسي والمضارع كالرباعي والماضي كالثلاثي وكذلك أيضاً الحرف في استحقاقه البناء كالمخماسي في استكراههم إياه، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه كالرباعي في إقلالهم تصرفه والمنادي المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف وإهماله البتة، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأما قوله:

مال إلى أرطاة حقف فالطجع

فإنه ليس بأصل إنما أبدلت الضاد من اضطجع (لاماً فاعرفه))^(٣٦٣)، ويبدو أن (الطجع) أخف وأسهل من (اضطجع) فقد مال الشاعر بحسه إلى الخفة وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) ففي هذا الباب وضَّح ابن جني حقيقة ما وراء من بعض الاصول فيرى أن بعض المواضع كثيرة الإيهام ولا حقيقة تحتها وإنَّ الاصول على أضرب: فمنها ما لا يمكن النطق به أصلاً مثل ما اجتمع فيه ساكنان نحو: (سماء ومبيع ومصوغ) وغيرها، ومنها ما يمكن النطق به لكنه رُفض وتُرك بسبب ثقله ولكن بعض الأحيان قد يأتي بعضه شاذاً منبهاً على أصله ودليلاً على حاله الأول ومنه بيت الشاهد^(٣٦٤)، وقد أورده ابن جني على الحكاية فقال: ((وحدثنا أبو علي _ رحمه الله _ فيما حكاه _ أظنه _ عن خلف الأحمر قال: يُقال: التقطت النوى، و اشتقطته، واضتغطته، فصحح تاء (أفتعل) وفاؤه ضاد ونظائره _ مما يمكن النطق به إلا أنه رُفض

^(٣٦٣) الخصائص: ٦٤/١

^(٣٦٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٧/١، ٢٦٢-٢٦٣

استثقالاً له _ كثيرة، قال أبو الفتح: ينبغي أن تكون الضاد في (اشتقتت) بدلاً من شين (اشتقتت) فلذلك ظهرت كما تصح التاء مع الشين ونظيره قوله:

مَالِ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعِ

اللام بدل من الضاد فلذلك أقرت الطاء بدلاً من التاء وجعل ذلك دليلاً على (البذل)^(٣٦٥)، و موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب واضح ذلك أن الشاعر استخف (الطجع) بدلاً من (اضطجع) لكننا قدرنا هذا الأصل المتروك في النطق.

وفي الباب الثالث (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع) يرى ابن جني أن الأصول المنصرف عنها نوعان: أحدهما إذا احتيج إليه يمكن أن يراجع وبيت الشاهد منه وهو موضع ارتباطه بعنوان الباب، والآخر لا يمكن إرجاعه لأنهم هجروه وانصرفوا عنه^(٣٦٦)، فـ((مما يراجع من الأصول (باب افتعل) إذا كانت (فاؤه) صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً فإن (تاءه) تبدل (طاءً) نحو: اضطبر واضطرب...وكذلك إذا كانت (فاؤه) دالًا أو ذالًا أو زايًا فإن (تاءه) تبدل (دالًا) ... فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر فإما ما حكاه خلف _ فيما أخبرنا به أبو علي _ من قول بعضهم: التقطت النوى و اشتقتته و اشتقتته، فقد يجوز أن يكون (الضاد) بدلاً من (الشين) في (اشتقتته) وقد يجوز أن تكون بدلاً من (اللام) في (التقطته) فيترك إبدال (التاء) طاء مع الضاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدل من (اللام) أو (الشين) فتصح (التاء) مع (الضاد) كما صحت مع ما (الضاد) بدلاً منه ونظير ذلك قول بعضهم:

...

لَمَّا رَأَى أَلَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ ... مَالِ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعِ

^(٣٦٥) المصدر نفسه: ٢٦٣/١-٢٦٤

^(٣٦٦) ينظر: الخصائص: ٣٤٩/٢

فأبدل لام (الطجع) من (الضاد) وأقر (الطاء) بحالها مع (اللام) ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من (الضاد))^(٣٦٧) فالأصل الذي يمكن أن يراجع في بيت الشاهد هو استعمال (الطجع) بدلاً من (اضطجع) وهو سائغ في كلامهم ومقاييسهم المذكورة تنسجم معه.

أما تكراره في الباب الرابع (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة) فيرى ابن جني أن ((من بقاء الحكم مع زوال علته قول الراجز:

لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ ... مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعُ

وهو (افتعل) من الضجعة وأصله (فاضطجع) ثم أبدل الضاد لاماً وكان سبيله إذا زال جرس الضاد أن تصح التاء فيقال: فالتجع كما يُقال: التحم، والتجأ، لكنه أقرّ الطاء بحالها إيداناً بأن هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام ولا عن وجوب كما أن صحة الواو في قوله:

وكحل العينين بالعواور

إنما جاء لإرادة الياء في (العواوير) وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد فهذا طريق بقاء الحكم مع زوال العلة والأسباب))^(٣٦٨) وشاهدنا بين وواضح.

وتكرر في الباب الخامس (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه) فقد جمع ابن جني بينه وبين شواهد من أمثلة هذا الباب، قال: ((ومن ذلك أن يُقال: من أين يجمع قول العجاج:

وكحل العينين بالعواور

مع قول الآخر:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ ... مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعُ

واجتماعهما إنه صحح الواو في العواور لإرادة الياء في العواوير كما أنه أراد: فاضطجع ثم أبدل من الضاد لاماً فكان قياسه إذا زالت الضاد وخلقتها اللام أن تظهر

^(٣٦٧) المصدر نفسه: ٣٥١/٢-٣٥٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: ٢١٥٨/٤

^(٣٦٨) الخصائص: ١٦٥/٣-١٦٦. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٧/٢

تاء أفعل فيقال: التجع، كما يقال: التفت، والتقم، والتحف، لكن أقرت الطاء بحالها ليكون اللفظ بها دليلاً على إرادة الضاد التي هذه اللام بدل منها كما دلت صحة الواو في العواور على إرادة الياء في العواوير وكما دلت الهمزة في أوائل -إذا مددت مضطراً- على زيادة الياء فيها وإنَّ الغرض إنما هو افاعل لا أفاعيل^(٣٦٩) وموضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب بين.

-الشاهد السادس والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول امرئ القيس^(٣٧٠)

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مستحقٍ ... إثمًا مِن الله ولا واغل

تكرر الشاهد أربع مرات حيث ورد في(باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٣٧١) وتكرر في (باب فيما يرد من العربي مخالفاً لما عليه الجمهور)^(٣٧٢)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٣٧٣)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(٣٧٤)، وتكرر في (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل)^(٣٧٥).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (أشرب)، أسكن الباء منه وحقها الضم لأنها فعل مضارع لم يسبق بناصب ولا جازم.

ففي الباب الأول (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)حملة على الخفة على النفس لأنَّ السكون أخف الحركات فحذف حركته استخفافاً^(٣٧٦).وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

^(٣٦٩) الخصائص: ٣/٣٢٩

^(٣٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/٧٥، ٢/٣٨٩، ٢/٣١٩، ٢/٣٤٢، ٣/٩٨ أورد الشطر الثاني فقط في جميع الابواب ماعدا الباب الاول اورده كاملاً. وينظر: ديوان امرئ القيس: ١٤١، وفيه اسقى بدل:أشرب

^(٣٧١) ينظر: الخصائص: ١/٤٩-٩٦

^(٣٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٨٦-٣٩١

^(٣٧٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣١٧-٣٢٩

^(٣٧٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٣٠-٣٤٤

^(٣٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٩٥-٩٩

^(٣٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/٧٥

أما تكراره في الباب الثاني (باب فيما يرد من العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) فقد صدر هذا الباب بقوله: ((إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي أنفرد به وكان ما أورده ممّا يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإنّ الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمله على فساده))^(٣٧٧).

أما قوله (أشرب) فقد شبه حذف الحركة منه بحذف الحروف لان الحركات أبعاض الحروف فكما تحذف الحروف في الجزم استخفافاً كذلك تحذف الحركات للتخفيف ضرورة وهذا قد ورد عن العربي^(٣٧٨) وهذا موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما تكراره في الباب الثالث (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) فقد ساق أمثلة حذف فيها الحروف للتخفيف ثم قاس حذف الحركات على حذف الحروف وساق أمثلة فيها شاهدنا المتحدث عنه وقال قبل إيرادها: ((فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذف الحركات ايضاً))^(٣٧٩)، فيرى ابن جني أنّ حذف الحركة من (أشرب) لأنها مضارعة للحرف.

أما تكراره في الباب الرابع (باب الساكن والمتحرك) فيرى ابن جني أنّ ما كان متحركاً ثم أسكن على نوعين: متصل ومنفصل فالمتصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره فيمكن إسكانه تخفيفاً واضطراباً وقد شبه به ما كان أكثر من ثلاثة أحرف بالثلاثي فيسكن تخفيفاً واضطراباً ومنه قوله: (أشرب)، الرباعي من الثلاثي (شرب) فقد أسكن الباء والوزن شاهد على ذلك^(٣٨٠).

أما تكراره في الباب الخامس (باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل) فالشاهد فيه (رب غـ) من: أشرب غير، حيث أسكن الباء منه تشبيهاً لـ(رب غـ) بـ(عضد) حيث يقول: عضد، فالمنفصل (رب غـ) شبه

^(٣٧٧) المصدر نفسه: ٣٨٦/١

^(٣٧٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٨/١-٣٨٩

^(٣٧٩) الخصائص: ٣١٩/٢

^(٣٨٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢-٣٤٢

بالم متصل (عضد)^(٣٨١)، وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ويصفه ابن السراج (٣١٦هـ) بـ (إسكان الاستتقال) حيث أسكن الباء من (اشرب) كما يسكن الضاد من (عضد) للاستتقال فشبه المنفصل والإعراب (رب غ) بما هو من نفس الكلمة (عضد) وهو عنده _أي عند ابن السراج_ غير جائز لأنه يذهب علم الإعراب^(٣٨٢).

(٣٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٨/٣

(٣٨٢) ينظر: الاصول في النحو: ابن السراج ٢٦٤/٢

الفصل الثاني

تكرار الشاهد الشعري في المسائل الصرفية

كُثرت القضايا الصرفية التي وردت في الكتاب في أبواب متفرقة وبلغت الشواهد الشعرية في هذا الفصل اثنين وخمسين شاهدًا شعريًا تناولت قضايا صرفية متنوعة كالاشتقاق، والإعلال بالقلب، والحذف، والإبدال، وتصاريح الأفعال والأسماء، والجمع على غير قياس وغيرها من المسائل الصرفية التي سنعرضها في هذا الفصل وعلى النحو الآتي:

-الشاهد الأول:

ما أورده ابن جني من قول المنقري^(٣٨٣):

جاءت به عُنس من الشام تلق

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(٣٨٤)، وتكرر في (باب في سقطات العلماء)^(٣٨٥).

الشاهد فيه في الباب الأول: (تلق)، والمراد من الباب الأول هو توضيح تقاليد لفظ (ق و ل) ومعانيها ودلالاتها، ففي قوله: تلق، وهو موضع الشاهد وهو من: وَلَقَ، يَلَقُ، إذا أسرع لان (تلق) تخف وتسرع، ومثله قراءة قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ

^(٣٨٣) ينظر: الخصائص: ٩/١، ٢٩٤/٣. وينظر: لسان العرب: (ولق): ١٠/١٤٥

^(٣٨٤) ينظر: الخصائص: ٣٣-٥/١

^(٣٨٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٨٥-٣١٢

بِالسِّنَتِكُمْ^(٣٨٦)، أي تخفون وتسرعون^(٣٨٧)، وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأولق (فوعلاً) من هذا اللفظ أو يكون (أفعل منه)، فإذا كان (أفعل) فأمره ظاهر وإن سميت به لم تصرفه معرفة، وإن كان (فوعلاً) فأصله (وولق) فلما التقت فيه (الواوان) في أول الكلمة أبدلت الأولى (همزة) لاستثقالها أولاً كقولك في تحقير (واصل): أويصل، ولو سميت بـ (أولق) على هذا لصرفته، إذن إن كان (فوعلاً) تصرفه وإن كان (أفعل منه) لم تصرفه وفي (فوعلاً) إعلال بقلب الواو همزة^(٣٨٨).

ويرى عدد من العلماء^(٣٨٩) أنه (فوعلاً) -أي مصدرًا- من تَأَلَّقَ البرق إذا خفقَ وذلك لأنَّ الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب^(٣٩٠)، أمّا أبو إسحاق الزجاج فقد كان يرى أنه (أفعل منه) من: (ولق، يلُق) وهو ما نقله ابن جني في خصائصه^(٣٩١)، أمّا ابن جني فيرى أنَّ الصحيح هو (فوعل) وهو ما ذهب إليه الجميع من قولهم: أَلَقَ الرجلُ فهو مألوق^(٣٩٢).

أمّا تكراره في (باب في سقطات العلماء) فهو باب جمع فيه ابن جني سقطات العلماء السابقين من تصحيف وتحريف وإعلال وإبدال وغيره، فقد تكرر فيه الشاهد نفسه للقضية نفسها، ((وقد روي أنَّ الكسائي قد سئل في مجلس يونس عن (أولق)

^(٣٨٦) النور: ١٥، وهي قراءة عائشة (رض)، ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢٩٧. وقرأ مجاهد: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنَتِكُمْ﴾ قال: تروونه بعضهم عن بعض. ينظر: تفسير الطبري: ١٩/١٣٢.

^(٣٨٧) ينظر: الخصائص: ٩/١.

^(٣٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/١.

^(٣٨٩) هُم سيبويه: ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٤، ابن جني، ينظر: الخصائص: ١٠/١؛ والقيسي، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٠/٢.

^(٣٩٠) ينظر: الخصائص: ١٠/١، وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٠/٢.

^(٣٩١) ينظر: ١٠/١، وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج: ١٥.

^(٣٩٢) ينظر: الخصائص: ١٠/١.

ما مثاله من الفعل؟ فقال: أفعل، فقال له يونس: استحبيبت يا شيخ!!^(٣٩٣)، ويبدو لي أن يونس عدّ هذا خطأ من شيخه الكسائي لأنّ الجماعة وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه يرون أنّ وزنه (فوعِل) فعَدَّ يونس هذا سقطاً من الكسائي ولذلك جعله ابن جني ضمن باب سقطات العلماء ((ويرى أبو علي أنّ (أولق) يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون (فوعلاً) من: تألّق البرق فتكون همزته أصلاً؛ والثاني: أن يكون (أفعل) من: ولق إذا أسرع لأنّ (الأولق) الجنون وهي توصف بالسرعة ويكون ألق فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البذل اللازم كما قالوا: عيد وأعياد)^(٣٩٤)، ويرى أبو حيان أنّه ((لا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا: أولق فهو مألوق، قال: ولو ادّعى مدّع أنّ الأصل الواو وأنها أبدلت همزة كقولهم في وعد: أعد، ثم لزم البذل في مألوق وكثر هذا أكثر من أصله لكان قولاً))^(٣٩٥).

ويبدو لي أنّه (فوعِل) لأن تفسير (فوعِل) من: تألّق البرق إذا خفق والخفوق صوت والصوت لا يحدث إلّا بالقول فيكون (فوعِل) حتى يستقيم مع وروده في هذا الباب.

ومثله ما أورده ابن جني من إنشاد أبي زيد^(٣٩٦):

تراقبُ عيناها القطيع كأنما ... يخالطها مِنْ مسّه مَسّ أولق

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أولق)، وهو مُرتبط بالشاهد السابق، تكرر في الأبواب عيناها للقضية عيناها.

^(٣٩٣) الخصائص: ٢٩٤/٣

^(٣٩٤) الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي: ٢٠١/٣، وينظر: المخصص: ابن سيده: ٢٧٣/١

^(٣٩٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠١/٣-٢٠٢

^(٣٩٦) حينظر: الخصائص: ١٠/١، ٢٩٤/٣، القيسي: ٨٩٠/٢، لسان العرب: (ولق): ٣٨٤/١٠. لم اعثر عليه في: النوادر في اللغة لأبي زيد على الرغم من نسبة إنشاده إليه.

-الشاهد الثاني-

ما أورده ابن جني من قول أبي الاخرز الحمانى^(٣٩٧):

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

ورد في (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٣٩٨)، وتكرر في (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)^(٣٩٩).

الشاهد فيه في الباب الأول (اليمي) وهو من الإللال بالقلب وهذا من علل العربية التي تُحمل على خفة اللفظة على النفس لأن ابن جني يرى ((أنَّ علل النحويين -وأعني بذلك حدّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب الى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))^(٤٠٠)، ومثله في الإللال ((ما أطيبه و أيطبه واضمحل و امضحلّ، وقسي و أينق))^(٤٠١).

أمّا تكراره في الباب الثاني فيرى صاحب الخصائص أن ((كل لفظين فيهما تقديم وتأخير فمن الممكن أن يكونا أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن الآخر فهذا هو قياسهما ولا يوجد ولا يجوز غيره وإذا لم يوجد لهما قياس فهما مقلوبان أحدهما عن

^(٣٩٧) ينظر: الخصائص: ٦٥/١، ٧٨/٢. وينظر: لسان العرب: (كرم): ٥١٢/١٢، عجزه:

ليوم روع أو فعال مكرم

^(٣٩٨) ينظر: الخصائص: ٤٥/١-٩٦

^(٣٩٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧١/٢-٨٤

^(٤٠٠) المصدر نفسه: ٤٩/١

^(٤٠١) المصدر نفسه: ٦٥/١، وينظر: العين: ٢٩/٦

الآخر فيجب أن نبحث أيهما فرع وأيهما أصل))^(٤٠٢)؛ فقله (اليمي) في الشاهد السابق فيه قولان:

الأول: إنه أراد (أخو اليوم السهل اليوم الصعب)، يقال: (يوم أيوم ويوم، كأشعث شعث، وأخشن خشن، وأوجل وجل) فقلب فصار (يَمُو) ثم انقلبت العين لانكسار ما قبلها طرفاً فصارت (يوم) فيجوز أن يكون أصلها (يمو) واليوم مقلوب عنها^(٤٠٣).

الرأي الثاني: ((إنه أراد (أخو اليوم اليوم) كما يُقال عند الشدة والأمر العظيم: (اليوم اليوم) فقلبت فصارت (اليَمُو) ثم نقله من (فَعْل) الى (فَعِل) ... فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار (اليَمِي))^(٤٠٤)، وهو الظاهر من مذهب سيبويه على ما يرى البطلوسي (٥٢١هـ)^(٤٠٥)، وهو رأي السيرافي ونقله ابن جني في خصائصه.

ويرى ابن جني أن اليوم على أصلها فيه أصل وهو ((أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني (أخو اليوم اليوم) ثم قلب فاصبح (اليَمُو) ثم نُقلت الضمة الى الميم على حد قولك: هذا بَكْرٌ))^(٤٠٦)، ((فمنهم من ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها فيقول: (هذا بَكْرٌ) في الرفع، و(رأيت بَكْرٌ) في النصب و(مررت ببَكْرٌ) في الخفض))^(٤٠٧) ((فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة إلى الكسرة ثم من الواو ياء فصارت اليمي مثل أَحَقٍ وأَدَلٍ))^(٤٠٨) ((فيجوز عندهم أن

^(٤٠٢) الخصائص: ٧١/٢

^(٤٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩/٢

^(٤٠٤) المصدر نفسه: ٧٩/٢

^(٤٠٥) ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، وينظر: الإقتضاب في شرح ادب الكتاب: أبو محمد البطلوسي: ٤٢/٣.

^(٤٠٦) الخصائص: ٧٩/٢

^(٤٠٧) إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الانباري: ٣٩٠/١. وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٥/٥

^(٤٠٨) الخصائص: ٧٩/٢

يجري (اليمو) مجرى: (أدلو وأحقو) أصل لـ: (دَلُّوْ وَأَدَلِّ)، (وَحَقُّوْ أَحَقِّ) قلبت الواو ياء، فأُعْلَا كما أُعْل فَقَالَ: (اليمي) حملاً على (الأَدَلِّي) و(الأَحَقِّي))^(٤٠٩)، ((وقد جاز ذلك لأنه أراد إصلاح القافية وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر))^(٤١٠)، ويرى سيبويه أنَّ الواو ثقل في (فَعُل) وتكره لكن الياء أكثر وأجدر إعلالاً فـ(اليمي) بمنزلة (قِسِي) من القوس عند القلب^(٤١١).

-الشاهد الثالث

ما أورده ابن جني من قول أبي عبيدة في إنشاده بيت عنتره^(٤١٢):

عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارِ

ورد في (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(٤١٣)، وتكرر في (باب في فكّ الصيغ)^(٤١٤).

ورد في الباب الأول والشاهد فيه (شَدَّ) وهو أصله: أشد فحذفت الهمزة كما حذفت من (أجمع) ويرى ابن جني: أنه يجوز أن يكون (أجمع) على حذف الزيادة وعليه حمل أبو عبيدة (٢٠٩هـ) قوله تعالى: ﴿لَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾^(٤١٥)، إنه جمع (أَشَدَّ) على حذف الزيادة قال: ((وربما استكروهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد ومنه

^(٤٠٩) الخصائص: ٧٩/٢، وينظر: الأصول في النحو: ٢٥٦/٣

^(٤١٠) الخصائص: ٨٠/٢

^(٤١١) ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤

^(٤١٢) ينظر: الخصائص: ٨٧/١، ١٢٠/٣. وينظر: ديوان عنتره: ١١١، تكملة

...كأنما خضب البنان ورأسه بالعظم

^(٤١٣) ينظر: الخصائص: ٩٦-٤٥/١

^(٤١٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/٣-١٢٢

^(٤١٥) يوسف: ٢٢

قول عنترة (شَدَّ) أي: أشد النهار، يعني أعلاه وأمتعُه^(٤١٦)، وقد حَمَلَ ابن جني هذا الحذف على الحس الإيقاعي الذي لجأ إليه الشاعر وهو ما وضحنَاه في هذا الباب، وقد نقل لنا ابن جني مذهب سيبويه في (أَشَدَّ) فقال: ((وذهب سيبويه في (أَشَدَّ) هذه إلى أنها جمع (شَدَّة) ك: نعمة وأنعم))^(٤١٧)، ثم نقل رأي المازني (٢٤٧هـ) الذي رواه عن أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) فقال: ((وذهب أبو عثمان المازني فيما رويناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد))^(٤١٨).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني ((أنَّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً لضرورة أو إثارة فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف تصوراً تقبله أمثلة كلامها ولا تنبذه لخروجه عنها))^(٤١٩)، ((فمن ذلك تكسير (شَدَّة) على حذف زائدته وذلك إنَّه لما حذف التاء بقي الاسم على (شَدَّ) ثم كسره على (أَشَدَّ) فصار ك: (ذنب وأذؤب)، و(قطع أقطع)، ونظير (شَدَّة) وأَشَدَّ قولهم: (نِعمة وأنعم) فلما حذف همزة (أَشَدَّ) بقي معه (شَدَّ) فكسره على (أَشَدَّ) فصار ك: (ضب وأضْب) وصَكَّ وأَصَكَّ))^(٤٢٠)، ((فقوله: (أشده) فيه ثلاثة اقوال:

أحدهما: وهو قول سيبويه: إنَّه جمع مفردة شَدَّة نحو: نِعمة وأنعم))^(٤٢١)

والثاني: وهو قول الكسائي: إنَّه مفردة (شَدَّ) على زنة (فَعَلَ) نحو: (صَكَّ وأَصَكَّ)

^(٤١٦) الخصائص: ٨٧/١

^(٤١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧/١، وينظر: الكتاب: ٥٨١/٣-٥٨٢

^(٤١٨) الخصائص: ٨٧/١، وينظر: مجاز القرآن: لأبي عبيدة: ٩٩/٢

^(٤١٩) الخصائص: ١١٤/٣

^(٤٢٠) المصدر نفسه: ١٢٠/٣-١٢١، وينظر: دراسات في علم الصرف: أ.د. مجيد الزامل: ١١٨

^(٤٢١) ينظر الخصائص: ١٢٠/٣، وينظر: الكتاب: ٥٨١/٣-٥٨٢

فهو جمع مقيس وليس بشاذ^(٤٢٢).

والثالث: وهو قول أبي عبيدة والمازني حيث ذهبوا إلى أنه جمع لا مفرد له من لفظه^(٤٢٣).

ويبدو لي أن مذهب سيبويه هو الذي يتوافق مع باب (فكّ الصيغ).

-الشاهد الرابع-

ما أورده ابن جني من قول ذي الرمة^(٤٢٤):

تَنَوَّقْتُ ... بِهِ حَضْرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَائِكِ

ورد في (باب في تعارض السماع والقياس)^(٤٢٥)، وتكرر في (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)^(٤٢٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (تنوقت).

ففي الباب الأول قد جاء على السماع لأنّ القياس أن يقول: استنوقت وهو أسهل من استحوذ كما يرى ابن جني لأنّ (استحوذ) من الثلاثي المعتل: (حاذ يحوذ) فوجب إعلاله إلحاقاً بالإعلال الموجود في أصل الفعل؛ أمّا (استنوق) فليس مثله لأنّه ليس له فعل ثلاثي معتل فلا تقول فيه: (ناق) لأنّها اسم للجوهر ولا يوجد له

^(٤٢٢) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/٢، وينظر: الدر المصون: السمين الحلبي: ٤٦٢/٦، وينظر: دراسات في علم الصرف: ١١٨

^(٤٢٣) ينظر: مجاز القرآن: لأبي عبيدة: ٩٩/٢، وينظر: الخصائص: ٨٧/١

^(٤٢٤) ينظر: الخصائص: ١٢٣/١، ١٢٣/٢. وينظر: ديوان ذي الرمة: ١٧١٤/٣ وتنمة البيت:

كان عليها سحوق لفق تنوقت

^(٤٢٥) ينظر: الخصائص: ١١٨/١-١٣٤

^(٤٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥/٢-١٣٥

فعل من أصل لفظه فكان خروجه على الصحة أمثل من (استحاذ) فيرى ابن جني أنّ العلة في وجوب إعلال (استنوق) لأنها اشتقت من الحدث لا من الجوهر كما ذهب سيبويه إلى أنّ للفعل أمثلةً أخذت من لفظ أحداث الأسماء^(٤٢٧)، فهو يستدل من كلام سيبويه على أنّ (استنوق) قد يكون مشتقاً من المصدر وقياس مصدره يجب أن يكون معتلاً فيقال: (استناقة) ك: (استعانة واستشارة) حتى وإن لم يكن من أصل ثلاثي معتلاً^(٤٢٨) إذن على رأي ابن جني أنّ قياسه: (استناق) وليس (تنوقت) فقد تعارض السماع مع القياس، ويرى ابن جني أنّ في (الناقة) معنى الفعل لأنها (فُعلة) من التنوق في الشيء وتحسينه وأطلقوا على مذكرها (الجمال) لأنه (فُعَل) من الجمال، لكن (استنوق) أبعد من (استحوذ) عن الفعل وأنّ ما في (الناقة) من معنى الفعلية ليس أكثر مما في (الحجر) من معنى الاستحجار والصلابة والقوة كما أنّ (استحجر الطين واستنسر البغاث واسترجلت المرأة) من لفظ (الحجر والنسر والرجل) ومثلها (استنوق) من لفظ الناقة وجميعها ناءٍ عن الفعل وما فيه من الفعلية لأنه معنى فقط كما في (مفتاح ومدق) وأمثالهما من معنى الفعل^(٤٢٩).

وتكرر في الباب الثاني ويرى ابن جني أنّه قد يكون للفظ الواحد والمعنى الواحد أسماء كثيرة فيجب أن نبحث عن أصل كل اسم منهما حتى نفهم ماذا يقصد بمعناه^(٤٣٠)، فمن ذلك قولهم: (ناقة) كما قالوا: جمل والتقاء معانيها لأنّ الناقة كانت عندهم مما يستحسنون به ويتباهون بملكه فهي (فُعلة) من قولهم: تنوقت في الشيء إذا أحكمته وتخيرته، ويرى ابن جني أنّ أجود اللغتين (تأنقت)، حيث التقى معنى (تنوقت) و(تأنقت) فكلاهما من قولهم: (تنوقت في الشيء) فقد التقى المعنيان والبناء

^(٤٢٧) ينظر: الخصائص: ١١٩/١. وينظر: الكتاب: ١٢/١

^(٤٢٨) ينظر: الخصائص: ١١٩/١-١٢٠

^(٤٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣/١-١٢٤

^(٤٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥/٢

مختلف^(٤٣١)، وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب ((ويرى ثعلب أنه لا يمكن أن نقول: (استناق) الجمل لأن الأفعال الثلاثية المزيدة أي: (افتعل واستفعل) إنما تعتل بإعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها فمثلاً: (استقام) اعتل لا اعتلال (قام) الثلاثي و(استقال) اعتل لا اعتلال (قال) وإلا فقد كان حكمه أن يصح لأن (فاء) الفعل ساكنة فلما كانت (استنوق واستئيس) ونحوهما دون فعل ثلاثي بسيط لا زيادة فيه صحت الياء والواو لسكون ما قبلهما))^(٤٣٢).

-الشاهد الخامس

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٣٣):

وَلَقَدْ رَأَيْتُكَ بِالْقَوَادِمِ مَرَّةً ... وَعَلَيَّ مِنْ سَدَفِ الْعَشِيِّ رِياح

ورد في (باب في تدرج اللغة)^(٤٣٤)، وتكرر في الباب عينه.

الشاهد فيه في كلا الموضعين استعمال: (رياح) ((والقياس: رَوَاح لأنه فعّال من: رَاح، يَرُوح لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة (ياء) نحو: ريح ورياح ومريح ومستريح، وكانت الياء أيضاً عليهم أخف وإليهم أحب تدرجوا من ذلك الى أن قلبوها في رياح وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الاماكن))^(٤٣٥)، فكأنهم قد تدرجوا في الاستعمال أولاً من: (رَوَاح) الى (رياح)، فهذا وجه ارتباط الاستشهاد باللفظة بعنوان الباب، وقد روي أنه حكى ((عن عُمارة بن

^(٤٣١) ينظر: الخصائص: ١٢٣/٢

^(٤٣٢) المحكم والمحيط الاعظم: ٥٧١/٦

^(٤٣٣) ينظر: الخصائص: ٣٥١/١، ٣٥٧. وهو رفيع الوالي، ينظر: غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى: ٣٧٠/١، وينظر: الازمنة والامكنة: للمرزوقي: ٢٥٢

^(٤٣٤) ينظر: الخصائص: ٣٤٨/١-٣٥٧

^(٤٣٥) المصدر نفسه: ٣٥٢/١

عقيل من أنه قال في جمع (ريح): (أرياح) حتى نُبِّه عليه فعاد الى (أرواح) وكأن (أرياحًا) أسهل قليلًا لأنه قد جاء عنهم:

وَعَلَيَّ مِنْ سَدَفِ الْعَشِيِّ رِياح

فهو بالياء لهذا أنس))^(٤٣٦)، وقال القيسي: ((والأرواح: جمع (ريح) ويجمع ايضًا على (رياح) وقياسها: (رَوَاح)، لأنها من الروح وقالوا: في فلان أريحية وقياسها أروحية))^(٤٣٧) وقال ابن منظور حاكياً أحوال اللفظ وأقوال العلماء فيه ((فـ(رياح) بكسر الراء فسرته ثعلب فقال: معناه وقت، و قالوا: قومك رائح... وراح فلان يروح روحًا من ذهابه أو سيره بالعشي وقال الأزهري^(٤٣٧هـ) وسمعت العرب تستعمل الرواح في السير كل وقت تقول: راح القوم إذا ساروا أو غدوا))^(٤٣٨).

-الشاهد السادس-

ما أورده ابن جني من قول أمية: ^(٤٣٩)

وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ ^(٤٤٠)الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا ... مِنْ جُحْرِهَا آمَنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلَم

ورد في (باب في تخصيص العلل) ^(٤٤١)، وتكرر في (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)^(٤٤٢).

^(٤٣٦) الخصائص: ٣٥٧/١

^(٤٣٧) ايضاح شواهد الايضاح: ٨١٠/٢

^(٤٣٨) لسان العرب (روح): ٤٦٤/٢

^(٤٣٩) ينظر: الخصائص: ١٥٥/١، ٢٠٧/٢. وينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت: ٥٧، وفيه: والقسم بدل: والكلم

^(٤٤٠) الحتفة: الحتف الموت وجمعه حتوف، مات حتف انفه اذا مات بلاضرب ولا قتل، وقيل: اذا مات فجأة. ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ٢٧٥/٣

^(٤٤١) ينظر: الخصائص: ١٤٥/١-١٦٤

^(٤٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣/٢-٢١٢

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الحتفة).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الشاعر أنثَ المصدر لأنّه جاء وصفاً للمؤنث (الحية) وأصل المصدر (الحتف) للمفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر على السواء لا يغير من حاله شيء في التعبير ويلزم حالة واحدة إلاّ أنّه هنا وفي هذا الشاهد أنثُ وتأنيثه خاطئ اقتضاه السياق فأنتَ المصدر لأنّه جاء صفة لـ(الحية) وهي مؤنث فعلة التأنيث خاصة^(٤٤٣) وقد جاءت على التخفيف مطاوعة للفظ عندما نقول: (الحيّة الحنْفَة) أخف من قولنا: (الحيّة الحَتَف) وهو مضمون الباب -أي التخفيف- حيث قال ابن جني في بداية الباب ((اعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل وذلك أنّها وإنّ تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً -وإنّ كان على غير قياس- ومستثلاً... وليس كذلك علل المتكلمين لأنّها لا قدرة على غيرها... فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإنّ تقدمت علل المتفهمين))^(٤٤٤).

وتكرر الشاهد في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنّ التناقض بين المصدر والصفة أنّ لفظ المصدر المذكر قد يأتي مؤنثاً وهو كثير جداً فيأتي محمولاً على معناه بالتأويل لأنّ الأصل قوته أحمل للمعنى من ضعف الفرع فقد تلحق المصدر التاء لكنها لا تخرجه من مصدريته، وليس كذلك الصفة لأنّها ليست في الحقيقة مصدرًا وإنّما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه، أمّا قولهم: امرأة عدلة، وفرس طوعة القياد، وقول أمية:

الحيّة الحنْفَة الرقشاء اخرجها ... من جحرها آمات الله والكلم

(٤٤٣) ينظر: الخصائص: ١٥٥/١

(٤٤٤) المصدر نفسه: ١٤٥/١-١٤٦

فهذا قد خرج على صورة الصفة فجرى في حفظ الأصول لأنهم لم يبعدوا عن الصفة كل البعد^(٤٤٥) وأن المصدر(الحتف) قد أنث لأنه أوغل في الوصف وتمكن هناك فأنت لتأنيث ما أجري عليه^(٤٤٦)، إذن جاءت (الحتفة) وصفاً للحية فقالوا: حية حتفة أي مهلكة كما قالوا: امرأة عدلة^(٤٤٧).

-الشاهد السابع-

ما أورده ابن جني من قول عمر بن أبي ربيعة^(٤٤٨):

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ وَقَلَّ مَا ... وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ورد في (باب في الاستحسان)^(٤٤٩)، وتكرر في (باب في مراتب الاشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا)^(٤٥٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أطولت).

ففي الباب الأول ذكر في بداية الباب إن من الاستحسان ((ضربًا من الاتساع والتصرف ومن ذلك ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة))^(٤٥١)، والشاهد في البيت (أطولت) وهي ثقيلة والأخف والأشيع هو (أطلت) لكن الشاعر استحسنها في هذا الموضع فاستعملها.

^(٤٤٥) ينظر: الخصائص: ٢٠٦/٢-٢٠٧.

^(٤٤٦) ينظر: المبهج في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة: ابن جني: ٤٧.

^(٤٤٧) ينظر: اساس البلاغة: ١٦٧/١.

^(٤٤٨) ينظر: الخصائص: ١٤٤/١ ، ذكر فيه : صددت فاطولت الصدود فقط ، ٢٥٨/١. وينظر: ديوان عمر بن ابي ربيعة: ٣٥٨.

^(٤٤٩) ينظر: الخصائص: ١٣٤/١-١٤٥.

^(٤٥٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٧/١-٢٦٥.

^(٤٥١) المصدر نفسه: ١٣٤/١.

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أننا حينما نقول إنّ (باع) أصله (بَيْع) و(قام) أصله (قوم) إنّ هذا الأصل قد تُكلم به في مرحلة من الزمن فهذا لم نره ولم نسمعه وإنما معنى قولنا إنّهُ كان أصله كذا إنّهُ لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكر^(٤٥٢)، لكننا قد نضطر لهذا الاستعمال اضطراراً ولذا قال الشاعر: (اطولت) بدل (اطلت) فهذا معنى تنزيل الاشياء تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً أي نحن نحكم أننا استخدمنا (اطولت) في هذا الباب على الأصل المتخيل لا أنّه استخدم في زمان أو وقت هكذا.

-الشاهد الثامن-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٥٣):

ولاعبَ بالعشيّ بنيَ بنيه ... كفعلِ الهرِّ يحترش العظايا

فأبعده الإله ولا يؤبى ... ولا يُسقى من المرضِ الشفايا

ورد في (باب في أنّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)^(٤٥٤)، وتكرر (حذف الاسم على أضرب)^(٤٥٥).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (العظايا) و (الشفايا) من: العطاء والشفاء فلم

^(٤٥٢) ينظر: الخصائص: ٢٥٨/١.

^(٤٥٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١، ٣٧٨/٢. هو المستوغر بن ربيعة، ينظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي: لابن السكيت: ٥٦، وينظر: معجم الشعراء: أبو عبيد الله المرزباني: ٢١٣

^(٤٥٤) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١-٢٩٤

^(٤٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٤/٢-٣٨١

يحذف لام الكلمة التي هي الياء وصححها لها كما يصححها للهاء^(٤٥٦)، والصحيح أن تُقلب هذه الياءات همزة^(٤٥٧).

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه للقضية نفسها وقد أورد ابن جني في معرض حديثه عن حذف المنادى حيث قال: ((وقد حذف المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله:

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال يالا

أراد: يا لبني فلان، ونحو ذلك؛ فإن قلت: فكيف جاز تعليق حرف الجر، قيل: لما خلط "بيا" صار كالجزء منها؛ ولذلك شبه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف (باب ودار)، فحكم عليها حينئذ بالانقلاب، وقد ذكرنا ذلك؛ وحسن الحال أيضًا شيء آخر، وهو تشبث اللام الجارة بألف الإطلاق فصارت كأنها معاقبة للمجرور، ألا ترى أنك لو أظهرت ذلك المضاف إليه فقلت: يا لبني فلان، لم يجز إلحاق الألف هنا وجرت "ألف الإطلاق" في منابها هنا عمّا كان ينبغي أن يكون بمكانها، مجرى ألف الإطلاق في منابها عن تاء التأنيث في نحو قوله :

ولاعب بالعشيّ بني بنيه ... كفعل الهرّ يحترش العظايا

فأبعد الإله ولا يؤبى ... ولا يعطى من المرض الشفايا)^(٤٥٨).

حيث يرى ابن جني إنه لم يحذف لام الكلمة وجرت ألف الإطلاق في منابها عن تاء التأنيث^(٤٥٩)، وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ويرى القزاز (٤١٢ هـ) أن هذا من أقبح الضرورات في كلامهم لأنه لا أصل له في كلامهم

^(٤٥٦) ينظر: الخصائص: ٢٩٣/١

^(٤٥٧) ينظر: المقتضب: ١٥٣/١، شرح كتاب سيبويه: للسيرافي: ١٠٦/٤

^(٤٥٨) الخصائص: ٣٧٧/٢-٣٧٨

^(٤٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/٢

والواجب أن تبدل من الهاء همزة فيقول: (العطاء والشفاء) لكنه أقرها ولم يبدلها^(٤٦٠)، ويرى صاحب اللسان أنه لو ((قال: الشفاء وقعت الهمزة بين ألفين فكرها كما كرها في (عطاء) فقلبها ياء حملاً على الجمع... وجمعها عطاية))^(٤٦١).

-الشاهدان التاسع والعاشر

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٤٦٢):

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقْعَنَسَا

وما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٦٣):

تَرَاغَعَ الْعِزُّ بِنَا فَأَرْفَنَعَا

الشاهدان مُرتبطان ببعضهما فكرة ومضموناً فقد تكرر للقضية نفسها.

ورداً في (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٤٦٤)، وتكررا في (باب في سقطات العلماء)^(٤٦٥).

الشاهد فيهما في كلا الموضعين: (اقعنسا)، و (ارفعنا).

^(٤٦٠) ينظر: مايجوز للشاعر في الضرورة: محمد القزاز: ٣١٠-٣١١

^(٤٦١) (عطي): ٧١/١٥

^(٤٦٢) ينظر: الخصائص: ٣٦١/١-٣٦٢، ٣٠١/٣. وينظر: ديوان العجاج: ١٦٧

^(٤٦٣) ينظر: الخصائص: ٣٦١/١، ٣٠١/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: الشعر والشعراء: ٧٨/١ وينظر: الاقتراح في اصول النحو وجدله: ٢١٢

^(٤٦٤) ينظر: الخصائص: ٣٥٨/١-٣٧٠

^(٤٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥/٣-٣١٢

ففي الباب الأول يقول ابن جني: ((مما يدلّك على أنّ ما قيس على كلام العرب فإنّه من كلامهم أنّك إذا مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال: صَمَحَمَح من الضرب: ضَرَبَرَب، ومن القتل: قَتَلَل ... وفي مثال سَفَرَجَل من (جعفر): جَعْفَرَر ... ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدًّا من أنّ تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف فإن قلت فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل ... عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (٣١٠هـ) قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأت على الأصمعي (٢١٦هـ) هذه الأرجوزة للعجاج :

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

فلما بلغت:

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقْعَنَسَا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

تَرَأَفَ الْعِزُّ بِنَا فَأَرْفَنَعَا

فقلت: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقْعَنَسَا)) (٤٦٦).

ثم يستطرد ابن جني ويثبت أنّ ما ورد على أمثلة العرب وأبنيتها فهو منها، والملاحظ أنّ بناء (أَفْعَنَلَل) هو من أبنية مزيد الرباعي بحرفين (٤٦٧).

وتكرر في الباب الثاني وعده ابن جني سقطه من سقطات الخليل لأنّه لم يَجْزِ بناء (فارفعنا) من قول الراجز :

(٤٦٦) الخصائص: ٣٦١/١-٣٦٢

(٤٦٧) ينظر: المذهب في علم التصريف: د. صلاح و د. هاشم: ٧٤

تَرَفَعَ الْعِزُّ بِنَا فَأَرْفَعَنَا

فاحتج عليه بقول العجاج:

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَفْعَسَا

وبناء (افعللل) هو من أبنية العرب في كلامها لكن هذه الالفاظ لم تُسمع منهم ولذا عدّت من السقطات في هذا الباب^(٤٦٨).

-الشاهد الحادي عشر-

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٤٦٩):

جَابًا تَرَى بَلِيَّتَهُ مَسْحَجًا^(٤٧٠)

ورد في (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٤٧١)، وتكرر في (باب في سقطات العلماء)^(٤٧٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (مسحجا).

ففي الباب الأول يعلق ابن جني عليه بقوله: ((من ذلك قول اصحابنا إنّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل إلا أنّ نقيسه وذلك نحو: المدحرج تقول: دحرجته مُدَحْرَجًا وهذا مُدَحْرَجنا ... وقال أبو حاتم: قرأتُ على الأصمعي قول العجاج :

^(٤٦٨) ينظر: الخصائص: ٣٠١/٣

^(٤٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٧/١، ٢٩٧/٣. وينظر: ديوان العجاج: ٣٣٩

^(٤٧٠) مسحجا: المسحج: المُعْضَض وهو من سحج الجلد، ينظر: لسان العرب (سجج): ٢٩٦/٢

^(٤٧١) ينظر: الخصائص: ٣٥٨/١-٣٧٠

^(٤٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢-٢٨٥/٣

جَابًا تَرَى بَلِيَّتَهُ مَسْحَجًا

فقال: تَلِيْلُهُ، فقلتُ: بليّته، فقال: هذا لا يكون، فقلت: أخبرني به من سمعه من فُلُقٍ في رؤية أعني أبا زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون، فقلتُ: جعله مصدرًا أي: تسحيجًا، فقال: هذا لا يكون^(٤٧٣)، والواضح أنّ (مسحج) هو مفعول ولكنه جاء مصدرًا على الرغم من كون المفعول من الرباعي قليلًا إلا أنّ نقيسه: دحرَج، مُدحرَجًا، وأكرمتُهُ، مَكْرَمًا، فإذا عرفنا أنّ (الجاب) هو الحمار الوحشي^(٤٧٤)، و(الليت) هو صفحة العنق^(٤٧٥)، والمسحج هو الخدش^(٤٧٦)، يصبح واضحًا أمامنا أنّ يكون (مسحجًا) مصدرًا جاء على صيغة اسم المفعول فهو من كلامهم وهذا هو موضع ربط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني وعدّه ابن جني سقطه من سقطات الأصمعي^(٤٧٧)، وقد روى لنا ما دار بينه وبين أبي حاتم (٢٤٨ هـ) وقد أوردنا الحديث في معرض كلامنا عن الشاهد في الباب الأول من ورود^(٤٧٨) فَعَدَّ ابن جني منع الأصمعي جعل (مسحجًا) مصدرًا على وزن المفعول من الرباعي سقطه من سقطاته وهذا هو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

ومثله ما أورده ابن جني من قول جرير^(٤٧٩):

^(٤٧٣) الخصائص: ٣٦٧/١-٣٦٨

^(٤٧٤) ينظر: لسان العرب (جأب): ٢٤٨/١

^(٤٧٥) ينظر: العين: ١٣٥/٨

^(٤٧٦) ينظر: لسان العرب (سجج): ٢٩٦/٢

^(٤٧٧) ينظر: الخصائص: ٢٩٧/٣

^(٤٧٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٧/١-٣٦٨

^(٤٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٨/١، ٢٩٧/٣ ورد فيه الصدر فقط. ينظر: ديوان جرير: ٦٥١/٢، وفيه تخبر بدل:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي ... فَلَا عِيَا بِهِنَّ وَلَا إِجْتِلَابَا

الشاهد فيه في كلا الموضوعين قوله (مسرحي) أي: تسريحي، وهو مُشابه للشاهد السابق وتكرر للقضية عينها.

-الشاهد الثاني عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٨٠):

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا ... وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

ورد في (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٤٨١)، وتكرر في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)^(٤٨٢).

الشاهد فيه في كلا الموضوعين استعماله (مقاتلاً) مصدرًا ميميًا بمعنى القتال وقد جاء على وزن المفعول من الرباعي (قَاتَلَ).

ففي الباب الأول يرى ((أنه مصدر وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا أَي: حَتَّى لَا أَرَى لِي مَوْضِعًا لِلْقِتَالِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا أَقْوَى وَأَعْلَى))^(٤٨٣)، فهو مما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم يجز قياسًا.

وفي الباب الثاني ينقل لنا ابن جني قول سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة فيقول: ((وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة إنها عوض من ألف فاعلته؛ وتتبع ذلك محمد بن يزيد فقال: ألف فاعلت موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود

^(٤٨٠) ينظر: الخصائص: ٣٦٨/١، ٣٠٦/٢. ديوان كعب بن مالك: ١٨٤.

^(٤٨١) ينظر: الخصائص: ٣٥٨/١-٣٧٠.

^(٤٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧/٢-٣٠٨.

^(٤٨٣) المصدر نفسه: ٣٦٩/١.

غير معدوم^(٤٨٤)؛ وقد ذكرنا ما في هذا، ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا لكن الألف في المفاعل بلا هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو: قاتلته مقاتلاً وضاربته مضارباً^(٤٨٥)، ويرد السيرافي على سيبويه في قوله السابق أن الميم في (مفاعلة) عوض من ألف (فاعلته) فيقول محقق كتاب سيبويه في الهامش: ((السيرافي: كلام سيبويه في هذا مختل وقد أنكر وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه وذلك غلط لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة ألا ترى أنك تقول: قاتلت وبعد القاف ألف زائدة فالألف موجودة في المصدر والفعل فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألف لم تذهب؟))^(٤٨٦).
ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٨٧):

أُقاتِلُ حتى لا أرى لي مُقاتِلاً ... وأنجو إذا لم ينجُ إلا المُكَيِّسُ

الشاهد فيه في كلا الموضعين استعماله (مقاتلاً) مصدرًا ميميًا بمعنى القتال وقد جاء على وزن المفعول من الرباعي (قاتل) وهو مُشابه للشاهد السابق وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

الشاهد الثالث عشر

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٤٨٨):

أما ابنُ طوقٍ فقد أوفى بِذِمَّتِهِ ... كما وفى بِقِلاصِ النجمِ حادِئِها

^(٤٨٤) ينظر: المقتضب: ٩٧/٢-٩٩، وينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاد النحوي: ٢٤٩

^(٤٨٥) الخصائص: ٣٠٦/٢. وينظر: الكتاب: ٨٠/٤

^(٤٨٦) الكتاب: ٨٠/٤ هامش رقم: ١، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٥٥/٤

^(٤٨٧) ينظر: الخصائص: ٣٦٨/١، ٣٠٦/٢ وهو لـ زيد الخيل، ينظر: ديوانه: ١٣٢

^(٤٨٨) ينظر: الخصائص: ٣٧١/١، ٣١٩/٣. وهو لـ طفيل الغنوي، ينظر: ديوانه: ١٤١

ورد في (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)^(٤٨٩)، وتكرر في
(باب)

في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٤٩٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أوفى، ووفى).

ففي الباب الأول أورده ابن جني مع جملة أبيات اجتمع في كل من هذه الأبيات
لغتان في لفظ واحد ولم ينص على موطن الشاهد، والشاهد فيه استعمال (أوفى) في
الشرط الأول و(وفى) في الشرط الثاني للتعبير عن المعنى المقصود، وكان مصيباً
فقد اجتمع في قول الفصيح هذا وهو طفيل الغنوي وكانت هاتان اللغتان في (أوفى
ووفى) وكانت لغة واحدة تقي بالغرض^(٤٩١).

أمّا في الباب الثاني فقد أورد ابن جني جملة من الأمثلة في صدر الباب حمل
فيها بعض الاستخدامات اللغوية على القوة وبعضها على الضعف من أمثال قول ابن
قيس :

((لئن فتننتي لهي بالأمس أفتنت ... سعيداً فأضحى قد قلى كل مسلم

ولفتن) أقوى من (أفتن) حتى إنّ الأصمعي جعل هذا البيت شاهداً لافتن، قال ذلك
مخنث ولست أخذ بلغته))^(٤٩٢) أي هو لا يأنس قوة في كلامه.

^(٤٨٩) ينظر : الخصائص: ٣٧١/١-٣٧٥

^(٤٩٠) ينظر : الخصائص: ٣٢٢-٣١٧/٣

^(٤٩١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧١/١

^(٤٩٢) المصدر نفسه : ٣١٨/٣

ثم أورد مثلاً وأورد بعده شاهدنا الذي نتحدث عنه ولكنه رأى أنّ (أوفى، ووفى) في استخدام الشاعر لغتان قويتان ولم يفصل بينهما فليس في هذا الاستعمال قوة وضعف فكأن (أفعل) بقوة (فعل) عنده^(٤٩٣)؛ فكل زيادة في المبنى تشبعها زيادة في المعنى، وقال السيوطي: ((ويُقال: وفيت بالعهد أفي، وأوفيت به أوفي))^(٤٩٤) فجعلهما سائغين في الاستعمال.

ويرى الصحاري (٥١١هـ) أنّ ((لغة أهل تهامة (أوفيت) وهي أفصح وهي لقريش وبها نزل القرآن وكل شيء بلغ الكمال فقد: وفى وتم، تقول: درهم وافٍ وكيل وافٍ))^(٤٩٥).

- الشاهد الرابع عشر

ما أورده ابن جني من قول القطامي^(٤٩٦):

مَا اعْتَادَ حُبَّ سُلَيْمَى حِينَ مَنَعَادٍ ... وَلَا تَقْضِي بَوَاقِي دِينَهَا الطَّادِي

ورد في (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)^(٤٩٧)، وتكرر في (باب في سقطات العلماء)^(٤٩٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الطادي)، مقلوب من: الواطد.

^(٤٩٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/٣

^(٤٩٤) الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الانباري: ٢٤٠/٢

^(٤٩٥) الابانة في اللغة العربية: سلمة الصحاري: ٥٠٤/٤

^(٤٩٦) ينظر: الخصائص: ٨٠/٢، ٣٧٠/٣. وينظر: ديوان القطامي: ٢٠٣

^(٤٩٧) ينظر: الخصائص: ٨٤-٧١/٢

^(٤٩٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢-٢٨٥/٣

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ هذا من المقلوب وأصله: (الواطد) على زنة (فاعل) من الثلاثي: (وَطَدَ، يَطْدُ) اي: ثَبَّتَ، فَقُلِّبَ عن (فاعل) الى (عالف) بتقديم العين في أول الكلمة وتأخير الفاء لآخرها وجعل الواو ياء لتحركها وانكسار ما

قبلها^(٤٩٩) فقد تداخل المثل والأجوف ما وقع بين الأصلين فهو من: وَطَدَ وَطَوَدَ^(٥٠٠) وهذا محل ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني أورده ابن جني في معرض حديثه عن سقطات العلماء في (إراتك) جمع: (إراة) في ما نقله من إجازة أبي خيرة من قول العرب: حفرْتُ إراتك جمع (إرة) وهي موقد النار^(٥٠١) فيرى أنّ (إراة) علفة وأصلها: وئرة (فعلة) فَقُلِّبَتْ الفاء إلى موضع اللام فصار (إروة) ثم قُلِّبَتْ الواو ألفاً فصار: (إراة) ومثله (الطادي) من: وَطَدَ، اي: الواطد^(٥٠٢)، فقد قاسَ عليه سقطة العلماء في (إراتك) وهذا موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الخامس عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٠٣):

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل ... وضنت علينا والضمين من البخل

^(٤٩٩) ينظر: الخصائص: ٨٠/٢. وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٩٧/١

^(٥٠٠) ينظر: تداخل الأصول اللغوية واثره في بناء المعجم: عبد الرزاق الصاعدي: ٣٠٠/١

^(٥٠١) لسان العرب (وأر): ٢٧٠/٥

^(٥٠٢) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/٣

^(٥٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤/٢، ٢٦٢/٣. نسبه الى: البعيث بن بشر، ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب: ٦٢٨، وينظر: الاضداد: أبو بكر الانباري: ١٠٠

ورد في (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)^(٥٠٤)، وتكرر في (باب في تجاذب المعاني والإعراب)^(٥٠٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (والضنين من البخل).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ من إيراد الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ((اجتماع المذكر والمؤنث في الصيغة المذكرة وذلك نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل، وامرأة عدل... وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة إنّ التذكير إنّما أتاها من قبل المصدرية فإذا قيل: رجل عدل فكأنّه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل لم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به و ذلك نحو قوله أنشدناه ابو علي:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل ... وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم ومطمين من الخير وهي مخلوقة من البخل؛ وهذا أوفق معنى من أنّ يحمله على القلب وأنّه يريد به: والبخل من الضنين لأنّ فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب)^(٥٠٦)، يعني أنّ الأصل أنّ يُقال: (والبخل من الضنين) فإذا قلبت الاستعمال نقضت الأصل الذي يُبنى عليه الكلام فإذا قلّت: الضنين من البخل صار هذا الاستعمال مناقضاً للأصل لكن ابن جني أستحسنه واستجاده وغلب على الاستعمال السائد وعلله بالعلة التي ذكرتها لكم.

^(٥٠٤) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٣-٢١٢

^(٥٠٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٥٨-٢٦٣

^(٥٠٦) الخصائص: ٢/٢٠٤-٢٠٥

ويرى ابن الأنباري (٣٢٨هـ) أنَّ هذا من القلب، فيقول: ((والقلب معروف في كلام العرب عند بيان المعنى، قال البعيث: والضنين من البخل، معناه: البخل من الضنين))^(٥٠٧).

أمَّا تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أنَّ ((من تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفًا نحو قولك: ... هذا رجل عدل، فإذا وصفته بالصنعة الصريحة قلت: ... رجل عادل هذا هو الأصل وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين أحدهما: صناعي، والآخر: معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها... وأمَّا المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ويدل على أنَّ هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله فيما أنشدناه :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل ... وضنت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه))^(٥٠٨)، ويقول أبو علي الفارسي مُحدثًا عن هذا الاستعمال: ((وهو دلالة على جعلهم الأعيان بمنزلة المعاني فقولهم: (زيد إقبال وإدبار) إذا أكثر من ذلك على أنه جعله إياهما على حذف المضاف والدليل على أنَّ ما ذكرناه معنى مقصود إليه على حذف المضاف قول البعيث فكما جاز أن يقول: والضنين من البخل، كما يُقال: الخاتم من الفضة، كذلك يجوز أن يُقال: زيد بخلٌ، على هذا الحد دون غيره من الحذف... وهذا ليس من القلب على تقدير: والبخل من الضنين، بسبب ضعف المعنى وقلة الفائدة لأنه معلوم أنَّ البخل

^(٥٠٧) الاضداد: ١٠٠

^(٥٠٨) الخصائص: ٢٦٢/٣

من الضنين لا من غيره^(٥٠٩)، فأنظر كيف تجاذب المعنى مع الإعراب في إخراج اللفظ على ما قصده قائله.

ومثل الشاهد المتقدم ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥١٠):

وَهْنٌ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمِطْلُ

وما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥١١):

وَهْنٌ مِنَ الْإِخْلَافِ وَالْوَلَعَانِ

هما مُشابهان للشاهد السابق وتكررا للقضية نفسها في الأبواب نفسها، والشاهد فيهما في كلا الموضعين قولهما: (هن من الاخلاف).

-الشاهد السادس عشر-

ما أورده ابن جني من قول الخنساء^(٥١٢):

فَاتَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

^(٥٠٩) المسائل الحلييات: لابي علي الفارسي: ١٩٨

^(٥١٠) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٥، ٢٦٣/٣. وهو قول البعيث، ينظر: المسائل الحلييات: ١٩٩، وينظر: لسان العرب (ولع): ٤١٠/٨

^(٥١١) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٥، ٢٦٣/٣. وهو قول البعيث، ينظر: المسائل الحلييات: ١٩٩

^(٥١٢) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٥، ١٩٢/٣. وينظر: ديوان الخنساء: ٤٦، صدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرتُ

ورد في (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)^(٥١٣)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفاتئة للكتاب)^(٥١٤).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إقبال وإدبار).

ففي الباب الأول جعلها كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على حذف المضاف على تقدير: ذات إقبال وذات إدبار، فقد جاء على معنى أنها مخلوقة من كذا وهو مرتبط بالشاهدين السابقين^(٥١٥)، ويرى السيرافي أنه قد يكون ((على معنى: فإنما هي صاحبة إقبال وإدبار، فجعل إقبال وإدبار في موضع: مُقْبلة ومُدْبِرة على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم، قال أبو سعيد: فجعل النهار صائمًا، والنحويون يُقدرون مثل هذا على تقديرين، أحدهما: أن يُقدروا مضافًا إلى المصدر وهو الاسم الأول ويحذفون كما يحذفون في ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٥١٦) كأنه قال: صاحب إقبال وصاحب إدبار... فيحذفون المضاف، والوجه الثاني: أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل من غير إضافة فيكون إقبال في موضع مُقْبلة))^(٥١٧).

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أن الأمثلة الفاتئة للكتاب أنواع، أما أن يكون قائلها ليس فصيحًا عنده -أي عند سيبويه- أو أنها لم تُسمع إلا في الشعر، ومنها ما هو لازم له فمن الأمثلة ما وُصف في المصدر مثل قولها:

فإنما هي إقبال وإدبارُ

^(٥١٣) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٣-٢١٢

^(٥١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٩٠-٢٢١

^(٥١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٠٥

^(٥١٦) يوسف: ٨٢

^(٥١٧) شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٢٧

فقد ساغ أن يوصف بالمصدر لإرادة المبالغة في ذلك الفعل لكثرة ذلك الحدث منه^(٥١٨)، وقد أورده ابن جني خلال حديثه عن: تلقامة، وتلعابة في الأصل من وضعها وصفًا للمرة الواحدة حيث يقول: ((وليس القائل أن يُدعي إن تلقامة وتلعابة في الأصل المرة الواحدة ثم وصف بها على حد ما يُقال في المصدر يوصف به نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَأْوُكُمْ غَوْرًا﴾^(٥١٩) أي: غائرًا ... فلا يجوز أن يريد غاية الكثرة فيأتي بذلك بلفظة غاية القلة ولذلك لم يجزوا: زيد إقبال وإدبار، قياسًا على: زيد إقبال وإدبار فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم: تلقامة على حد قولك: هذا رجل صوم لكن الهاء فيه ك الهاء في: علامة ونسابة، للمبالغة))^(٥٢٠).

-الشاهد السابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٢١):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهِرُ الْمَقْدَى ... لِرَحْتٍ وَأَنْتَ غَرِبَالِ الْإِهَابِ

ورد في (باب في نقض العادة)^(٥٢٢)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب)^(٥٢٣).

^(٥١٨) ينظر: الخصائص: ١٩١/٣-١٩٢

^(٥١٩) الملك: ٣٠

^(٥٢٠) الخصائص: ١٩٢/٣

^(٥٢١) ينظر: الخصائص: ٢٢٣/٢، ١٩٨/٣. هو ل غفيرة بنت طرمة الكلبية، ينظر: الوحشيات لابي تمام: ٨، ونُسبَ الى عنترة الكلي، ينظر: محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: الراغب الاصفهاني: ٤٠١/٢.

^(٥٢٢) ينظر: الخصائص: ٢١٦/٢-٢٢٨

^(٥٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٣-٢٢١

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (غربال الأهاب)، وهو كقوله: وانتَ مخرَّق الأهاب فهو جامد ولكنه في تأويل المشتق لأنه فيه معنى الفعل^(٥٢٤).

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن مجيء اسم الفاعل والمفعول على حذف الزيادة ويرى أن نظير ذلك المصدر يأتي على حذفها نحو قولهم: جاء زيدٌ وحده، و الأصل: أوحده من إحداء، ثم حذف زيادته فجاء على الفعل، وقد ساقه مثلاً لما استخدم فيه من وصف الجوهر لما في الجوهر من معنى الفعل وهو يوضح قول امرئ القيس^(٥٢٥):

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

فاستخدم (قيد) بعد حذف زائدتيه وأصله (تقيد) إذ أصله من (قَيَّدَ) الذي مصدره (تقييد) فحذف الشاعر التاء وإحدى الياءين من المصدر فكأنه جاء بالاسم وهو يريد الحدث والحدث أقرب إلى الفعل من الاسم فالاسم يقيد الجوهر والحدث يقيد معنى الفعل لكنه جاء بالاسم (الجوهر) وهو يريد الفعل تماماً كالبيت المستشهد به :

لِرَحْتِ وَأَنْتَ غَرْبَالِ الْأَهَابِ

فقال غربال وهو يريد معنى مخرق، ومخرق اسم مشتق وغربال اسم عين فالعادة أن يستخدم كلُّ لما وضع له لكنه حرقه في الاستعمال^(٥٢٦) وهو موضع ارتباط البيت بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني هو من الأمثلة الفاتنة للكتاب فقولهم: ((شحم أمهَج: بمعنى نبئ))^(٥٢٧) وقد ذكر ابن جني ((أنَّ سيبويه حظر في الصفة وزن أفْعُل))^(٥٢٨) ثم

^(٥٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٢٣، ٣/١٩٨

^(٥٢٥) ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٦

^(٥٢٦) ينظر: الخصائص: ٢/٢٢٢-٢٢٣

^(٥٢٧) لسان العرب (مهج): ٣٧٠/٢

أجاز أن يكون (أمهَج) اسمًا غير صفة إلا أنه يوصف به لما فيه من معنى الصفاء والركة^(٥٢٩) وجاء بالبيت تقويةً لمذهبه الثاني فقال بعد إن أنشد البيت: ((فهذا كقولك: وأنتَ مخرق الالهَاب))^(٥٣٠) فجاء بـ(غربال) بالاسم وهو يريد المشتق^(٥٣١).

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٣٢):

منبرة العرقوب اشفى المرفق

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (اشفى المرفق)، أي: دقيقة المرفق وقد

وُصف بأشفى وهو اسم لما فيه من معنى الحدة^(٥٣٣)، وهو مُشابه للشاهد السابق، وتكرر في البابين أنفسهما للقضية نفسها.

-الشاهد الثامن عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٣٤):

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ ... أَنْشَبَ مِنْ مَآشِرِ حَدَاءِ

^(٥٢٨) الخصائص: ١٩٧/٣

^(٥٢٩) ينظر : المصدر نفسه: ١٩٨/٣

^(٥٣٠) المصدر نفسه: ١٩٨/٣

^(٥٣١) ينظر :المصدر نفسه: ١٩٨/٣

^(٥٣٢) ينظر:المصدر نفسه: ٢٢٣/٢ ، ١٩٨/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ١٠٥/٨، وينظر: التفسير البسيط: ٥٢٢/١٠

^(٥٣٣) ينظر:الخصائص: ٢٢٣/٢ ، ١٩٨/٣

^(٥٣٤) ينظر: المصدر نفسه : ٢٢٣/٢ ، ٣٢٠. لم اعثر على نسبته رغم دورانه في اغلب المؤلفات اللغوية والنحوية ، ينظر : آمالي اليزيدي : ٦٠، وينظر :شرح كتاب سيبويه : ٢١٣/١ ، وينظر : لسان العرب (حداد): ١٤١/٣

ورد في (باب في تدافع الظاهر)^(٥٣٥)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٥٣٦).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (حذاء) ويرى ابن جني أنّ من تدافع الظاهر ((استتقالهم المثلين حتى قلبوا أحدهما في نحو أملت _ وأصلها أملت _ وفيما حكاه أحمد بن يحيى _ أخبرنا به أبو علي عنه _ من قولهم: لا وربك لا أفعل، يريدون: لا وربك لا أفعل. نعم، وقالوا في أشد من ذا:

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ ... أَنْشَبَ مِنْ مَاشِرٍ حِدَاءِ

قالوا: يريد : حداد فأبدل الحرف الثاني وبينهما ألف حازرة))^(٥٣٧)، فهو من حداد وليس من حداء فأنت ترى أن حداء الظاهر في اللفظ مدفوع أي غير مراد في المعنى، والمراد حداد بمعنى شداد وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني أورده ابن جني للقضية نفسها فبعد حديثه عن حذف الحركة استطرد وتكلم على حروف العلة وأحوالها فقال: ((ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أشبعن ومُطلن أدين إلى حرف آخر غيرهن إلاّ أنّه شبيه بهن وهو الهمزة ألا تراك إذا مطلّت الألف أدتكَ إلى الهمزة فقلت: (آء)، وكذلك الياء في قولك: (إيء)، وكذلك الواو في قولك: (أوء) فهذه الحركة إذا مطلّتها أدتكَ إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف والياء والواو في: منتزاح والصياريف وأنظور. وهذا غريب في موضعه))^(٥٣٨) ثم استطرد قليلاً وعاد للكلام على الألف فقال: ((أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي

^(٥٣٥) ينظر : الخصائص : ٢٣٥-٢٢٩/٢

^(٥٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢٣-٣١٧/٢

^(٥٣٧) المصدر نفسه : ٢٣٤-٢٣٣/٢

^(٥٣٨) الخصائص : ٣٢٠/٢

هي وهذا يدل على أنّ أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها لأنها قد خُصت هنا بمساواة الحركة دونها، ومن ذلك قوله :

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ ... أَنْشَبَ مِنْ مَآشِرِ حَدَاءِ

قالوا: أراد: حدادًا فلم يعد الألف حاجزًا بين المثليين كما لم يعد الحركة في ذلك في نحو: أُمليت الكتاب في أُمليت^(٥٣٩)، ويرى ابن عصفور (٦٦٩ هـ) أنه أراد: ((مأشر حداد، فأبدل الدال ياء كراهية التضعيف ولم يعتد بالألف فاصلة ثم أبدل الياء همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة))^(٥٤٠).

-الشاهد التاسع عشر-

ما أورده ابن جني من قول ذي الرمة^(٥٤١):

من آل أبي موسى ترى الناسَ حَوْلَهُ ... كَأَنَّهُمُ الْكَرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا

ورد في (باب في نقض العادة)^(٥٤٢)، وتكرر في (باب في فك الصيغ)^(٥٤٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الكروان).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه ((لما كان الجمع مضارعًا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضًا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو قولهم: كَرَوَانُ وَكَرَوَانُ، وَوَرَشَانُ وَوَرَشَانُ؛ فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه

^(٥٣٩) المصدر نفسه: ٣٢٠/٢

^(٥٤٠) ضرائر الشعر : ٢٢٤

^(٥٤١) ينظر: الخصائص: ٢٢٤/٢، ١٢٠/٣. ينظر: ديوان ذي الرمة: ١٣١٣/٢

^(٥٤٢) ينظر: الخصائص: ٢٢٨-٢١٦/٢

^(٥٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢-١١٣/٣

صار الى فَعَلَ فجرى مجرى خَرَبٍ وخِرْبَانٍ، وَبَرَقٍ وَبِرْقَانٍ))^(٥٤٤) ويبدو إنه تعامل في جمعه على (كِرْوَان) فَعْلَان مجرى ما يجمع على هذا الوزن فالأصل فيه أن يكون مفردة على (فَعَلَ) وأصله من (كَرَوَ) الثلاثي وزيدت عليه الواو والنون فنُقِضَت العادة في الحذف وجيء به في مفردة بدون حذف.

أما في الباب الثاني فيرى ابن جني أن ((جميع ما كسرتة العرب على حذف زائده هو من فك الصيغ لأنك عندما تحذف آخره تزيد في البناء من أصل ذي الزيادة ففي (كروان) عندما تحذف الألف والنون يبقى (كرو) فتقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها طرفاً فتصبح (كرا) ثم كسرت (كرا) هذا على (كروان) كـ (خرب، وخربان) فـ الواو في: كروان بدل من ألف: كرا المبدلة من واو كروان))^(٥٤٥)، وتأمل صيغة (كروان) بعد فكها وإرجاعها إلى أصلها كيف تحولت إلى ما صارت إليه، ويرى الحريري (٥١٦هـ) أنه من غريب ما جاء على زنة (فعلان) كروان وهو شاذ ولا يقاس عليه^(٥٤٦).

-الشاهد العشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٤٧):

وقرعن نابك قرعة بالأضرس

^(٥٤٤) المصدر نفسه: ٢٢٣/٢-٢٢٤

^(٥٤٥) المصدر نفسه: ١١٩/٣-١٢٠. وينظر: ايضاح شواهد الايضاح: ٨٢١/٢

^(٥٤٦) ينظر: درة الغواص في اوهام الخواص: أبو محمد الحريري: ١٧٣-١٧٤

^(٥٤٧) ينظر: الخصائص: ٢٢٥/٢، ٢١٢/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: سر صناعة الاعراب: ابن جني: ٢٥٤/٢، ٢٥٦

ورد في (باب في نقض العادة)^(٥٤٨)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفاتنة للكتاب)^(٥٤٩).

الشاهد فيه في كلا الموضعين تكسير (ضرس) على (أضرس).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ من عادتهم أن يجمعوا ما كان واحده على وزن (فَعْلَة) بالتاء على (أَفْعُل) كـ(نَعْمَة وأَنْعَم وشِدَّة وأَشْدُّ)^(٥٥٠)، غير أنَّهم نقضوا هذه العادة فأتوا بما ليس في واحده التاء على وزن (أَفْعُل) مثل (ذَنْب واذنُوب وقِطْع واطْطَع وضِرس وأضرس) ومنه بيت الشاهد^(٥٥١).

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنَّ نظير (ضرس وأضرس) قولهم: (نعمَة وأنعم وشدة وأشد) عند سيبويه^(٥٥٢)، وهو من الأمثلة التي فاتت صاحب الكتاب.

-الشاهد الحادي والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٥٣):

^(٥٤٨) ينظر: الخصائص: ٢٢٨-٢١٦/٢

^(٥٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١-١٩٠/٣

^(٥٥٠) ينظر: سيبويه: ٥٨٢-٥٨١/٣

^(٥٥١) ينظر: الخصائص: ٢٢٥-٢٢٤/٢

^(٥٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/٣. وينظر: الكتاب: ٥٨٢/٣

^(٥٥٣) ينظر: الخصائص: ٢٨٨/٢، ٩١/٣ بإبدال كلمة تقى بـ: خف. وهو لـ عبدالله بن همام السلولي، ينظر: النوادر في اللغة: ١٤٩

زيادتنا نَعْمَان لَا تَنْسِيَنَّهَا ... تَقِي اللَّهَ فِيْنَا وَالْكَتَابَ الَّذِي تَتْلُو

ورد في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)^(٥٥٤)، وتكرر في (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم)^(٥٥٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين حذف إحدى التاءين من التاء المشددة وهي فاء الكلمة المنقلبة عن واو وأصلها (وقى) ثم زادوا الألف والتاء فصارت (أوتقى) ثم قلبوا الواو تاءاً للانسجام فقالوا: (أنتقى)، ثم أدغموا فقالوا: (أنتقى) وعندما صاغوا فعل الأمر منه حذفوا الألف لكونها حرف علة وخففوا التاء المشددة فحذفوها وهي فاء الفعل فصارت (تق)^(٥٥٦).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الحرف الذي يحذف ويأتي بغيره عوضاً عنه على نوعين: أمّا أن يكون أصلياً وهو أحد أحرف (فَعَلْ)، أو زائداً ومن ذلك قوله: تق، قد حذفت فاؤه وجعلت تاء (افتعل) عوضاً منها لأنّ قولهم: (تقي، يتقى) أصلها: (أنتقي، يتقي) فحذفت التاء وبقي: (تقي) على زنة (تعل) ويتقي بزنة (يتعل)^(٥٥٧).

وتكرر في الباب الثاني برواية (خف) بدل (تق) ويرى ابن جني أنّه أجرى اللازم مجرى غير اللازم فقد يكون ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استئثار وهو القياس فقوله (خف) أو الرواية الثانية (تق) غير اللازم فأجراه مجرى (فعل) من: (تقوّ)، وحذف حرف العلة لأنّ الأمر من المعتل يُبنى على حذف حرف العلة^(٥٥٨)، فهو جاء في هذا الباب والاستعمال يوجبها وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

^(٥٥٤) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٧-٣٠٨

^(٥٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٨٩-٩٥

^(٥٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٨٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤/٤٩٦-٤٩٧

^(٥٥٧) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٧-٢٨٨

^(٥٥٨) ينظر: الخصائص: ٣/٩١.

-الشاهد الثاني والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٥٩):

وإن شئتم تعاودنا عوادا

ورد في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)^(٥٦٠)، وتكرر في (باب في إقلال الحفل بما يلطف من الحكم)^(٥٦١).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (عوادا) وكان الأولى أن يقول: (تعاودتم تعاودًا) لأنه هو مصدره الأصلي أما (عوادا) فهو مصدر (عاود) فأستعمل المصدر مع غير فعله الأصلي أرادة المعنيين وهذا هو وجه ارتباط الاستشهاد بعنوان الباب، ويرى ابن جني أنهم كما ضارعوا الحروف مع بعضها واستعملوها بدل بعضها كذلك قد تأتي الأفعال بمعنى بعضها فتبدل منها فكما صححوا (عور، وحول) لأنهم كانوا في معنى: (اعور واحول)، كذلك جاء بالمصدر فأجروه على غير فعله لأنه كان في معناه فقوله: (تعاودنا) التعاود أن يعاود بعضهم بعضا -أي يزور- فهو في معنى الفعل وحمل المصدر على الفعل^(٥٦٢)، فجاء على (عوادا) وإنما تجيء المصادر مخالفة الأفعال، لأن الأفعال وإن اختلفت أبنيتها واحدة في المعنى.

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه قال ابن جني: ((ومن ذلك جمعهم في الردف بين عمود ويعود من غير تحاشٍ ولا استكراه وإن كانت واو (يعود) أقوى في المد من واو (عمود) من حيث كانت هذه متحركة في كثير من المواضع نحو (هو أعود منك)، و(عاودته وتعاودنا) قال:

^(٥٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣١١/٢، ٢٣/٣. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: ادب الكاتب: لابن قتيبة: ٦٣٠، وينظر: معجم ديوان الادب: أبو إبراهيم الفارابي: ٤٥٩/٣.

^(٥٦٠) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢-٣١٧

^(٥٦١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/٣-٢٥

^(٥٦٢) ينظر: الخصائص: ٣١٠/٢-٣١١

وإن شئتم تعاودنا عوادا

وأصلها أيضًا في يعود يعود^(٥٦٣)، والمقصود بالردف الذي ذكره ابن جني هو حرف العلة الذي يسبق حرف الروي^(٥٦٤)، وهو في كليهما الواو لكن واو (يعود) في الغالب ما تأتي مع مشتقاتها محركة في الغالب، و واو (عمود) تأتي ساكنة والمتحركة أطوع وأطول في المد من الساكنة لكنهم جمعوا بين مدّ الاثنين أحيانًا من غير تحاشٍ ولا استكراه وأقلوا من الحفل بأحدهما وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الثالث والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٦٥):

إني لأكني بأجبالٍ عن أجبلها ... وباسم أودية عن اسم واديها

ورد في (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(٥٦٦)، وتكرر في (باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٥٦٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أجبال وأجبل).

ففي الباب الأول جاء في بداية الباب أن: سَطَر، بالإسكان جمعه على (اسطر) ك(كَلْب) و (اَكْلَبُ) و(كَغَب) و(اَكْعَب)، وقد يجوز أن يكون (أَسْطَر) جمعًا لـ(سَطَر) ك(زَمَن) و(أَزْمَن) و(جَبَل) و(أَجْبَل)، ثم جاء ببيت الشاهد ليدل على أن (جَبَل) تجمع

^(٥٦٣) المصدر نفسه: ٢٤-٢٣/٣

^(٥٦٤) ينظر: فن التقطيع والقافية: د. صفاء خلوصي: ٢٥٠

^(٥٦٥) ينظر: الخصائص: ٦١/٣، ٣١٩. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: المقتضب: ٢٠٠/٢، وينظر: الكامل في اللغة والادب: ٥٤/١

^(٥٦٦) ينظر: الخصائص: ٦١/٣-٦٣

^(٥٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٣-٣٢٢

على (أجبال) و (أجبل) فظاهر الحكم يحتمل القلب فإن قلت إنّ (جَبَل) يجمع على (أجبل) يقال لك ويجمع كذلك على (أجبال) ولذا قال في بداية الباب: ((هذا موضع يحتاج إليه مع السعة ليكون معدًّا عند الضرورة))^(٥٦٨).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنّ (أجبال) أقوى من (أجبل)^(٥٦٩) وواضح من هذا المعيار إنّ الشاعر قد جمع بين الأقوى والأضعف في عقدٍ واحدٍ، ويرى المبرد أنّ ما كان من الصحيح على (فعل) فإن جمعه يكون على (أفعال) كـ (أجبال) أو على (فعول) أو على (أفعل) كـ (أجبل)^(٥٧٠).

-الشاهد الرابع والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٥٧١):

واطلس يهديه الى الزادِ أنْفُهُ ... اطافَ بناَ والليل داجي العَسَاكِرِ
فَقُلْتُ لعمرو صَاحِبِي اذْ رَأَيْتُهُ ... وَنَحْنُ على خوص دقاقٍ عَواسِرِ

^(٥٦٨) المصدر نفسه: ٦١/٣

^(٥٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/٣

^(٥٧٠) ينظر: المقتضب: ٢/١٩٩-٢٠٠

^(٥٧١) ينظر: الخصائص: ٣/٩١، ١٦٩. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته ، ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: للنيسابوري: ٢/١٠٩٠

ورد في (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم)^(٥٧٢)، وتكرر في (باب في توجيه اللفظ الواحد الى معنيين اثنين)^(٥٧٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (عواسر).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه يريد ((عوى الذئب فسر أنت، فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء ساكنين فأجراها مجرى غير اللازم))^(٥٧٤)، وأصل الفعل من: (سار، يسير، سر)، فاصل الأمر: (سير) لكن لما سكنت الراء حذفت الياء فقال: (سر).

وتكرر في الباب الثاني والشاهد فيه أن (عواسر) لها معنيان، وأن حقيقة بنائه هي: (عوى سر) وتقديره: (عوى هذا الذئب فسر أنت)^(٥٧٥)، وتحتل أنها هي ((الذئب العاقدة لأذنبها))^(٥٧٦)، وهذا المعنى أوفق لفظة (عواسر) بالإمكان توجيهه إلى معنيين اثنين وهو وجه ارتباطه بالباب.

-الشاهد الخامس والعشرون

ما رواه ابن جني من قول الفرزدق^(٥٧٧):

هُمَا نَفَثَا فِيَّ مِنْ فَمَوِيَهُمَا

^(٥٧٢) ينظر: الخصائص: ٩٥-٨٩/٣

^(٥٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٥-١٦٦/٣

^(٥٧٤) المصدر نفسه: ٩١/٣

^(٥٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩/٣

^(٥٧٦) الكنز اللغوي في اللسن العربي: ١٧

^(٥٧٧) ينظر: الخصائص: ١٧١/١، ١٤٩/٣. وينظر: ديوان الفرزدق: ٥٤١، وفيه نَفَثَا بدل: نفثا، عجزه:

ورد في (باب في أنّ العلة إذا لم تتعدّ لم تصح)^(٥٧٨)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(٥٧٩).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (فمويهما).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ ما كان من الأسماء على حرفين نحو: (كَمْ وَمَنْ وما...) شابه الحروف التي بُنيت على حرفين مثل: (هل وبل)، ومن هنا يجب أنّ تعتل للبناء كما أنّ الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية وعلى هذا يجب أنّ يُبنى ما كان من الأسماء على حرفين مثل: (يد، ودم، وأخ، وفم، وحر، وهن)، فإذا قيل إنّ هذه الأسماء لها اصول في الثلاثي وإنّما حُذف منها فهذا متعد وهذا ما يعرف بالزيادة في وصف العلة^(٥٨٠)، ففي قوله: (فمويهما) يرى ابن جني أنّها لم تأت على أصلها وإنّما قد زيد فيها ما ليس بأصل وهذا من العلل المتعدية^(٥٨١)، ويرى المبرد أنّ أصل ((فم: فوه لأنه من تفوهت بكذا، وجمعه: (افواه) على الأصل فإن قلت: هذا فو زيد، فقد حذفت موضع اللام...وتقول في الأفراد (فم) فتبدل الميم من الواو لأنّهما من مخرج واحد...أمّا قوله: (فمويهما)، فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين وإنّ الهاء خفية فمن قال: (فمان) قال في النسب: (فمي وفموي)، ومن قال: (فموان) لا يجيز في النسب إلا فموي))^(٥٨٢).

وتكرر في (باب في شواذ الهمز) وليس فيه من الهمز شيء لكن ابن جني استدل به على الجمع بين العوض والمعوّض في قوله: (فمويهما)، فقد ذهب أبو اسحاق وأبو بكر الى أنّه على وزن (فععيهما) وهو مُشابه لقول بلال بن جرير:

^(٥٧٨) ينظر: الخصائص: ١٧٠/١-١٧٤

^(٥٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣-١٥١

^(٥٨٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/١

^(٥٨١) ينظر: المصدر نفسه: ١٧١/١

^(٥٨٢) المقتضب: ١٥٨/٣-١٥٩

إذا ضفّتهم أو سألّتهم ... وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةَ حَاضِرِهِ

فَقَوْلُهُ: (سَأَلْتَهُمْ)، المَهْمُوزَةُ يَرَى أَنَّهُ (سَاءَلْتَهُمْ) وَقَدْ أَبْدَلَ الهمزة ياءً فَصَارَ (سَأَلْتَهُمْ) إِذْ جُمِعَ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعَوِضِ فَقَدْ جُمِعَ بَيْنَ الهمزة وَمَا عَوِضَ عَنْهَا أَصْلُهَا (سَاءَلْتَهُمْ) ثُمَّ عَوِضَ عَنِ الهمزة ياءً فَصَارَتْ (سَأَلْتَهُمْ) ثُمَّ جُمِعَ بَيْنَ الهمزة وَمَا عَوِضَ عَنْهَا فَصَارَتْ (سَأَلْتَهُمْ) وَهَذَا يُقَاسُ عَلَى (فَمَوِيهَما) أَصْلُهَا: (فَمَ) ثُمَّ عَوِضَ عَنِ الْمِيمِ الْوَاوُ فَصَارَتْ: (فَوُ) ثُمَّ جُمِعَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَمَا عَوِضَ عَنْهُ فِي التَّنْثِيَةِ فَقَالَ: (فَمَوِيهَما)، فَقِيَاسُ هَذَا الْمِثَالِ عَلَى مَا جَاءَ شَأْذَا فِي بَابِ الهمز^(٥٨٣)، وَهَذَا هُوَ أَصْلُ الرِّبْطِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَبَيْنَ عِنْوَانِ الْبَابِ، وَيَرَى سَيَبُويَه أَنَّهُ هَذَا سَمِعَهُ يُونُسُ مِنْ رُؤْبَةِ حَيْثُ زَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ضَرَبْتَ رَأْسِيهِمَا، لِذَلِكَ أَجْرُوهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَأَنْشَدَ الْفَرَزْدَقُ (فَمَوِيهَما) قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَهُ مِنْهُمْ^(٥٨٤)، وَيَقُولُ الْقَاضِي نَشَوَانُ (٥٧٣هـ): ((يَرَى النَحْوِيُّونَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنَ الْفَرَزْدَقِ لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ لِأَنَّكَ إِذَا جُمِعْتَ (الْفَمَ) قُلْتَ: (أَفَوَاهُ) وَإِذَا صَغُرَتْ قُلْتَ: (فَوِيهَ))^(٥٨٥) ((وَحَكَى ابْنُ الْإِعْرَابِيِّ فِي تَنْثِيَتِهِ: (فَمَوَانُ وَفَمِيَانُ)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَرَزْدَقَ غَيْرَ مُضْطَرِّ فِي قَوْلِهِ (فَمَوِيهَما) بَلْ هُوَ اخْتَارَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصْرَ قَدْ ثَبَّتَ فِي الْإِفْرَادِ الَّذِي نَقَلَهُ لَنَا ابْنُ الْإِعْرَابِيِّ فِي التَّنْثِيَةِ))^(٥٨٦)، وَيَرَى الدَّمَامِينِيُّ (٨٢٧هـ) ((أَنَّ (فَوَاهُ) أَفْصَحُ مِنْ (فِيٍّ) لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِبْدَالِ الْوَائِ مِيمًا عِنْدَ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ هِيَ خَوْفُ سَقُوطِ الْعَيْنِ لِلْسَّاكِنِينَ، وَلَا

^(٥٨٣) ينظر: الخصائص: ١٤٨/٣-١٤٩

^(٥٨٤) ينظر: الكتاب: ٦٢٢/٣

^(٥٨٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان اليماني: ٦٦/١. النحويون المقصودون في النص هم سيبويه في كتابه: ٢٦٤/٣، ٤٥٣ والمبرد: ٢٣٩/١ وابن السراج: ٢٧٣/٣. هؤلاء العلماء لم ينسبوا الخطأ للفرزدق ولكن لم يرد في مادتهم (الفم) لفظ: فمويهما.

^(٥٨٦) شرح التسهيل: ابن مالك: ٤٨/١

ساكنين في حال الإضافة إذ لا تنوين في المضاف فالأولى ترك إبدالهما ميمًا وقد جمع الفرزدق بين الميم والواو في قوله: فمويهما^(٥٨٧).

-الشاهد السادس والعشرون

ما رواه ابن جني من قول بشر بن المهلب^(٥٨٨):

وَجَدْتُمْ بَيْنَكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ ... وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبَهُ

ورد في (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين)^(٥٨٩)، وتكرر في (باب في الاعتراض)^(٥٩٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين تفسير (أخ) على أفعال فقال: الآخاء.

ففي الباب الأول أورد ابن جني في معرض حديثه عن التاء في (بنت وأخت) هل هي علامة للتأنيث أم لا؟ وقد نقل لنا قول سيبويه في هذه التاء حيث قال: ((وذلك كقول صاحب الكتاب -في غير موضع- في التاء من (بنت وأخت) إنها للتأنيث وقال أيضًا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون الفاء... والباقي كله مفتوح... فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عفريت، وملكوت) وجب أن تحمل قوله فيها إنها للتأنيث على المجاز وإن يتأول ولا يحمل القولان على التضاد^(٥٩١)، ثم ذكر وجه الجمع بين قولي سيبويه فقال:

^(٥٨٧) (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين الدماميني: ١٥٨/١)

^(٥٨٨) ينظر: الخصائص: ٢٠٢/١، ٣٣٩. وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٢٧/٤، وينظر: الشاطبي: ١٥٢/١

^(٥٨٩) ينظر: الخصائص: ٢٠١/١-٢٠٩

^(٥٩٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/١-٣٤

^(٥٩١) الخصائص: ٢٠١/١. وينظر: الكتاب: ٣٦٢/٣

((وجه الجمع بين القولين أنّ هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنّها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنّها للتأنيث ألا ترى أنّك إذا ذكّرت قلت: (ابن)، فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: (ابنة)، فلما ساوقت تاء (بنت) تاء (ابنة) وكانت تاء (ابنة) للتأنيث قال في تاء (بنت) ما قال في تاء (ابنة) وهذا من أقرب ما يسمح به في هذه الصناعة))^(٥٩٢)، ثم ينقل لنا ابن جني رأي أبي علي الفارسي في ذلك أيده في ما ذهب إليه قال: ((قال أبو علي-رحمه الله-: ليست (بنت) من (ابن) كـ(صعبة من صعب) إنما تأنيث (ابن) على لفظ (ابنة) والأمر على ما ذكر))^(٥٩٣)، ثم رأى أنّ (بنت وأخت) الصيغة فيهما علامة لتأنيثهما لأنّ أصلهما (فعل) (بنو، أخو) والدليل تكسيرهم على (أفعال) فقالوا: (ابناء وآخاء) وقد ورد ذلك في قول بشر بن المهلب:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ ... وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبِهِ

فلما عدّلا عن (فعل) الى (فعل) و(فعل) أبدلت اللام تاء فأصبحت (بننا وأختا) وهذا التحول وهذه الصيغة علم لتأنيثهما لأنّك إذا هجرت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة فتقول في الإضافة: (بنوي وأخوي)^(٥٩٤)، إذن لفظ (بنت وأخت) مؤنثة بالصيغة وليس باللفظ وكما وضحنا رأي سيبويه الذي نقله ابن جني وأنّ في تأنيث هاتين اللفظتين قولين وقد ذكر ابن جني في بداية الباب بعد ذكر العنوان ((وذلك عندنا على أوجه، أحدهما: أن يكون أحدها مرسلًا والآخر معللاً فإذا اتفق ذلك كان المذهب الآخذ بالمعلل ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل))^(٥٩٥)، والملاحظ أنّ مذهب سيبويه الأول مرسل والثاني معلل.

^(٥٩٢) الخصائص: ٢٠١/١

^(٥٩٣) المصدر نفسه: ٢٠٢/١. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي: ١٨٨-١٨٧/٣

^(٥٩٤) ينظر: الخصائص: ٢٠٢/١

^(٥٩٥) الخصائص: ٢٠١/١

وتكرر في (باب في الاعتراض) ولا يوجد فيه شيء من الاعتراض ولكن ابن جني يستدل به بعد تطرقه للاعتراض بين المضاف والمضاف اليه لأن لفظة (أخا) وردت في القول الذي نقله عن سيبويه^(٥٩٦)، حيث يقول: ((ومن ذلك مسألته: لا آخا- فأعلم- لك، فقله: فأعلم اعتراض بين المضاف والمضاف اليه كذا الظاهر وأجاز أبو علي- رحمه الله- أن يكون (لك) خبرًا ويكون (أخا) اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف كقولك: لا عصا لك ، ويدل على صحة هذا القول إنهم قد كسروه على (أفعال) وفأوه مفتوحة فهو إذن (فَعَلٌ) وذلك قولهم: آخ وآخاء فيما حكاه (يونس))^(٥٩٧).

-الشاهد السابع والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول ابن قيس الرقيات^(٥٩٨):

لا بَارِكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ

ورد في (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا)^(٥٩٩)، وتكرر في (باب فيما يُراجع من الأصول مما لا يراجع)^(٦٠٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الغَوَانِي)، اجراه مجرى الصحيح وهو مُعْتَل الأصل.

ففي الباب الأول وضَّحَ ابن جني حقيقة ما وراء بعض الأصول فيرى أنَّ بعض المواضع كثيرة الإيهام ولا حقيقة تحتها وأنَّ الأصول على ضرب، فمنها ما لا

^(٥٩٦) ينظر: الكتاب: ٢٨٠/٢

^(٥٩٧) الخصائص: ٣٣٩/١. وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٠٨/٦

^(٥٩٨) ينظر: الخصائص: ٢٦٣/١، ٣٤٩/٢. وينظر: ديوان عبيد الله بن قيس: ٧١

^(٥٩٩) ينظر: الخصائص: ٢٥٧/١-٢٦٥

^(٦٠٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/٢-٣٥٤

يمكن النطق به أصلاً مثل ما اجتمع فيه ساكنان نحو: (سماء ومبيع ومصوغ) وغيرهما، ومنها ما يمكن النطق به لكنه رُفِض وتُرك بسبب ثقله ولكن بعض الأحيان قد يأتي بعضه شاذاً منبهاً على أصله ودليل على حاله الأول ومنه بيت الشاهد:

لا بَارِك الله في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ

فقد أجرى ياء المنقوص وعاملها معاملة ما كان صحيح الآخر، والكثير من المسائل التي خرجت مُنبه على الأصل الذي كانت عليه وهُجرت بسبب ثقلها وإن كان النطق بها ممكناً غير متعذر^(٦٠١)، فهنا نزل لفظة (الغواني) في تقدير الحكم منزلة الصحيح الآخر فأجرى آخره مجرى ما كان صحيح الآخر فحركها بالكسر لأنَّ قبلها حرف جر، والأصل أنَّها معتلة الآخر اسم منقوص وإذا أردنا وصله بما بعده فتحنا آخره.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنَّ الأصول المنصرف عنها نوعان: الأول إذا احتاج إليه أرجعه، والآخر لا يمكن إرجاعه لأنَّ العرب انصرفت عنه ولم تستعمله فالأول من هذا: الصرف الذي قد يفارق الاسم لأنَّه يضارع الفعل فمتى احتجت إلى صرفه جاز لك أن تصرفه، ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله:

لا بَارِك الله في الغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ

حيث أجراها مجرى ما كان صحيحاً من الأسماء^(٦٠٢)، ويرى المبرد أنَّ الشاعر يجوز له صرف ما لا ينصرف لأنَّ الأصل في الأشياء أن تُصرف^(٦٠٣) فهذا أصل التقاء الشاهد بعنوان الباب حيث وجه منه الأصل المتروك في المعتل فقوله:

(٦٠١) ينظر: الخصائص: ٢٥٧/١، ٢٦٢-٢٦٣

(٦٠٢) ينظر: الخصائص: ٣٤٩/٢

(٦٠٣) ينظر: المقتضب: ١٤٢/١

(الغواني)، فتح الياء فيه هو ما يُعرف بتصحيح المعتل ويجوز في الشعر فقط ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجر للضرورة ف (الغواني) حكم الياء فيها أن تفتح في موضع الجر إذا وقعت في اسم لا ينصرف ولكن إذا اضطر الشاعر الى صرف ما لا ينصرف حركها في موضع الجر بالكسر ونونها كما يفعل في الصحيح فاجراها مجرى غير المعتل^(٦٠٤).

-الشاهد الثامن والعشرون

ما رواه ابن جني من قول العجاج^(٦٠٥):

فَكَرَّ فِي عُلْقَى وَفِي مُكُورٍ

ورد في (باب في عكس التقدير)^(٦٠٦)، وتكرر في (باب في سقطات العلماء)^(٦٠٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (علقى)، غير مصروفة للتأنيث.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أننا قد نعتقد حكماً لأمر من الأمور ثم نرى فيما بعد أن له حكماً آخر فمن ذلك الحكاية التي رواها ابن جني عن أبي عبيدة وهو قوله: «ما رأيت أطرف من أمر النحويين يقولون إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث وهم يقولون: علقاة» ففي (علقى) علامة التأنيث الألف المقصورة وعندما قلبنا إلى علقاة أصبحت التاء هي علامة التأنيث والالف تحولت للإلحاق في باب (جعفر) ولم تَبْقَ على حالها علامة تأنيث فيقول من لا يعرف هذا إن علامتي

^(٦٠٤) ينظر:الأصول في النحو: ٤٤٣/٣

^(٦٠٥) ينظر:الخصائص: ٢٧٣/١، ٢٧٥، ٣١٢/٣. وينظر:ديوان العجاج: ٢٣٦، وفيه فَحَطَّ بدل: فَكَرَّ، وقد نسبته ابن جني في الباب الثاني لـ رؤية بن العجاج والصواب هو للعجاج وليس لابنه.

^(٦٠٦) ينظر:الخصائص: ٢٧٣/١-٢٨٠

^(٦٠٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٨٥-٣١٢

التأنيث قد اجتمعتا في مكان واحد^(٦٠٨)، فهذا وجه الاستشهاد بالشعر ووجه ارتباطه بعنوان الباب، ثم ينقل لنا رَد أبي عثمان على أبي عبيدة فيقول: ((قال أبو عثمان: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا وذلك أن من قال: (علقة) فالألف عنده للإلحاق بباب (جعفر) كالف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول كما كان عليه وجعل الألف للتأنيث إذا فقد التاء))^(٦٠٩).

أما تكراره في الباب الثاني فيعده ابن جني سقطة من سقطات أبي عبيدة فيما رواه عنه المازني ((قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا، وذلك أن من قال "علقة" فالألف عنده للإلحاق بباب (جعفر) كالف "أرطى" فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الألف للتأنيث فيما بعد فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث وللتأنيث إذا فقد التاء))^(٦١٠)، وهذا وجه الاستشهاد به بهذا الباب.

-الشاهد التاسع والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٦١١):

قَدْ دَرَدَبْتُ وَالشَّيْخَ دَرَدَبِيْسُ

ورد في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)^(٦١٢)، وتكرر في (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)^(٦١٣).

^(٦٠٨) ينظر: الخصائص: ٢٧٣/١

^(٦٠٩) المصدر نفسه: ٢٧٣/١

^(٦١٠) المصدر نفسه: ٣١٢/٣. وينظر: الدر المصون: ٤٧٤/٣

^(٦١١) ينظر: الخصائص: ٥٧/٢، ١٤٨. ورد دون نسبة، ينظر: تهذيب اللغة: ١٠٦/١٣، وينظر: المخصص: ٦٦/١

^(٦١٢) ينظر: الخصائص: ٥٧-٤٦/٢

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (دردبت) و(دردبيس).

ففي الباب الأول يرى ابن جني ((أنّ تزامم الرباعي مع الخماسي قليل وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً فلماً قلّاً قلّ ما يعرض من هذا الضرب))^(٦١٤)، ف(دردبت) رباعي يعني أصله: (دَرْدَب) والتاء فيه للتأنيث و(دَرْدَبِيس) خماسي أصله: (دَرْدَبِيس) والياء زائدة، وأنت تلاحظ اشتراك اللفظتين بالحروف نفسها مع زيادة السين في (دردبيس) وهذا من تداخل الأصل الرباعي والخماسي وهو محل ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ثم بيّن أنّه لا يستبعد أن يكون الأصلان يرجعان إلى جذر واحد فقال: ((ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن يبني من: (دردبيس) فعلاً محذوف خامسه كما أنّه لو بُني من: (سفرجل) فعلاً عن ضرورة لقال: (سَفْرَج))^(٦١٥)، فجعله رباعياً والأصل: (سَفْرَجَل) فحذف حرفه الخامس استثقالاً.

أما تكراره في الباب الثاني ففي هذا الباب وَضَحَ ابن جني اقتراب الأصلين الثلاثين أو أحدهما ثلاثي والآخر رباعي أو الرباعي والخماسي لاقتراب معانيهما مثل: دردبت، ودرديس^(٦١٦)، وجاء بأمثلة على ذلك ثم استشهد بقول الشاعر:

قَدْ دَرْدَبْتُ وَالشَّيْخُ دَرْدَبِيسُ

فإذا كان(دردب) قد تصاقب مع (دردبيس) في اللفظ بمعنى اقتربا من بعضهما في اللفظ فإن معناها ايضاً متصاقب لاسيما إذا ما عرفنا أنّ من معاني (الدردب) الخضوع والذل^(٦١٧)، و (الدرديس) من معانيها أنّها خرزة سوداء تَتَحَبَّبُ بِهَا المرأة

(٦١٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧/٢-١٥٤

(٦١٤) المصدر نفسه: ٥٧/٢

(٦١٥) المصدر نفسه: ٥٧/٢

(٦١٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٨/٢

(٦١٧) ينظر: لسان العرب(دردب): ٣٧٥/١

إلى زَوْجِهَا و تأخذ بها النساء والرجال^(٦١٨)، وفي هذا الفعل ما فيه من جذب
واخضاع للآخر من أجل تحقيق المآرب ولذا ترى المعنيين قد تقاربا ف(دردب
ودردببس) تصاقب فيهما اللفظ لتصاقب معنييهما.

-الشاهد الثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر: ^(٦١٩)

أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ غَيْرَ لُونِهِ كَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصِرِ

ورد في باب (في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)^(٦٢٠)،
وتكرر في (باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف)^(٦٢١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله (الأعصر) بدل (يعصر) حيث أبدل الهمزة
من الياء والأصل فيه الهمز.

ففي الباب الأول يرى صاحب الخصائص أنه أبدل الهمزة من الياء؛ لأنهما من
مخرجين متقاربين^(٦٢٢)، وصحَّ الإبدال بينهما لأنهما متقاربان في مخرجيهما وهو
موطن ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ولم يبدل (الواو) لبعد مخرج الواو عن الياء
ومخرجه من بين الشفتين^(٦٢٣).

أمّا تكراره في (باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف) فيرى ابن جني أن ممن يُسأل
عن سبب كثرة الواو مثل: (وعد، ووزن، وورد، ووقع، ووضع، ووفد) الواو فاءً

^(٦١٨) ينظر: المصدر نفسه(دردبس): ٨١/٦.

^(٦١٩) ينظر: الخصائص: ٨٨ / ٢، ١٨٥/٣، هو أعصر بن سعد .ينظر: طبقات فحول الشعراء : ٣٣/١، والشعر
والشعراء : ١٠٦/١.

^(٦٢٠) ينظر: الخصائص: ٨٤/٢- ٩٠.

^(٦٢١) ينظر: المصدر نفسه : ١٨٨-١٨٠/٣.

^(٦٢٢) ينظر: ٨٨/٢.

^(٦٢٣) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب : ٦٧٨ - ٦٧٩.

وهو في الموضع نفسه وقلة الخفيف وهو الياء من نحو: (يمن، ويسر) وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ويرجع سبب ذلك لأنّ الواو متى انضمت أو انكسرت بإمكانك قلبها همزة من نحو قوله: (أُعد وأجوه وإسادة وإفادة) فتارة يتغير وتارة يبقى على أصله، أما الياء فإذا وقعت أولاً انضمت أو انكسرت فلم تُقلب لا همزة ولا غيرها، أما قوله: (باهلة بن أعصر ويعصر) فهمزته هي الأصل والياء في (يعصر) بدل من الهمزة والدليل على ذلك قول الشاعر :

ابني إنّ أباك غير لونه كرّ الليالي واختلاف الأعصر

فالهمزة هنا هي الأصل والياء بدلٌ منها^(٦٢٤).

-الشاهد الحادي والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٦٢٥) :

إني امرؤ من بني خُزَيْمَة لَا ... أحسن قتو المُلُوك و الحفدا

ورد في (باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر)^(٦٢٦)، وتكرر في (باب

في زيادة الحرف عوضاً عن آخر محذوف)^(٦٢٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: ((قتو وهي مُفَعَّل من القَتو وهو المراعاة والخدمة))^(٦٢٨).

^(٦٢٤) ينظر: الخصائص : ١٨٤/٣-١٨٥

^(٦٢٥) ينظر: المصدر نفسه : ١٠٦ / ٢ ، ٣٠٥، لم أعثر على نسبته ، وينظر : أساس البلاغة : ٥٣ / ٢ ، ولسان العرب : (قتا) : ١٦٩ / ١٥ .

^(٦٢٦) ينظر الخصائص : ١٠٥ / ٢ - ١٠٩ .

^(٦٢٧) ينظر : الخصائص : ٢٨٧ / ٢ - ٣٠٨ .

في الباب الأول جاء به شاهدًا على معنى المراعاة (قتو الملوك) يعني مراعاة الملوك والشاهد في ((قول يزيد بن الحكم أنشدني أبو علي وقرأته في القصيدة عليه:

تبدل خليلًا بي كشكلك شكله ... فإني خليلًا صالحًا بك مُقتوي^(٦٢٩).

(مقتوي) على مذهب الكوفيين فإنهم لا يفرقون في المعتل بين اسم الفاعل والمفعول في باب (افعلّ) و(افعالّ) إذا ضعّف فيه حرف العلة، على مذهب الكوفيين يتفق المصاير (مقتو) اسم فاعل واسم مفعول في الوقت نفسه على الرغم من اختلاف المصادر^(٦٣٠)، وهو المعني بعنوان الباب.

أمّا تكراره في الباب الثاني فقد تكرر وجاء به معضدًا لمعنى بيت سابق وقع الشاهد فيه وهو زيادة الحروف والشاهد في البيت السابق وهو قول التغلبي:

متى كنّا لأمك مقتوينا

وكان الأجدر أن يقول: (مقتين) بدون واو، ثم جاء ببيت الشاهد ليعضد المعنى لا غيره^(٦٣١).

-الشاهد الثاني والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول رؤبة^(٦٣٢):

^(٦٢٨) ينظر : المصدر نفسه: ١٠٦ / ٢.

^(٦٢٩) ينظر : المصدر نفسه: ١٠٦ / ٢.

^(٦٣٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٦ / ٢ - ١٠٧.

^(٦٣١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٥ / ٢.

^(٦٣٢) ينظر: الخصائص: ٤٨٧/٢، ٢١٧/٣. وينظر: ديوان رؤبة بن العجاج: ١٦٠، عجزه: وبعض اعراض الشجون الشجن

ما بالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

ورد في (باب في أضعف المعتلين)^(٦٣٣)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفاتنة للكتاب)^(٦٣٤).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (العَيْن) مفتوح العين.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ أضعف المعتلين هو اللام وقد أجروا العين في الاعتلال مجرى اللام حيث خصوها بالبناء والمشهور في ما كان عينه حرف علة أنّ يأتي على وزن (فِيْعَل) بكسر العين مثل: (سَيِّد ومَيِّت) وما كان صحيح العين أنّ يأتي على (فِيْعَل): (حَيِّق وصيرف) إلا أنّ موطن الشاهد (عَيْن) قد جاء مجيء الصحيح فإذا قيس معتل العين بمعتل اللام يبين لنا ضعف معتل اللام قياساً بمعتل العين (يدلك على ذلك قولهم في تكسير فاعل مما أعتلت لأمه: إنّه يأتي على فُعَلَه نحو (قاضٍ وقضاة وغازٍ وغزاة وساعٍ وسعاة) فجاء ذلك مخالفاً للصحيح الذي يأتي على فَعَلَة نحو: (كافر وكفرة وبارٍ وبررة) هذا ما دام المعتل من فاعل لأمه؛ فإن كان معتله العين فإنه يأتي مأثي الصحيح على فَعَلَة، وذلك نحو: (حائك وحَوَكة، وخائن وخَوَنة، وخانة، وبائع وباعة، وسائد وسادة) أفلا ترى كيف اعتدّ اعتلال اللام فجاء مخالفاً للصحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين؛ لأنّها لقوتها بالتقدم لحقت بالصحيح^(٦٣٥)، وبذلك يظهر لك أنّ أضعف المعتلين هو اللام والعين أقوى منها فعُوملت (العَيْن) المعتلة العين معاملة الصحيح.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني ((أنهم حملوه على فَيْعَل مما اعتلت عينه وهو شاذ وأوفق من هذا عندي أنّ يكون (فُوعلاً) او (فَعُولاً) حتى يرتكب شذوذه وكأن الذي سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه أيضاً قد روي (العَيْن) بكسر

^(٦٣٣) ينظر: الخصائص: ٤٨٦/٢-٤٨٩

^(٦٣٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٣-٢٢١

^(٦٣٥) ينظر: الخصائص: ٤٨٦/٢-٤٨٨

العين))^(٦٣٦)، ويرى سيبويه ((إنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك؛ ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فيعلاً))^(٦٣٧) ويروي بالفتح والكسر فعلى رواية الفتح يكون على معنى السقاء لأنه (فيعلاً) لا يكون للمؤنث إلا بالهاء أما رواية الكسر فيكون صفة ل (الشعيب) لأن (فيعلاً) قد يكون للمؤنث كما في قوله تعالى: ﴿بَلَدَةٌ مَيَّنًا﴾^(٦٣٨) حملاً على معنى الصفة^(٦٣٩).

-الشاهد الثالث والثلاثون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٦٤٠):

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ ... لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الظُّنْبَ

ورد في (باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه)^(٦٤١)، وتكرر في (باب في الامتناع من نقض الغرض)^(٦٤٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أندية) جمع ندى على غير القياس وقياسه أنداء.

^(٦٣٦) المصدر نفسه: ٢١٧/٣-٢١٨

^(٦٣٧) سيبويه: ٣٦٦/٤

^(٦٣٨) الفرقان: ٤٩

^(٦٣٩) ينظر: المخصص: ١٣٣/٥

^(٦٤٠) ينظر: الخصائص: ٥٤٠، ٢٤٠، انشد فيه الشطر الاول فقط. هو لـ مرة بن محكان ، ينظر : المخصص ٤٠١/٩، وينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ٤٠١/٩

^(٦٤١) ينظر: الخصائص: ٥٣/٣-٥٨

^(٦٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٤/٣-٢٤٣

ففي الباب الأول ذكر ابن جني في بداية الباب ((هذا باب ظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيح واقع؛ وذلك نحو قولهم: القَوْد والحَوَكَة، والخَوَنَة وِرْوَع وحَوْل، وعور و عوز، لوز وشول؛ قال:

شاوِ مشل شُلُول شُلْشَل شُول

وتلخيص هذه الجملة أنّ كل واحد من هذه الأمثلة قد جاء مجيئاً مثله مقتضٍ للإعلال، وهو مع ذلك مصحح، وذلك أنّه قد تحركت عينه، وهي معتلة وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألفاً، كـ(باب، ودار، وعاب، وناب، ويومٍ راح، وكبشٍ صافٍ) إلا أن سبب صحته طريف، وذلك أنّهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأن (فَعَلًا) (فَعَال) وكأن (فَعِلًا) (فَعِيل))^(٦٤٣)، أي أنّهم في بعض الأحوال أجروا فتحة العين مجرى حرف اللين فقد كسّروا (ندى) على (اندية) وندى بزنة (فَعَل) أجروه مجرى (فَعَال) فقالوا: (ندى واندية) مثل: (غذاء واغذية) وعليه قالوا: باب و ابوبة وخالٍ واخولة^(٦٤٤)، فحركة العين التي هي سبب الإعلال أصبحت سبباً للتصحيح وهذا لأنّه جاء مقتضٍ للإعلال وهو صحيح لأنّ عينه متحركة وهي معتلة وقبلها فتحة^(٦٤٥)، وهو موطن ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني أنّه كَسَر (نَدَى) على (نَدَاء) كـ(جبل وجبال) ثم كسرهما على اندية كـ(رداء واردية) وقيل أجازوا ذلك لأنّه لا ينكر أن يكون جمع أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة وهو ما يعرف باختلاف المعنيين لاختلاف اللفظين، أو قد يكون كسرهما على (نداء) لأنّها جاءت على مثال الآحاد فعندما جاءت كذلك اجراها مجرى الآحاد فجاز تكسيرها لأنّها

^(٦٤٣) المصدر نفسه: ٥٣/٣-٥٤

^(٦٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤/٣-٥٥

^(٦٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤/٣

جاءت على الآحاد فكما كسروا الواحد كسروا ما قاربه من الجمع^(٦٤٦)، فهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب إذ إنه في هذا الجمع لم ينقض الغرض والصورة التي ينبغي أن يكون عليها.

ويرى المبرد أنهم قالوا في تفسيره قولان: ((قال بعضهم هو جمع على غير واحد مجازه مجاز الاسم الموضوع على غير الجمع نحو (ملاح وليالي)... لأن (ليلة) فعلة ولا تجمع على ليالي... والآخر قالوا: إنما أراد جمع (ندی) أي ندى القوم الذي يقيمون فيه فيضيفون ويفخرون... فإنما تستدل على المقصور بنظائره))^(٦٤٧)، أما السيرافي فيرى أنه ((فيه ثلاثة أوجه منهم من يقول: (أندية) جمع نديّ وهو المجلس الذي يجتمعون فيه ليتحاضوا على اطعام الفقراء، ومنهم من يقول: إنه جمع (ندی) على نداء كما قالوا: جمل وجمال وجبل وجبال ثم جمع (فعال) على (افعله) ومنهم من قال: إنه شاذ وإذا رأيت الواحد على (فعله) أو (فعله) ثم جمع مكسرًا كان الجمع مقصورًا لأن (فعله) يجمع على (فعل) و (فعله) يجمع على (فعل) و (فعل) نظيره لأن قبل آخره فتحة وذلك كقولك: عروة وعرى وفرية وفري))^(٦٤٨).

-الشاهد الرابع والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٦٤٩):

إذا نَزَلَ الاطْيَافُ كَانَ عَذُورًا ... على الحيّ حتّى تستقل مَراجِلُه

^(٦٤٦) ينظر: الخصائص: ٢٤٠/٣-٢٤١

^(٦٤٧) المقتضب: ٨٢/٣

^(٦٤٨) السيرافي: ٢٧٣/٤

^(٦٤٩) ينظر: الخصائص: ١٢٢/٢، ٢٠٧ هو لـ زينب بنت الطرية ترثي أخاها يزيد، ينظر: جمهرة اللغة : ٦٢/١

ورد في (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)^(٦٥٠)، وتكرر في (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)^(٦٥١).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (عذّورا) على وزن: فعول يعني ما جاء على وزن (فعول) مثل: (ضرور و عذور) في الشاهد الشعري و(كروّس و عطود)، هذه الأمثلة التي ذكرها ابن جني وإن اختلفت مبانيها لأنّ أصولها من (عذر، حذر، كرس، عطر) إلا أنّها تتلاقى في المعاني فكُلّها تدلُّ على الشدة والقوة^(٦٥٢)، وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما الشاهد في الباب الثاني فهو قوله: الاضياف، فقد (جاءَ بزنة (أفعال) أي بلفظ القلة ومعناها... وهذا مدح فقد أوردتها بصيغة جمع القلة وأراد بها الكرم والضيافة الكثيرة بقرينة (مراجله) ((لأنّه إذا قرى الاضياف وهم قليلون بمراجل الحي أجمع فما ظنك به لو نزل به الاضياف الكثيرون))^(٦٥٣)، إذن ورد الاضياف القليلون ومع ذلك كان الكرم كثيراً فجاء الكثير مع القليل كما قد يأتي مع الكثير وهذا هو موطن ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الخامس والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول لبيد^(٦٥٤):

يَا عَيْنَ هَلَّا بِكَيْتِ أَرَبَدَ إِذْ ... قَمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبَدٍ

^(٦٥٠) ينظر: الخصائص: ١١٥/٢-١٣٥

^(٦٥١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٣/٢-٢١٢

^(٦٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢/٢

^(٦٥٣) المصدر نفسه: ٢٠٨/٢

^(٦٥٤) ينظر: الخصائص: ٢٠٧/٢، ٣٢١/٣. ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٣٤

ورد في (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)^(٦٥٥)، وتكرر في (باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٦٥٦).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (الخصوم)، فقد جاء مصدرًا مجموعًا على صورة الصفة وكان الأصل أن يأتي مفردًا لأن المصدر يدل على الأفراد والتنثنية والجمع وعلى المذكر والمؤنث على السواء ولا داعي لإلحاقه علامة المؤنث أو الجمع أو المثنى فأصله الأفراد ولكن في بعض الأحيان يتصرف في هذا الأصل لقوته فجُمع فانتقض الأصل الذي تُبنى عليه المصادر^(٦٥٧)، وهو وجه ارتباط البيت بعنوان الباب؛ وعقب عليه الهروي (٤٣٣هـ) بقوله: ((وقد ثنوا الخصم أيضًا وجمعه فقالوا: (خصمان وخصوم) فيه وإنما فعلوا ذلك لأنه قد كثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصدر ودخل في باب الأسماء والصفات وكذلك نظائر في المصادر التي وصف بها))^(٦٥٨).

أما تكراره في الباب الثاني فقال: ((يرثي أربد بن قيس بن جزء وكان أخا لبيد لأمه، وقد وفد على الرسول -في عام الوفود- مع عامر بن الطفيل وجابر بن سلمى بن مالك، فعرض الرسول عليهم الإسلام فلم يسلموا، وفي عودتهم توفي عامر بالطاعون، وأصاب أربد صاعقة فأحرقته))^(٦٥٩)، وكان أربد أخا لبيد من الرجال الذين يشهد لهم بالشهامة والثبات في المواطن الملحة ولكنه مات بعد أن ضربته صاعقة فأراد أن يقول: (يا عين ابكِ أربد) فهو يذكره في كل حال، في حال الخلوة والخفيضة وفي حال الشدة، وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب .

^(٦٥٥) ينظر: الخصائص: ٢٠٣/٢-٢١٢

^(٦٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٣-٣٢٢

^(٦٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٦/٢-٢٠٩

^(٦٥٨) اسفار الفصيح: أبو سهل للهروي: ٥٦٠/١

^(٦٥٩) ديوان لبيد : ٣٣-٣٤

-الشاهد السادس والثلاثون

ما أورده ابن جني من إنشاد ابن الاعرابي^(٦٦٠):

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاهُ حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَاهُ

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

ورد في (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)^(٦٦١)، وتكرر الشطر الثاني منه فقط في (باب في حذف الهمز وإبداله)^(٦٦٢).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (ليلاه) فهذه اللفظة قد جاءت على أصلها المتروك وقد استغنى عن هذه اللفظة بلفظة (ليلة) وعليها جاءت (ليالٍ) وينقل لنا ابن جني قول سيبويه في ذلك حيث يرى سيبويه أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصبح المستغنى عنه مُسْقَطًا من كلامهم، من ذلك استغناؤهم بـ (لمحة) عن (لمحة) وعليها كُسرت (ملاح)، وبـ (شبه) عن (مشبه) وعليها جاءت (مشابه)، وبـ (ليلة) عن (ليلاه) وعليها جاءت (ليالٍ)، ثم أورد الأبيات المستشهد بها وجعلها من الشاذ لأنه قد استغنى (بليلة) عن (ليلاه) وهذا هو أصل التقاء الشاهد بعنوان الباب^(٦٦٣).

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه: (راه)، وهي من: (راءه) قد حُذفت الهمزة منه ويقول ابن جني عن هذا الباب: ((قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا وكلاهما غير مقيس عليه إلا عند الضرورة فإن قلت: فهلا قست على ما جاء

^(٦٦٠) ينظر: الخصائص: ٢٦٨/١، ١٥٣/٣ ذكر فيه فقط قوله: حتى يقول من رآه قد راه. وينظر: المخصص:

٣٨٧/٢. ولسان العرب (ليل): ٦٠٨/١١

^(٦٦١) ينظر: الخصائص: ٢٦٧/١-٢٧٢

^(٦٦٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥١/٣-١٥٦

^(٦٦٣) ينظر: الخصائص: ٢٦٧/١-٢٦٨. وينظر: الكتاب: ٢٧٥/٣

منه في النثر لأنه ليس موضع اضطرار؟ قيل: تلك مواضع كثر استعمالها فعرفت أحوالها^(٦٦٤)، ثم ذكر أمثلة كثيرة منها شاهد الكلمة المتحدث عنها^(٦٦٥)، وهو أصل حمل الشاهد على عنوان الباب، ويرى ابن السراج أنَّ (راه) من: (راءه)، مثل: (راءه) من: (راءه)^(٦٦٦)، ويرى أبو علي الفارسي في كلمة (راه) أنها ((قد قلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام في (رأى) فقالوا في (رأه): (راءه)... ومن قال: (راء)، فقلب قال في الفعل المبني للمجهول (رُيء) مثل (بُيع) لأنَّ الياء قد وقعت في موضع العين))^(٦٦٧)، وذكر الرضي الاسترأبادي تعليقاً على حذف الهمزة في هذه الكلمة فقال: فقله: (رأه) قد حذفت الهمزة من الفعل وهي عين الفعل^(٦٦٨)، ونقل ابن منظور قول بعضهم: ((وقيل: إنما هي الروية بغير همز ثم قالوا: (رواً) فهمزوه على غير قياس))^(٦٦٩)، وقد نقل لنا صاحب اللسان قول صاحب الصحاح في (راه) حيث قال: ((وفي الصحاح أنَّ الروية جرت في كلامهم غير مهموزة))^(٦٧٠).

-الشاهد السابع والثلاثون-

ما أورده ابن جني من إنشاد أبي علي الفارسي^(٦٧١):

أبى جوده لا البخل واستعجلت به ... نَعَم مِنْ فَتَى لا يَمْنَعُ الْجُوعُ قَائِلَهُ

^(٦٦٤) الخصائص: ١٥١/٣

^(٦٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢/٣-١٥٤

^(٦٦٦) ينظر: الأصول في النحو: ٦٠/٣

^(٦٦٧) المسائل الحلبيات: ٤٧-٤٨

^(٦٦٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٣/٤

^(٦٦٩) لسان العرب (رواً): ٩٠/١

^(٦٧٠) المصدر نفسه (رواً): ٩٠/١. وينظر: الصحاح: ٥٤/١

^(٦٧١) ينظر: الخصائص: ٣٧/٢، ٢٨٥. ورد دون نسبة. ينظر: معاني القرآن: للاخفش: ٣٢١/١، وينظر:

ورد في (باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟)^(٦٧٢)، وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(٦٧٣).

الشاهد فيه في الباب الأول توضيح جذر (نَعَمْ) وكيف تتابعت الألفاظ التالية التي أخذت من لفظه فقد ساقه مثلاً لما يعتقد من أنَّ جميع تصرفات (ن ع م) مأخوذ من (نَعَمْ) وجوابه عن ذلك ((النِّعْمَةُ والنَّعْمَةُ والنِّعَمِ والتَّعِيمِ ونِعْمْتُ به بالآ وتَنَعَّمَ القوم والنُّعْمَى والنِّعْمَاءُ وأنعمت به له وكذلك البقية وذلك إِنَّ (نَعَمْ) أشرف الجوابين وأسرهما للنفس وأجلبهما للحمد و(لا) بضدها))^(٦٧٤)، ثم ساق مثلاً وأعقبه بشاهدنا المتحدث عنه وهو قوله:

أبى جُودَه لا البُخل واستَعَجَلت به ... نَعَمْ مِنْ فَتَى لا يَمْنَعُ الجُوعُ قَائِلَه

ثم استطرده قليلاً ورجع إلى (نَعَمْ) مرة أخرى فقال: ((ثم لنعد إلى ما كنا عليه من أنَّ جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نَعَمْ) لما فيها من المحبة للشيء والسرور به ف(نَعِمْتُ الرجل) أي قلت له: نَعَمْ فنعم بذلك بالآ، كما قالوا: (بَجَلْتَهُ) أي قلت له: بَجَلُ أي حَسْبُكَ حيث انتهيت فلا غاية من بعدك، ثم اشتقوا منه الشيخ البَجَالُ والرجل البَجِيل ف(نَعَمْ وَبَجَل) كما ترى حرفان وقد أُشتق منهما أحرف كثيرة))^(٦٧٥)، وكما ترى فإنَّ محل الاستشهاد بالبيت وتوضيح ابن جني له يدل على أنَّ لألفاظ اللغة اصولاً قد تكون أسماءاً أو أفعالاً أو حروفاً وأخذ بعضها من بعض وقد تتابعت وتلاحقت في أوقات تالية وهذا هو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني للحديث عن (لا) الزائدة حيث أورد ابن جني شاهدين شعريين فيهما (لا) زائدة ثم أنشد بعدهما قوله:

^(٦٧٢) ينظر: الخصائص: ٢/٣٠-٤٢

^(٦٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٧٥-٢٨٦

^(٦٧٤) المصدر نفسه: ٢/٣٧

^(٦٧٥) الخصائص: ٢/٣٩

أبي جُودَه لا البُخل و استعجَلت به ... نَعَمْ مِنْ فَتَى لا يَمْنَع الجُوعَ قَانِلَه

وعقب عليه بقوله: ((فهذا على زيادة (لا) أي: أبي جوده البخل))^(٦٧٦)، ثم قال: ((وزيادة الحروف كثيرة وإن كانت على غير قياس))^(٦٧٧)، وهذا وجه الاستشهاد بالبيت ووجه ارتباطه بعنوان الباب؛ وقد رأى في (لا) هذه رأياً آخر قد جَوَز فيه ((أن تكون (لا) منصوبة الموضع بـ(أبي) و (البخل) بدل منها))^(٦٧٨)، ((وزعم يونس أن أبا عمرو كان يجر (البخل) ولا يجعل (لا) مضافة إليه وأراد: (أبي جوده) (لا) التي للبخل لان (لا) قد تكون للجود والبخل لأنه لو قال له: (امنع الحق) أو (لا تعط المساكين) فقال: لا، كان هذا جوداً منه))^(٦٧٩)، ويرى ابن الانباري أن في (لا) هذه أربعة أقوال:

((الأول: هي مؤكدة للكلام؛ والمعنى: أبي جوده البخل وهي منصوبة بـ(أبي))^(٦٨٠)

((الثاني: هي مضافة إلى البخل، وكان أصحاب هذا القول يروون البيت: (أبي جوده لا البخل) على معنى كلمة البخل))^(٦٨١).

((الثالث: أن تكون (لا) منصوبة بـ(أبي) غير مضافة إلى (البخل) وينصب (البخل) على الترجمة عن (لا) كما تقول: رأيت بكرة أبا محمد))^(٦٨٢).

^(٦٧٦) المصدر نفسه: ٢٨٦/٢

^(٦٧٧) المصدر نفسه: ٢٨٦/٢

^(٦٧٨) المصدر نفسه: ٢٨٦/٢

^(٦٧٩) معاني القرآن: للاخفش: ٣٢٦/١

^(٦٨٠) الاضداد: ٢١١

^(٦٨١) المصدر نفسه: ٢١١

^(٦٨٢) المصدر نفسه: ٢١٢

((الرابع: (أبي جوده لا البخل)، على أن تنصب (لا) بـ(أبي) ويرتفع (البخل) بإضمار (هو) كما تقول: مررت بعبده الله أخوك، وأنت تريد: هو أخوك))^(٦٨٣).

-الشاهد الثامن والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر:^(٦٨٤)

فَأَوْ لِدُكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَّرْتُهَا ... وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ دُونَهَا وَسَمَاءُ

ورد في (باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف)^(٦٨٥)، وتكرر في (باب تسمية الفعل)^(٦٨٦).

الشاهد فيه في الباب الأول قلب (وأي) إلى (أَوْ) ((فطريقه أن تبني من "وأيت" فَوْعَلًا، فيصير بك التقدير فيه إلى "وَوَأي"، فنقلب اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير "وَوَأي"، ثم نقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير "أَوَأي"، ثم تخفف الهمزة فتحذفها وتلقي حركتها على الواو قبلها، فيصير "أَوَا" اسمًا كان أو فعلًا، فقد رأيت كيف استحال لفظ "وأي" إلى لفظ "أوا" من غير تعجرف ولا تهكم على الحروف))^(٦٨٧)، ((كذلك لو بنيت مثل (فوعال) لصرت إلى (وَوَأي) ثم إلى (أَوَأي) ثم تخفف فيصير إلى (أَوَاء) فيشبه لفظ (أءة) أو (أويت) أو لفظ قوله (أَوْ) وقد فعلت العرب ذلك))^(٦٨٨)، ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب بيّن واضح.

^(٦٨٣) المصدر نفسه: ٢١٢

^(٦٨٤) ينظر: الخصائص: ٩١/٢، ورد فيه الشطر الأول فقط، ٤٠/٣، قال فيه: فأوه من الذكرى بدل: فأو لذكرها ورد دون نسبة، وينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٣٣٠، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ٥٩٨.

^(٦٨٥) ينظر: الخصائص: ٩٠/ ٢ - ٩٥.

^(٦٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٦ - ٥٣.

^(٦٨٧) الخصائص: ٩١/ ٢.

^(٦٨٨) المصدر نفسه: ٩١/ ٢.

الشاهد التاسع والثلاثون

فأبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي ... أَصَالِحُكُمْ، وَاسْتَدْرِجْ نَوِيًّا

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (نويا)، أراد: (نواي)؛ حيث يرى ابن جني أنَّ حكم المعلول بعلتين على نوعين: الأول ما لا نظر فيه، والآخر محتاج إلى نظر فمن الأول قوله: نويا^(٦٩٥) أراد: نواي فقلبت الألف ياء، وقال الفراء (ت: ٢٠٧): ((إنَّما فعلت طيء هذا لأنَّ العرب اعتادت كسر ما قبل ياء الإضافة في قولهم: (هذا

(٦٩٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٧٥

غلامي) و(هذه داري)، فلما قالوا: (هذه رحاي)، و(هذه عصاي) طلبوا من الألف ذلك الكسر فقلبوها ياء وأدغموها في ياء الإضافة^(٦٩٦).

وتكرر في (باب الساكن والمتحرك) والشاهد فيه قوله: (أصالحكم)، حيث أسكن لام الفعل وهي (الحاء) وأصله: (أصالحكم)، ويرى ابن جني أن الشاعر ((أسكن المضموم تخفيفاً واضطراراً ويمكن أيضاً أن يكون معطوفاً على موضع (لعل) لأنه مجزوم جواباً للأمر كقولك: زُرني فلن أضيعك حقك وأعطيك ألفاً، أي: زُرني أعرف حقك وأعطيك ألفاً))^(٦٩٧) فله فيه كما ترى توجيهان الأول: إسكان حرف الإعراب لضرورة الشعر وهو كثير في الكلام العربي، والثاني:

يكون معطوفاً على جواب الأمر وجملة (لعلّ) هي جملة جواب الأمر وجواب الأمر مجزوم على الطلب عند النحاة^(٦٩٨).

وفي الباب الثالث (فصل في الحمل على المعنى) تكرر الشاهد نفسه فقد أسكن الحاء من قوله: (أصالحكم) لأنه حملها على موضع (لعلّي) لأنّ موضع جملة (لعل) جزم موقعه جواب الأمر^(٦٩٩)، وهو الاستعمال الثاني في توجيه الشاهد من الباب المتقدم، وتابع ابن الشجري (ت: ٥٤٢) ابن جني في هذا التوجيه إذ يقول عن الشاهد المتقدم إنه ((جزم (أستدرج) بالعطف على موضع (لعلّي) أصالحكم) ألا ترى أنه لو حذف (لعلّي) إنجزم (أصالحكم) جواباً للأمر))^(٧٠٠).

الشاهد الرابعون

^(٦٩٦) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٨٨/١

^(٦٩٧) الخصائص: ٣٤٣/٢

^(٦٩٨) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ٥٥٣، وينظر: شرح ابيات مغني اللبيب: للبغدادي: ٢٩٤/٦.

^(٦٩٩) ينظر: الخصائص: ٤٢٦/٢

^(٧٠٠) امالي الشجري: ٤٢٨/١

ما أورده ابن جني من قول الشاعر (٧٠١):

وكحل العينين بالعواور

ورد في (باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) (٧٠٢)، وتكرر في (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة) (٧٠٣)، وتكرر في (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه) (٧٠٤).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (العواور).

ففي الباب الأول قال ابن جني في بداية الباب ((قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك في همز "أوائل": أصله "أواول" فلما اكتنفت الألف واوان وقربت الثانية منهما من الطرف ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهًا على غيره من المغيرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة وكانت الكلمة جمعًا ثقل ذلك فأبدلت الواو همزة فصار أوائل)) (٧٠٥)، ويرى ابن جني أنّ هذا لم يمنع أن تأتي بعض الألفاظ على أصلها الذي وضعت عليه كقوله:

وكحل العينين بالعواور

وعقب عليه بقوله: ((ألا ترى أن أصله عواوير من حيث كان جمع عوار)) (٧٠٦).

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنّ (الواو) صحت ولم تنقلب إلى همزة ((وليعلم أنّ هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد)) (٧٠٧)، والسبب في ذلك أنّ الصرفيين يرون

(٧٠١) ينظر: الخصائص: ١/١٩٦، ٣/١٦٦، ٣٢٩. وهو لـ جندل بن مثنى الطهوي، ينظر: شرح إبيات سيبيويه: ٢

/٣٦٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤/٣٧٤

(٧٠٢) ينظر: الخصائص: ١/١٩٥-١٩٨

(٧٠٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٥٩-١٦٦

(٧٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٢٢-٣٣١

(٧٠٥) الخصائص: ١/١٩٥

(٧٠٦) المصدر نفسه: ١/١٩٦

أنّ الواو الثانية تقلب همزة إذا وقعت ثاني حرف علة بينهما ألف (مفاعل)^(٧٠٨)، والظاهر أنّ (عواور) وقعت فيه الواو على ما ظاهره منطبق مع مذهب الصرفيين ومع ذلك لم تنقلب لأنّ مفردّها (عَوّار) وجمعه (عواور) فكأن في كسرة الواو الثانية إشارة إلى الياء المحذوفة ولهذا صحت هذه الواو ولم تنقلب همزة، ولذا عقب ابن جني بعد أن فرغ من حديثه عن هذه اللفظة بقوله: ((فهذه طريق بقاء الأحكام، مع زوال العلل والأسباب))^(٧٠٩).

وفي الباب الثالث جمع ابن جني بينه وبين قول الشاعر^(٧١٠):

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ ... مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّجَعِ

وأنّ ((اجتماعهما أنّه صحّ الواو في (العواور) لإرادة الياء في (العواوير) كما أنّه أراد: (فإضطجع) ثم أبدل من الضاد لاماً فكان قياسه إذا زالت الضاد وخلفتها اللام أنّ تظهر تاء (افتعل) فيقال: (التجع) كما يُقال: (التفت والتقم والتحف)، لكن أُقرت الطاء بحالها ليكون اللفظ بها دليلاً على إرادة الضاد التي هذه اللام بدل منها كما دلت صحّة الواو في (العواور) على إرادة الياء في (العواوير))^(٧١١)، ووضح مقصد ابن جني من الجمع بين الشاهدين.

الشاهد الحادي والاربعون

ما أورده ابن جني من قول أمية^(٧١٢):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ ... سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

^(٧٠٧) المصدر نفسه: ١٦٥/٣.

^(٧٠٨) ينظر: المذهب في علم التصريف: ٣٢٣-٣٢٤.

^(٧٠٩) الخصائص: ١٦٥/٣.

^(٧١٠) نسب إلى منظور بن حية الأسدي، ينظر: شرح الشواهد الكبرى: ٢١١/٤، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ١٢٣.

^(٧١١) الخصائص: ٣٢٩/٣.

^(٧١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٢/١، ٣٣٤، ٣٥٠/٢. ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت: ١٥٠.

ورد في (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة) (٧١٣)، وتكرر في (باب في هل يجوز لنا في الشعر ما جاز للعرب أو لا؟) (٧١٤)، وتكرر في (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع) (٧١٥) الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (سمائيا).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه قال: (سمائيا)، والصحيح أن يقول: (سماو) فالشاعر لم يُعلِّ الهمزة بقلبها (واوًا) في سمائيا فلم يقل في سماء: سماو حتى لا تُعلِّ الواو وتُقلب ياءًا فيسلط على الكلمة إعلالين ثم يحذف إحدى اليائيين وقاس (سمائيا) على (أتاوى)، اتاوة ضربية (٧١٦) فجمع على (أتاوى) ولم تقلب فيه الواو الى همزة يعني أن الشاعر لم يقل (أتائيا) وقد فر الشاعر من إقرار الهمزة في هذا الجمع وإن كانت عارضة فيه (أي في الجمع)، أما في (سمائيا) بمعنى (سماوات) فإن ما سوَّغ إقرار الهمزة فيه وجودها في المفرد وهو (سماء) وعلى الرغم من أن (سمائيا) و(أتاويا) إيقاعهما واحد إلا أن ما سوَّغ استعمالهما في جمعهما على ما ورد عليه بنية المفرد التي كانت فيها إذ المفرد فيها (أتاوة) و (سماء) وهو أول مراتب الاستعمال فيها (٧١٧).

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني ((أن البيت إذا تجاذبه أمران زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب... فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا، لا يزحفه زحافا فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته وذلك كقوله:

سماءُ الإله فوق سبع سمائيا

(٧١٣) ينظر: الخصائص: ٢٠٩/١-٢١٣

(٧١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/١-٣٣٦

(٧١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/٢-٣٥٤

(٧١٦) ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ١٩١/٨

(٧١٧) ينظر: الخصائص: ٢١٠/١-٢١٣

فهذا لا بُدّ من التزام ضرورته لأنّه لو قال: (سمايا) لأصبح الضرب الثاني إلى الضرب الثالث وإنّما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث^(٧١٨)، يعني أنّ البيت من الطويل وضربه -أي تفعيلته الأخيرة- من ثلاثة أقسام من حيث الضرب وهي مفاعيلن تامة، ومفاعِلن مقبوضة، ومفاعل(فعولن) محذوفة^(٧١٩)، والبيت جاء من الضرب الثاني (مفاعِلن) ولو لم يهمز الشاعر لتحول الضرب إلى الثالث (مفاعل -فعولن-) في هذا البيت والقصيدة مبنية على الضرب الثاني.

أما تكراره في الباب الثالث فيرى ابن جني أنّ الأصول المنصرف عنها نوعان: الأول إذا احتيج إليه جاز أن يرجعه، والثاني لا يمكن إرجاعه لأنّ العرب تركته ولم تستعمله، فقله: (سمائيا) هو من الألفاظ التي رجع فيها الأصل الذي أخذ منه ذلك أنّ (سمائيا) أريد به: سماوات ومفرده سماء فأصله موجود فيه الهمز فبقي جمعه على أصله فهمز ولم يقل: (سماويا) إنّما قيل: سمائيا^(٧٢٠).

الشاهد الثاني والأربعون

ما أورده ابن جني من انشاد ابي زيد^(٧٢١):

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المَثُوبُ قال يا لا

ورد في (باب في عكس التقدير)^(٧٢٢)، وتكرر في (حذف الاسم على أضرب)^(٧٢٣)، وتكرر في (باب في نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها)^(٧٢٤).

^(٧١٨) المصدر نفسه: ٣٣٤-٣٣٥/١

^(٧١٩) ينظر: فن التقطيع والقافية: ٤٥-٤٦

^(٧٢٠) ينظر: الخصائص: ٣٥٠/٢

^(٧٢١) ينظر: الخصائص: ٢٧٧/١، ٣٧٧/٢، ٢٣١/٣، وينظر: النوادر في اللغة: ١٨٥

^(٧٢٢) ينظر: الخصائص: ٢٧٣/١-٢٨٠

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (يا لا)، وقد أورد ابن جني الحديث الذي جرى بينه وبين أستاذه أبي علي الفارسي إذ أنه قال: ((وسألني أبو علي _رحمه الله_ عن ألف (يا) من قوله فيما أنشده أبو زيد:

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثنوب قال يا لا

فقال: أمقلبة هي؟ قلت: لا، لأنها حرف أعني (يا) فقال: بل هي منقلبة، فاستدللته على ذلك فأعتصم بأنّها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها فصارت اللام كأنها جزء منها فصارت (يال) بمنزلة (قال) والألف في موضع العين وهي مجهولة فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو؛ هذا جمل ما قاله والله هو وعليه رحمته))^(٧٢٥) إذن ابن جني يرى أن الألف من (يا) هي حرف أصلية وليست منقلبة لأنّ الحروف جامدة^(٧٢٦)، أما أبو علي الفارسي فيراها منقلبة عن أصل أما الياء أو الواو لأنّه يرى أن (يا) قد امتزجت مع اللام من (لا) فكأن الكلمة (يال) بزنة (قال) وما كان أجوف فألفه منقلبة أما من ياء أو واو، هذا هو معنى الباب الذي عند ابن جني إذ أنه كان يرى شيئاً وعكسه أستاذه أبو علي.

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه حذف المنادى من قوله: (ياللا)، وتقديره: يا لبني فلان^(٧٢٧)، فحذف المنادى وأبقى في اللفظ ما يدلّ عليه وهو (لا) فقال: ياللا.

أما تكراره في الباب الثالث فقد تكرر للقضية نفسها التي وردت في الباب الأول وأورد ابن جني الحديث نفسه الذي دار بينه وبين أبي علي الفارسي عن قوله (ياللا) فعندما سأله عن الألف فيها ((فقال له: ما تقول في هذه الألف من قوله: (ياللا)

(٧٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٤/٢-٣٨١

(٧٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠/٣-٢٣٤

(٧٢٥) المصدر نفسه: ٢٧٧/١

(٧٢٦) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٣٧٤/٢

(٧٢٧) ينظر: الخصائص: ٢٧٧/٢

فقلتُ: أصل لأَنَّها كَأَلَفَ (ماء، ولا) ونحوهما، فقال: بل هي الآن محكوم عليها بالانقلاب كأَلَفَ (باب، ودار) فسألتُه عن عِلَّة ذلك فقال: لما خُلِطت بها لام الجر من بعدها وحَسُنَ قطعها والوقوف عليها والتعليق لها في قوله: (يالاً)، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها أَلَف فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنَّها كـ(باب، وساق) ونحو ذلك فأنقُتُ لذلك وذهب بي استحساني إياه كل مذهب^(٧٢٨) والقارئ يلحظ أنَّ الأصل الذي كان يعتقده ابن جني نقض وأنشئ عنه أصل آخر وهو الأصل الذي رآه أستاذه أبو علي الفارسي وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

الشاهد الثالث والأربعون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٧٢٩):

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مَنْ يُصَاحِبُهُ، ... فَهُوَ أَذِيٌّ جَمَّةٌ مَصَاوِبُهُ

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٧٣٠)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(٧٣١)، وتكرر في (باب في أغلاط العرب)^(٧٣٢).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (مصاوبه) جاء بها على القياس.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أن من ضرورات العرب في الشعر استنكارهم همزة (مصائب) وقالوا: (منارة ومنائر، ومزادة و مزائد)؛ فهمزوها في غير الشعر

^(٧٢٨) المصدر نفسه: ٢٣١/٣-٢٣٢. وينظر: شرح ابيات مغني اللبيب: للبغدادى: ٣٢٦/٤

^(٧٢٩) ينظر: الخصائص: ٣٣٠/١، ١٤٦/٣، ٢٨٠. ورد دون نسبة، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ١٢٢/١٠
وينظر: تاج العروس: ٥٩/٣٧

^(٧٣٠) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/١-٣٣٦

^(٧٣١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/٣-١٥١

^(٧٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٣-٢٨٥

وكذلك قالوا: (مصابوب) على القياس^(٧٣٣). واللفظة جاءت على القياس والأصل لأن ما كان مفردة على وزن (فعيلة) وياؤه حرف مد مزيد مثل: (قصيدة وفضيلة) تقلب فيه هذه الياء إلى همزة فعنده جمعها على (فعالل) فنقول: (قصائد وفضائل)، أما إذا كانت هذه الياء أصلية أو منقلبة عن واو مثل (معيشة ومصيبة) فلا تهمزها عند الجمع فتقول: (معاش ومصابوب)^(٧٣٤).

وفي الباب الثاني عدّ ابن جني همز (مصائب) من الهمز الذي جاء من غير أصل له ولا إبدال دعا إليه ولا قياس يسوغه، وعلق على مصائب بقوله: ((وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس؛ وذلك أنّ (مصيبة) مفعلة، وأصلها مصوبة، فعينها كما ترى متحركة في الأصل فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حملت الحركة، وقياسه (مصابوب) وقد جاء ذلك أيضاً قال:

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانُ مَنْ يَصَاحِبُهُ ... وَهُوَ أَذِيٌّ جَمَّةٌ مَصَابُوبُهُ^(٧٣٥).

وفي الباب الثالث عدّ ابن جني همزة (مصائب) من الغلط قال: ((وهو غلط منهم وذلك أنهم شبهوا مصيبة بـ(صحيفة) فكما همزوا صحائف، همزوا (مصائب) وليست ياء مصيبة زائدة كـ ياء صحيفة لأنها عين ومنقلبة عن واو هي العين الأصل، وأصلها مصوبة لأنها اسم الفاعل من (أَصَابَ) كما أنّ أصل (مقيمة): مقومة، وأصل مُريدة: مُرودة، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء كما نقلت الواو ياء على ما ترى وجمعها القياسي: مصابوب... كأن الذي استهوى في تشبيهه ياء (مصيبة) بـ ياء (صحيفة) أنّها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل وإنّما هي بدل من الأصل والبدل في الأصل ليس أصلاً وقد عُومل لذلك معاملة الزائد^(٧٣٦).

^(٧٣٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٩/١-٣٣٠.

^(٧٣٤) ينظر: سيبويه: ٦١٠/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٢٨٨/٣.

^(٧٣٥) الخصائص: ١٤٦/٣.

^(٧٣٦) المصدر نفسه: ٢٨٠/٣.

الشاهد الرابع والأربعون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٧٣٧):

بنى عقيل ماذه الخفافق ... المال هُذي والنساء طالق

ورد في (باب في المثلين: كيف حالهما في الأصلية والزيادة وإذا كان أحدهما زائداً فايهما هو؟)^(٧٣٨)، وتكرر في (باب في غلبة الزائد للأصلي)^(٧٣٩)، وتكرر في (باب في فكّ الصيغ)^(٧٤٠).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (الخفافق) جمع: (خَفَفِيق).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ قوله: (الخفافق) جمع: (خَفَفِيق) وهي الداهية فلما كان في بنية الكلمة قافان في المفرد وواحدة في الجمع اجتهد في المحذوف من القافين ما هو؟ ولذا قال ابن جني معقّباً على هذا الحذف: ((ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية، فيبعد أن تكون الأولى؛ لأنّه لو حذفها لصار التقدير به في الواحد إلى "خَفِيق"، ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين، بل يجتلب إليه تعويضاً أو إشباعاً فكان يجب على هذا خفافيق، فلمّا لم يكن كذلك علمت أنّه إنّما حذف القاف الثانية فبقي "خَفِقي"، فلما وقعت الياء خامسة حذفت فبقي "خَفِق" فقل في تكسيره (خفافق) فإن قلت: ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقي "خَفِيق"، وكان قياس تكسيره (خفافيق)، غير أنّه اضطر إلى حذف الياء كضرورته إلى حذفها في قوله:

^(٧٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤/٢، ٤٨٠، ١١٧/٣. ورد دون نسبة، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٣/٢،

وينظر: شرح الأبيات المشكّلة الأعراب: ٥٣٠

^(٧٣٨) ينظر: الخصائص: ٥٨/٢-٧١

^(٧٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٩/٢-٤٨٢

^(٧٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/٣-١٢٢

والبكرات الفسّج العظامسا

قيل: الظاهر غير هذا، وإنّما العمل على الظاهر لا على المحتمل. فإذا صحَّ أنّه إنّما حذف الثانية علمت أنّها هي الزائدة دون الأولى، ففي هذا بيان وتقوية لقول (يونس^(٧٤١))، لأنّ يونس يرى أنّ الثانية منهما هي الزائدة وتبعه في ذلك أبو بكر وأبو علي الفارسي، أما الخليل فيرى أنّ الأولى منها هي الزائدة^(٧٤٢).

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنّ النون في (الخنفاق) هي زائدة والقاف الأولى كذلك زائدة عند الخليل والمحذوف هو القاف الثانية وهي الأصل، فحذف الأصل وابقى الزائد، ويعلل ابن جني حذف الأصل وابقاء الزائد بقوله: ((وكانهم إنّما أسرعوا إلى حذف الأصل للزائد؛ تنويهاً به وإعلاءً له وتنشيطاً لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم وحرمة في تصورهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم^(٧٤٣))).

وفي الباب الثالث يرى ابن جني أنّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً فإنّها تتصور الكلمة بعد الحذف تصوراً تقبله أمثلة كلامها ولا تنفر منه لخروجه عن قياسها سواء أكان المحذوف أصلاً أم زائداً^(٧٤٤) فمن ذلك قولهم: (الخنفاق)، فإنّه جمع (خنفيق) فإذا حقرت حذفت القاف الأخيرة فيبقى: (خَنَفَي)، على زنة: (فَعَلَي) وهو مثال غير موجود في كلامهم فتُحذف الياء فيبقى: (خَنَفُ) بزنة: (فَعَلُ) ك: (عَنْبَسَ، وَعَنْسَلَ) فنقول فيه: (خُنْفِقُ) أو (خنفاق) وليس (عنتريس) ك: (خنفيق) لأنّه رباعي فلا بُدَّ من حذف نونه و(خنفيق) ثلاثي فأحدى قافيه زائدة

(٧٤١) ينظر: الخصائص: ٦٤/٢-٦٥، وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: ٦٠

(٧٤٢) ينظر: الخصائص: ٦٣/٢

(٧٤٣) ينظر: الخصائص: ٤٨١/٢

(٧٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤/٣

فلذلك حُذفت الثانية^(٧٤٥)، وتبين لنا بعد أن فككنا الصيغة ما هو الأصلي من الزائد من الحروف وما هو المثل المقبول الذي ينبغي أن تكون عليه اللفظة.

الشاهد الخامس والأربعون

ما أورده ابن جني من قول الأسود بن يعفر^(٧٤٦):

فَالْحَقْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمُ ... كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتَابِعٌ

ورد في (باب في زيادة الحروف عوضاً من آخر محذوف)^(٧٤٧)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(٧٤٨)، وتكرر في (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب)^(٧٤٩).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (أُلهَم)، حيث حذف منه الواو ويريد به: (أولهَم).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أن الحرف الذي يُحذف ويؤتى بأخر عوضاً منه نوعان: أما أصلي أو زائد، والأصلي هو ما كان (ف، ع، ل)^(٧٥٠)، وساق أمثلة على حذف الفاء والعين واللام من الكلمة، ثم تحدث عن حروف العلة وتحريكها ورأى أن أخف الحركات الفتحة يجنح فيها إلى الإسكان معها، ثم رأى أن هذه الأحرف لا تصمد في بعض الأحيان فتسقط، وساق أمثلة على ذلك ومنها قول الأسود بن يعفر:

فَالْحَقْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمُ

^(٧٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٧/٣

^(٧٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤/٢، ٣١٨، ٢٠٥/٣. وينظر: ديوان الاسود بن يعفر: ٤٥

^(٧٤٧) ينظر: الخصائص: ٢٨٧/٢-٣٠٨

^(٧٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣٢٩

^(٧٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٣-٢٢١

^(٧٥٠) ينظر: الخصائص: ٢٨٧/٢

فسقطت الواو من (أولاهم) واكتفى بحركة الضم على الهمزة للدلالة^(٧٥١).

وفي الباب الثاني تكرر الشاهد نفسه للقضية نفسها وتكلم ابن جني عن مطل الحركات وإيقاعها حتى ينشأ عنها حرف اللين أحياناً واختزال حروف اللين هذه وتقصيرها والإيفاء منها بالحركة القصيرة وساق شواهد على ما ذهب إليه ومنها شاهدنا المتقدم، فقد حُذفت الواو وعوض عنها بالضمّة لأنّ الحركات أبعاد الحروف والضمّة جنس من الواو فحُذفت الواو استخفافاً كما تُحذف الحركات كذلك^(٧٥٢).

وفي الباب الثالث ساقه ابن جني معللاً حذف الواو في بناء (هيدكور)^(٧٥٣) في قول طرفة:

فهي بداء إذا ما أقبلت ... فخمة الجسم رداح هيدكر

و(الهيدكر) بناء غير معروف عن العرب إلا أنّ (الهيدكور) هو المحفوظ عنهم^(٧٥٤)، وعلل ابن جني حذف الواو في البيت من كلمة (هيدكور) والاكتفاء منها بـ(هيدكر) للضرورة وقاس جواز حذف هذه الواو بحذف الواو من كلمة (ألاههم) في قول الأسود بن يعفر:

فَأَلَحَقْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمِ^(٧٥٥).

الشاهد السادس والأربعون

ما أورده ابن جني من قول الحطيئة^(٧٥٦):

^(٧٥١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧/٢-٢٩٥

^(٧٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣١٨

^(٧٥٣) (الهيدكور): اللين الخاثر. ينظر: لسان العرب (هيدكر): ٢٥٩/٥

^(٧٥٤) ينظر: الخصائص: ٢٠٥/٣

^(٧٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٥/٣

يا دار هِنْدِ عَفَتْ إِلَّا أَثافِيهَا

تكرر الشاهد ثلاث مرات حيث ورد في (باب من غلبة الفروع على الأصول)^(٧٥٧)، وتكرر في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)^(٧٥٨)، وتكرر في (باب الساكن والمتحرك)^(٧٥٩)، وتكرر في (حذف الاسم على أضرب)^(٧٦٠).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (اثافِيهَا) حيث أسكن الياء منه وحققها النصب.

ففي الباب الأول قد شبه الفرع وهو الياء بالأصل وهو الألف لأنَّ الأصل في السكون للألف فهو أضعف الحروف الثلاثة _ أي حروف العلة _ فلا يتحمل حمل الحركة فقد ورد دوماً بالسكون وقد شُبِّهت الياء به فأُسكنت^(٧٦١)، فالألف أصلٌ في السكون وهي لا تتحرك من بين أختيها -الياء والواو- من حروف العلة وهما فرع عليها في التسكين غير أنَّ الياء هنا غلبت فيه الفرعية على أصلها في التحريك فسكنت.

أما تكراره في الباب الثاني (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف) أورده ابن جني في معرض حديثه عن أحوال حروف العلة من حيث القوة والضعف والباب معقود في زيادة حرف عوضاً عن آخر محذوف ولكنه استطرده فيه في الحديث عن القوة والضعف وتكلم عن القوي والضعيف من الحروف، وحروف العلة هي الحروف الضعيفة والأضعف منها هو الألف ولذا فهو لا يتحرك البتة، والفتحة أخف الحركات وحتى هذه الحركة يستروح منها على الواو والياء فيلجأ إلى حذفها طلباً للخفة وساق قوله:

^(٧٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٨/١، ٢٩٣/٢، ٣٤٣، ٣٦٦. وينظر: ديوان الحطينة: ١٩٧

^(٧٥٧) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(٧٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧/٢-٣٠٨

^(٧٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/٢-٣٤٤

^(٧٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٤/٢-٣٨٨

^(٧٦١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٨/١

يا دار هِنْدِ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

بإسكان الياء من (اثافيها) شاهدًا لما يقول^(٧٦٢).

أما تكراره في الباب الثالث (باب الساكن والمتحرك) فيرى ابن جني أنه ((قد
كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله:

يا دار هِنْدِ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

وهو كثير جدًا))^(٧٦٣)، وقد بينا في الباب الأول من هذا الشاهد أن الياء حملت في
هذا على الألف.

أما تكراره في الباب الرابع (حذف الاسم على أضرب) فليس فيه من حذف
الاسم شيء وإنما حملة ابن جني على ((قول أبي نخيلة:

وقد عَلَّنِي ذُرَّةٌ بَادِي بَدِي

أي: بادي بادي، وأن شئت كان ظرفًا غير مركب أي: في بادي بدي، كقوله تعالى:
﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾^(٧٦٤)، أي: في بادي الرأي إلا أنه أسكن الياء في موضع النصب

مضطرًا كقوله:

يا دار هِنْدِ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا))^(٧٦٥).

أي أنه أسكن الياء من (البادي) في قول أبي نخيلة وقاسه على إسكان الياء في
(اثافيها) من باب الاستطراء، والموجب لهذا الإسكان هو الاضطرار.

^(٧٦٢) ينظر: الخصائص: ٢٩٣/٢

^(٧٦٣) المصدر نفسه: ٣٤٣/٢-٣٤٤

^(٧٦٤) هود: ٢٧

^(٧٦٥) الخصائص: ٣٦٦/٢

الفصل الثالث

تكرار الشاهد الشعري في المسائل النحوية

لم يكن كتاب الخصائص مبنياً على توضيح علامات الإعراب ورفع الفاعل ونصب المفعول وجزم الفعل وإنما كان غرضه توضيح أصول النحو وإظهار بعض القواعد النحوية المتداخلة مع القضايا اللغوية الأخرى، وقد بلغت الشواهد الشعرية النحوية سبعة وأربعين شاهداً شعرياً ليوضح أبرز القضايا النحوية المتناولة ومنها: خروج الاستفهام إلى دلالات أخرى، وحذف حروف العطف، وتشبيه الوقف بالوصل، واستبدال الضمير المتصل بالمنفصل أو العكس، والتقديم والتأخير والفصل بين الفعل وفاعله، والاعتراض، واستعمال الأفعال والحروف بعضها مكان بعض، والتوكيد، والتكرار، والحذف (حذف المضاف، وحذف الجملة، وحذف الفاعل) والشرط وغيرها من القضايا النحوية وسنوضحها كما يلي:

-الشاهد الأول

ما أورده ابن جني من قول حميد بن ثور الهلالي^(٧٦٦):

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةٌ أَدْلَجَتْ ... إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بَأَيٍّ وَأَيْنَمَا

ورد في (باب في تعارض السماع والقياس)^(٧٦٧)، وتكرر في (باب في خلع الأدلة)^(٧٦٨).

^(٧٦٦) ينظر: الخصائص: ١/١٣١، ٢/١٨٢، ١٨٤. وينظر: ديوان حميد الهلالي: ٣٨٦.

^(٧٦٧) ينظر: الخصائص: ١/١١٨-١٣٤.

^(٧٦٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٨١-١٩٨.

الشاهد فيه في الباب الأول: (أَيِّ) و(أَيْنَمَا) ، فالقياس يوجب كونهما اسمي استفهام أما الاستعمال في هذا الشاهد فجاءت سماعاً اسمًا للجهاًت وجردها من الاستفهام إذن قد تعارض فيها السماع والقياس ، و يرى ابن جني أن (أَيِّ) مُنعت من الصرف لأنها اسمًا للجهاًة واجتمع فيها التعريف والتأنيث^(٧٦٩)، أما (أَيْنَمَا) ففيها نظر فقد يكون جرده من الاستفهام كما جرد (أَيِّ) فإذا فعل ذلك احتمل أمرين، أحدهما: إنه جعل (أَيْن) علمًا ايضًا للبقعة فُمنعت من الصرف للتعريف والتأنيث كما مُنعت (أَيِّ) والفتحة في آخرها فتحة الجر و (ما) زائدة ،والآخر: إنها مُركبة من (اين وما) فلما رُكبت فُتُح الأول منها كفتحة (حَيَّهْل) عندما ركب (حَيّ) مع (هَل) إذن الفتحة في هذا الرأي هي حادثة التركيب وحركة البناء الأصلية لأسماء الاستفهام قد زالت وحلت محلها فتحة التركيب ويراه ابن جني احرى بالجواز وأقرب في القياس^(٧٧٠)، أو قد تكون الحركة هي الحركة الأصلية التي كانت في أسماء الاستفهام قبل تجريدتها من معنى الاستفهام بقيت على حالها ولم يحدث فيها تغيير^(٧٧١).

وتكرر في الباب الثاني والشاهد فيه خلع دلالة الاستفهام من (أَيِّ وأَيْنَمَا) وجعلهما علمًا للبقعة ومنعهما من الصرف للعلمية والتأنيث بعد ما كانا اسمين مبنيين^(٧٧٢).

-الشاهد الثاني-

ما أورده ابن جني من قول جميل بثينة^(٧٧٣):

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ... كُدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

^(٧٦٩) ينظر: الخصائص: ١٣١/١

^(٧٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/١

^(٧٧١) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/١

^(٧٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١/٢-١٨٢

^(٧٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦/١، ١٥٢/٣، وأورد فيه الشطر الاول منه فقط. وينظر: ديوان جميل بثينة: ٥٢

ورد في (باب في أنّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)^(٧٧٤)، وتكرر في (باب في حذف الهمز وإبداله)^(٧٧٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين حذف (رُبَّ) وتقدير الكلام: رُبَّ رسم دار.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ حرف الجر قد يُحذف ويبقى حكمه دليلاً عليه، فالدليل هنا على حذف (رُبَّ) مجيء (رَسِم) مجرورة لفظاً بها مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ^(٧٧٦).

ويرى ابن يعيش (٦٤٣هـ) أنّ حروف الجر قد تُحذف اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدل عليها فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مؤثرة في المحذوف منه^(٧٧٧).

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه وليس فيه من الهمز شيء ولكن ابن جني يستدل به على أنّ الهمزة تُحذف كما قد تُحذف بعض الحروف كما حُذفت (رُبَّ) في قول جميل^(٧٧٨):

رَسْم دَار وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ

^(٧٧٤) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١-٢٩٤

^(٧٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦-١٥١/٣

^(٧٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦/١

^(٧٧٧) ينظر: شرح المفصل: ٥١٦/٤

^(٧٧٨) ينظر: الخصائص: ١٥٢/٣

-الشاهد الثالث

ما أورده ابن جني من إنشاد أبي الحسن^(٧٧٩):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

ورد في (باب في أنّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أنّ يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)^(٧٨٠) وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(٧٨١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين حذف حرف العطف (الواو) والتقدير: (كيف أصبحت وكيف أمسيت).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ الشاعر قد حذف الحرف وأبقى المعطوف به والكلام يحتمل دلالة حرف العطف المقدر^(٧٨٢)، وهذا ما يربط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني أنّ حذف الحروف لا يسوغه قياس لأنّ فيه انتهاك واجحاف بحق الحرف وكذلك زيادتها خارجة عن القياس ايضاً والقياس لا يجيز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حُذفت تارة وزُيدت أخرى وقد أورد البيت المستشهد به مع أمثلة أخرى شواهد لما يقول^(٧٨٣).

^(٧٧٩) ينظر: الخصائص: ٢٩١/١، ٢٨٢/٢. لم اعثر على نسبته على الرغم من دورانه في اغلب المؤلفات. ينظر: بحر المذهب: الروياني ابو المحاسن: ١١٠/٦، وينظر: الدرالمصون: ١٩٢/٥، وينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٨٠/٣

^(٧٨٠) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١-٢٩٤

^(٧٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/٢-٢٨٦

^(٧٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩١/١

^(٧٨٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨١/٢-٢٨٢

ومثله ما أورده ابن جني من إنشاد ابن الاعرابي^(٧٨٤):

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي ... صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَبْلَاتِي

الشاهد فيه حذف حرف العطف والتقدير: (صبايحي و غبايقي و قبلاتي).

-الشاهد الرابع

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٧٨٥):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول)^(٧٨٦)، وتكرر في (باب في خلع الادلة)^(٧٨٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إِيَّاكَ) حيث استبدل الضمير المنفصل بالمتصل والتقدير: بلغتك.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أَنَّ الأصل في الضمير الاتصال ولا يؤتى به منفصلاً إلا قليلاً؛ وفي هذا الشاهد الشعري الأصل في الضمير أَنَّ يأتي متصلاً لكنه جاء منفصلاً فهو فرع غلب على الأصل وهذا هو وجه ارتباط البيت بعنوان الباب^(٧٨٨).

^(٧٨٤) ينظر: الخصائص: ٢٩١/١، ٢٨٢/٢. وينظر: ضرائر الشعر: ١٦١، وينظر: لسان العرب (صبح): ٥٠٣/٢، وفيه حبيباتي بدل: علاتي

^(٧٨٥) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/١، ١٩٦/٢. هو حميد الأرقط، ينظر: سيبويه: ٣٦٢/٢، وينظر: الأصول في النحو: ١٢٠/٢. صدره: أتنك عنس تقطع الأراكا

^(٧٨٦) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(٧٨٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١/٢-١٩٨

^(٧٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٨/١

أما تكراره في الباب الثاني فقد أشبه الضمير الحرف فَبْنِيَّ فَخُلعت منه دلالة
الأسماء لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب لذا قال ابن مالك^(٧٨٩):

والاسم منه مُعَرَّبٌ وَمَبْنِي لَشَبَهه من الحُرُوفِ مُدْنِي

وهذا وجه اتصاله بعنوان الباب، وقد حملوا الضمير المنفصل (أنا، أنت، هو...) في
البناء على نظيره المتصل وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه كببت الشاهد:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فالموضع هو للمتصل وليس للمنفصل لكن الاستعمال اللغوي مَال إلى استعمال
المنفصل موضع المتصل^(٧٩٠)، ويرى سيبويه أنَّ هذا البناء يجوز في الشعر ولا
يجوز في الكلام المنثور^(٧٩١).

((وقال أبو سعيد: قوله: (بلغت إياك) ضرورة على ما قاله سيبويه وكان الزجاج
يقول: ((أراد: بلغتك إياك)) وهذا لا يخرج من الضرورة لأنه إنَّ أراد الكاف وحذفها
فهو ضرورة ولو أخرجه تقدير هذا عن الضرورة لجاز: (ضربتُ إياك)، على هذا
التقدير وليس هذا بشيء وقد يضطرَّ الشاعر، فيضع الضمير المتصل في موضع
المنفصل))^(٧٩٢).

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٧٩٣):

بالوارثِ الباعثِ الامواتِ قَدْ ضَمِنْتَ ... إِيَاهُمْ الارضُ في دَهرِ الدهارِيرِ

^(٧٨٩) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٧١/١

^(٧٩٠) ينظر: الخصائص: ١٩٦/٢

^(٧٩١) ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٢

^(٧٩٢) شرح كتاب سيبويه: ١٢٣/٣

^(٧٩٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/١، ١٩٧/٢. نُسبَ إلى أمية بن أبي الصلت والصواب هو للفرزدق، ينظر: ديوان
الفرزدق: ١٩٠

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إياهم) حيث استعمل الضمير المنفصل بدل المتصل واراد: ضمننتهم، وهو مشابه للشاهد السابق.

-الشاهد الخامس

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٧٩٤):

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتُنَا ... أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

ورد في (باب من غلبة الفروع على الاصول)^(٧٩٥)، وتكرر في (باب في خلع الادلة)^(٧٩٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إلاك)، حيث استعمل الضمير المتصل بدل المنفصل والتقدير: (إلا أنت)، وهو عكس الشاهد السابق.

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن استعمالهم للضمير المتصل في موضع المنفصل لأنّ الضمير المتصل لا يبتدأ به و لا يقع إلا في اختيار الكلام^(٧٩٧)، وقد جاء بالضمير المتصل بعد (إلا) وهو فرع في الاستعمال فغلب على الأصل وهذا هو وجه اتصاله بعنوان الباب وقد نقل ابن جني رأي سيبويه في هذا الباب فقال: ((فلما رأى سيبويه العرب إذا شُبّهت شيئاً بشيء فحملته على حُكمه عادت ايضاً فحملت الآخر على حُكم صاحبه تشبيهاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما))^(٧٩٨).

^(٧٩٤) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/١، ١٩٧/٢. ورد دون نسبه ،وينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٣٨ ، وينظر: درة الغواص في اوهام الخواص: ١٣١

^(٧٩٥) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(٧٩٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١/٢-١٩٨

^(٧٩٧) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٩١/١

^(٧٩٨) الخصائص: ٣٠٩/١ ، وينظر : الاقتراح في اصول النحو: للسيوطي: ٨٨

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنهم ((لما غلبوا في استعمال المتصل موضع المنفصل ومتى قدروا على المتصل لم يأتوا بالمنفصل غلب حكم المتصل فلما كان كذلك عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل))^(٧٩٩)، وقد نقل لنا ابن جني منقولة من سائل فقال: ((فإن قلت: زعمت أن المتصل أثر في نفوسهم من المنفصل وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل فهلا ذلك ذلك على خلاف مذهبك؟ قيل: لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل غلب حكم المتصل فلما كان كذلك عوضوا منه إن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو: (الشروى والفتوى) لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة))^(٨٠٠)، فقد خلعوا دلالة المنفصل في الشاهد رغم أن الواجب هنا إيراد المنفصل ولكن غلب استعمالهم للمتصل القاعدة فخلعوها وجاءوا بالمتصل وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب؛ ويرى أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) ((أن هذا خطأ عند البصريين فلا يقع بعد إلا) ضمير لاختلافه وأنشد محمد بن يزيد: ألا يجاورنا سواك ديار))^(٨٠١)، وقد أجاز ذلك الكوفيون فقالوا: (يولي الضمير المتصل إلا) وذلك أنك تقول: (ما علمني إلا أنت)، وإذا نصبت قلت: (ما علمت إلا أياك)، فأجازوا إلاك))^(٨٠٢).

^(٧٩٩) الخصائص: ١٩٧/٢

^(٨٠٠) المصدر نفسه: ١٩٧/٢

^(٨٠١) اعراب القرآن: ٢٦٧/٤

^(٨٠٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز: ٣٣٨

-الشاهد السادس

ما رواه ابن جني من قول الشاعر^(٨٠٣):

كَأَنَّهَا لَمَّا رَأَاهَا الرَّوَّاءُ

ورد في(باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)^(٨٠٤)، وتكرر في(باب في التطوع بما لا يلزم)^(٨٠٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الرَّوَّاءُ)، حيثُ جاءت قافية البيت تقتضي الضم مخالفة لروي القصيدة التي جاءت مجرورة.

ففي الباب الأول اقتضت صنعة الإعراب ضم آخر كلمة (الرَّوَّاءُ) وهذا ما يُعرف بتقدير الإعراب، أما تفسير المعنى-أي عنوان الشطر الثاني من الباب-فإنَّ المعنى على ما يرى ابن جني بتقدير: (كأنها في وقت رؤية الرَّوَّاءِ) وعلى هذا التقدير ينسجم روي البيت مع روي القصيدة على تصور معنى الجر من هذا الموضع^(٨٠٦).

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني أنَّ هذا قد يأتي بالشعر القديم وكذلك المولّد بشكل واسع فقد يلتزم الشاعر ما ليس بواجب عليه ليدل على غزارة ثقافته وسعة شاعريته^(٨٠٧)، وقد أورد ابن جني من إنشاد الأصمعي قصيدة

^(٨٠٣) ينظر:الخصائص:٢٨١/١، ٢٥٤/٢-٢٥٥ ورد غفلاً في الباب الاول وفي الباب الثاني نسبه لغيلان الربيعي، عجزه: وأنشرتها غلاة البيداء ،وينظر: المحكم والمحيط الاعظم:٣٤١/١٠، وينظر: تاج العروس: ٢٥٦/٣٨

^(٨٠٤) ينظر: الخصائص :٢٨٠/١-٢٨٥

^(٨٠٥) ينظر: المصدر نفسه :٢٣٦/٢-٢٧٤

^(٨٠٦) ينظر: المصدر نفسه:٢٨١/١

^(٨٠٧) ينظر: المصدر نفسه:٢٣٦/٢

لـ(غيلان الربيعي) التزم الشاعر أن جعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتاً واحداً
من الشعر وهو:

كَأَنَّهَا لَمَّا رَأَاهَا الرَّوَّاءُ

وهذا تطوع بما لا يلزم وهو محل ربط الشاهد بعنوان الباب؛ وإن روي القصيدة
مُقَيَّد ساكن لكن المدقق يلحظ التزام الشاعر الجر في حالة ملاحظته لموضع حرف
الروي إلا في البيت المذكور ومع ذلك حاول ابن جني ردهُ إلى الجر فقال بعد أن
فرغ من أبيات القصيدة: ((اطرد جميع قوافيها على جرّ مواضعها إلا بيتاً واحداً
وهو قوله:

كَأَنَّهَا لَمَّا رَأَاهَا الرَّوَّاءُ

فإنه مرفوع الموضع وفيه مع ذلك سرّ لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل
وذلك أن (لما) مضافة إلى قوله: (رأها الرءاء)، والفعل لذلك مجرور الموضع
بإضافة الظرف الذي هو (لما) إليه كما أن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ
وَالْفَتْحُ﴾^(٨٠٨) فالفعل الذي هو (جاء) في موضع جرّ بإضافة الظرف الذي هو (إذا)
إليه وإذا كان كذلك وكان صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنّما هو الفاعل
وإنّما جيء بالفعل له ومن أجله وكان أشرف جزئيهما وأنبهما صارت الإضافة
كأنها إليه فكان الفاعل لذلك في موضع جرّ لاسيما وأنت لو لخصت الإضافة هنا
وشرحتها لكان تقديرها: (كأنها وقت رؤية الرءاء لها) فـ(الرءاء) إذاً مع الشرح
مجرور لا محالة^(٨٠٩)، وهذا أمر طبيعي أن يختلف الإعراب إذا كانت القافية
مقيدة، ومع ذلك إلتمس ابن جني لذلك عذراً، ولا يخفى على القارئ العبقرية الفذة

^(٨٠٨) النصر: ١

^(٨٠٩) الخصائص: ٢٥٥/٢

والتمكن والمهارة الحذاقة التي يتمتع بها ابن جني في كيفية رد ما بدا ظاهره أنه مخالف لاصول العربية إليها بلطفٍ وإيناس.

-الشاهد السابع

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨١٠):

مَرَوْا عُجَالِيَّ وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ! ... قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمَسَى لِمَجْهُودَا

ورد في (باب في اصلاح اللفظ)^(٨١١)، وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(٨١٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين زيادة اللام في خبر (أمسى).

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن اللام في قول الشاعر^(٨١٣):

لِهِنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعَمْرِ

فيرى أنَّ اللام في قوله (لباقية العمر) زائدة كزيادتها في قوله (لمجهودا)^(٨١٤) لأنَّ النحاة قرروا في باب (إِنَّ) أنَّ هذه اللام لا تزداد إلا في خبر (إِنَّ) وأنَّ زيادتها في غيرها من الحروف والأفعال وخرجوا زيادتها في خبر (أمس) على الشذوذ^(٨١٥).

^(٨١٠) ينظر: الخصائص: ٣١٧/١، ٢٨٥/٢، ورد دون نسبة. ينظر: ضرائر الشعر: ٥٨، وينظر: الخزانة: ١٠/٣٢٧/

^(٨١١) ينظر: الخصائص: ٣١٣/١-٣٢٢/

^(٨١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/٢-٢٨٦/

^(٨١٣) ينظر: نوادر أبي زيد: ٢٠٢ ينظر: الخصائص: ٣١٧/١

^(٨١٤) ينظر: الخصائص: ٣١٦/١-٣١٧/

^(٨١٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٤/١-٣٦٥/

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أنّ ((القياس لا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حُذفت تارة وزُيدت أخرى))^(٨١٦)، فمن زيادتها قوله (لمجهودا) حيث زُيدت اللام في خبر (أمسى) ومثله قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٨١٧) فقد زُيدت اللام في قوله (ليأكلون)^(٨١٨)؛ وهذا هو ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

ويرى ابن جني هنا أنّ زيادتها هي لإصلاح اللفظ وإقامة الوزن لأنها إن حُذفت كُسر الوزن فكأنّ الشاعر أضطر لزيادتها^(٨١٩).

-الشاهد الثامن

ما أورده ابن جني من إنشاد ابن الإعرابي^(٨٢٠):

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْرًا رَسُومَهَا قَلَمًا

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٨٢١)، وتكرر في (فصل في التقديم والتأخير)^(٨٢٢).

^(٨١٦) الخصائص: ٢٨٢/٢

^(٨١٧) الفرقان: ٢٠، وينظر: التبيان: ٧٨٦/٢

^(٨١٨) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/٢

^(٨١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥/٢

^(٨٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣١/١، ٣٩٥/٢. وهو لذي الرمة، ينظر: ديوانه: ١٩٠٩

^(٨٢١) ينظر: الخصائص: ٣٢٤-٣٣٦

^(٨٢٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢-٤١٣

الشاهد فيه في الباب الأول على ما أراد من معنى من صياغة البيت(فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنّ قلماً خط رسومها) فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه^(٨٢٣)، وهنا يكمن وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب؛ وهل يجوز لنا مثلاً أنْ نفصل ونقدم ونؤخر كما فعل صاحب البيت الشعري والظاهر من الحوار الذي جرى بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي في هذا الباب حيث قال: ((سألت أبا علي -رحمه الله- عن هذا فقال: كما جاز أنْ نقيس منشورنا على منشورهم فكذلك يجوز لنا أنْ نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته عليها))^(٨٢٤)، واستجازَ بعض الضرورات والاستعمالات اللغوية ثم قال: ((فأما ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر فيه مولداً))^(٨٢٥)، ثم ساق أمثلة على ذلك ومنها الشاهد الشعري الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنْ التقديم والتأخير على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر يسهله الاضطرار ثم جاء بأمثلة لما يقبله التقديم والتأخير من القياس ومواضيع الفصل والاعتراض^(٨٢٦)، ثم ساق البيت الشعري مثلاً لما سهله اضطرار الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْرًا رَسُومَهَا قَلَمًا

ومن خلال استعراض قول ابن جني للبيت الشعري وما حصل فيه يُلاحظ عدم موافقته لصنيع الشاعر في فعله فأوصى باجتئاب هذا الموضع حيث قال: ((فهذا

^(٨٢٣) ينظر: الخصائص: ٣٣١/١

^(٨٢٤) المصدر نفسه: ٣٢٤/١

^(٨٢٥) المصدر نفسه: ٣٣٠/١

^(٨٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٤/٢-٣٩٥

ونحوه معًا لا يجوز لأحد قياس عليه غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سَمَو الشاعر
وتعطره وبأوه وتعجره فإعرفه واجتنبه^(٨٢٧)

ويرى ابن الاثير (٦٣٧هـ) أن ((هذا وأمثاله معًا لا يجوز قياس عليه...وهو
شعر مضطرب مُختل وهو من أقبح الأبيات لأن معانيه قد تداخلت وركب بعضها
بعضًا))^(٨٢٨).

-الشاهد التاسع-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٢٩):

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَّ لِي عَنَاءٌ ... بَوْشَكِ فُرَاقُهُمْ صَرْدٌ يَصِيحُ

ورد في(باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو
لا؟)^(٨٣٠)، وتكرر في(فصل في التقديم والتأخير)^(٨٣١).

ففي الباب الأول أورده ابن جني شاهدًا على ما ورد من العرب لحنا لا نعذر
في مثله^(٨٣٢) وعلق عليه بعد أن أورده بقوله: ((أراد: فقد بيَّن لي صرد يصيح
بوشك فراقهم والشك عناء، فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا
لشيء منها))^(٨٣٣)؛ ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب أن هذا الاستعمال غير جائز.

^(٨٢٧) المصدر نفسه: ٣٩٥/٢

^(٨٢٨) المثل السائر: ١٨٠/٢

^(٨٢٩) ينظر: الخصائص: ٣٣١/١، ٣٩٢/٢. ورد دون نسبة ولم أعثر على نسبته، ينظر: المثل السائر: ١٨٠/٢،
وينظر: ضرائر الشعر: ٢٠١

^(٨٣٠) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/١-٣٣٦

^(٨٣١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢-٤١٣

^(٨٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/١

^(٨٣٣) المصدر نفسه: ٣٣١/١

وفي الباب الثاني أورده ابن جني شاهداً على التقديم والتأخير والفصول غير اللائقة فيقول فيه: ((أراد : (فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء)، ففيه من الفصول ما أذكره وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو (بَيَّنَّ) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال ألا تراها تعتد مع الفعل كالجزء منه... وفصل بين المبتدأ الذي هو (الشك) وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: (بين لي) ، وفصل بين الفعل الذي هو (بَيَّنَّ) وبين فاعله الذي هو (صُرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) وقدم قوله: (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح)، ويصيح صفه لـ(صُرد) على (صرد) وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ألا ترى أنك لا تجيز: (هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا)، لأنك تريد: (هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا)، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها))^(٨٣٤)؛ وواضح من خلال تعقيب ابن جني وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد العاشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٣٥):

مَعَاوِيَ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَأَرَعَهَا ... وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدِينَ شَاكِرُ

ورد في (في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٨٣٦)، وتكرر في (فصل في التقديم والتأخير)^(٨٣٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين: الاعتراض بين الفعل والفاعل.

^(٨٣٤) الخصائص: ٣٩٣/٢، وينظر: المثل السائر: ٤١/٢

^(٨٣٥) ينظر: الخصائص: ٣٣١/١، ٣٩٦/٢. ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم:

٦٨٣/٦، وينظر: لسان العرب (شكر): ٤٢٧/٤

^(٨٣٦) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/١-٣٣٦

^(٨٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢-٤١٣

ففي الباب الأول يوضح ابن جني أنّ (شاكر) اسم قبيلة ومعنى البيت (لم ترع الأمانة شاكر فأرعاها أنتَ وكن حافظا لله والدين) ورأى أنّ الاعتراض الوارد بين الفعل (لم ترع) وفاعله (شاكر) الواردة في عجز البيت على الرغم من كثرة الألفاظ بين الفعل والفاعل إلا أنّه حسن جميل؛ ووجه الربط بين الشاهد وعنوان الباب أنّ مثل هذا الاعتراض يجوز لنا ارتكابه^(٨٣٨)، وهو عكس الشاهد السابق.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها وأورد ما أورده من كلام في الباب الأول واحال إليه^(٨٣٩)، ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب أنّه ذكر الفعل وقدم الجملة الاعتراضية الطويلة على فاعلها ورأى أنّ هذا التقديم كما وضعنا في الباب الأول حسنٌ جميل.

-الشاهد الحادي عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٤٠):

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي-وَالْحَوَاثُ جَمَّةٌ- ... أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلُ

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)^(٨٤١)، وتكرر في (باب في الاعتراض)^(٨٤٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين الاعتراض بين الفعل (أدركتني) وفاعله (أسنة).

^(٨٣٨) ينظر: الخصائص: ٣٣١-٣٣٢، وينظر: لسان العرب (شكر): ٤٢٧/٤

^(٨٣٩) ينظر: الخصائص: ٣٩٥/٢-٣٩٦

^(٨٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٢/١، ٣٣٧. وهو لرجل من بني دارم (عبدالله بن دارم) ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق: ٤٨١/٢، وينظر: العقد الفريد: ٤٦/١

^(٨٤١) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/١-٣٣٦

^(٨٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/١-٣٤٢

ففي الباب الأول أورده ابن جني بعد معرض حديثه عن الشاهد السابق الذي كان في الاعتراض وعقب عليه بقوله : ((والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن))^(٨٤٣) ووعد أن يفرد له باباً في هذا الكتاب، ووجه ارتباطه بعنوان الباب إن هذا الاستعمال الاعتراضي سائغ مقبول جائز وغير ممتنع.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها وهو: اعتراض بين الفعل وفاعله؛ وقال في بداية الباب: ((اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير وقد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يُشنع عليهم ولا يُستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله))^(٨٤٤)؛ ووجه ارتباط الشاهد بعنوان بابه واضح.

-الشاهد الثاني عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٤٥):

وَكَانَ سَيِّانٌ أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتُ السُّوْحُ

ورد في (باب في تدريج اللغة)^(٨٤٦) ، وتكرر في (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول)^(٨٤٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين استعمال (أو) بمعنى (الواو).

^(٨٤٣) المصدر نفسه: ٣٣٢/١

^(٨٤٤) الخصائص: ٣٣٦/١

^(٨٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/١ ، ٤٦٧/٢. هو أبو ذؤيب الهذلي، ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٦٦/١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦٣٩/٨

^(٨٤٦) ينظر: الخصائص: ٣٥٧-٣٤٨/١

^(٨٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٩/٢-٤٦٧

ويرى ابن جني في الباب الأول أنّ من التدرج في اللغة قد تُشبه شيئاً بشيء من موضع فيمضي حكمه على حكم الاول ثم يتطور إلى معنى آخر فمن ذلك خروج (أو) إلى معنى (الواو) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٨٤٨) وكأنّه يريد لا تطع هذا النوع من الناس ((فالمعنى كل هؤلاء أهل أن يُعصى، فاعص هذا، واعص هذا و" أو " بليغة في هذا المعنى، لأنك إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حال إن أطعتُ زيداً على حَدِّته لم أَكُنْ عَصَيْتُكَ، وإذا قلت: لا تطعُ زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى أن هؤلاء كلهم أهل ألا يُطاع فلا تطع واحداً منهم ولا تطع الجماعة))^(٨٤٩)، فأجرى (أو) مجرى (الواو) تدرج من ذلك إلى غيره ثم اجراها مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) بمعنى الواو ومثله قوله:

وَكَانَ سَيِّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْغَبْتَ السُّوْحَ

أراد: (ويسرحوا بها) بالواو وليس بـ(أو)^(٨٥٠)، فهذا معنى التدرج اللغوي في أننا قد نستعمل أداة ثم نترج منها إلى غيرها غير أنّهم في بعض الأحيان يستعملون الأداة نفسها مقيدة وهذا التدرج كما في الشاهد الشعري المذكور.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويقول ابن جني متحدّثاً عن التحول في (أو): ((أو، إنّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها))^(٨٥١)، ثم يرى ابن جني أنّ علة ذلك إذا ((كان السائل قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال وإذا كان ذلك

^(٨٤٨)الإنسان: ٢٤

^(٨٤٩)معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٣٠٢/٢.

^(٨٥٠)ينظر: الخصائص: ٣٤٨/١-٣٤٩

^(٨٥١)المصدر نفسه: ٤٥٩/٢

كذلك جاز لأجله أن يُجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى فمن هنا جاز أن تقع... (أو) في بعض الأحوال موقع الواو^(٨٥٢)، وأورد البيت الشعري شاهداً لما يقول أو قد تأتي للتغيير وهو أصل وضعها وقد تترك هذا التغيير فتأتي لمطلق الجمع لما يقتضيه الحال وقد اقتضى حالها أن تأتي بمعنى الواو في شاهدنا الشعري وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الثالث عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٥٣):

أَتَى جَزَوْا عَامراً سِوَايَ بِفَعْلِهِمْ ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوَايَ مِنَ الْحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ^(٨٥٤) بِهِ ... رِئْمَانٍ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

ورد في (باب في خلع الأدلة)^(٨٥٥) وتكرر في (باب في الاحتياط)^(٨٥٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين تجريد (أم) من الاستفهام وخلعه عنها.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أن (أم) أصلها للاستفهام وكذلك (كيف) أداة استفهام ولكن لا يمكن أن يجتمع حرفان لمعنى واحد فلذلك خلعت دلالة الاستفهام

^(٨٥٢) الخصائص: ٤٦٧/٢

^(٨٥٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/٢، ١٠٩/٣. وفيه اورد البيت الاول فقط. وهو افنون بن جريم التغلبي، ينظر: البيان والتبيين: ٣٣/١، وينظر: مجالس العلماء: للزجاج: ٣٥

^(٨٥٤) العلوق: الناقة التي تفقد ولدها بنحرٍ او بموت فيسلخ جلده ويحشى ثبناً او حشيشاً ويُقدم اليها لترأمة حتى تعطف عليه ويدبرُ لبنها فينتفع بها فهي تنتش بأنفها وينكره قلبها فتعطف عليه ولا ترسل اللبن. ينظر: الامالي: للزجاج: ٥١

^(٨٥٥) ينظر: الخصائص: ١٨١/٢-١٩٨

^(٨٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/٣-١١٣

من (أم) وجعلها بمنزلة (بل) ولا يمكن أن تخلع دلالة الاستفهام عن (كيف) لأنها جاءت مبنية لتضمينها معنى الاستفهام فلو خلعت عنها الدلالة لأعربت وجوباً^(٨٥٧).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها حيث إنَّ (أم) جردت لمعنى الترك والتحول وهذا من الاحتياط^(٨٥٨) وهو ما يعرف بالترك والتحول الاحتياطي، ويرى ابن مالك^(٦٧٢هـ-٩هـ) أنَّ ((كل موضع لم تتقدم فيه الهمزة استفهاماً كان أو إخباراً...ف(أم) تكون منقطعة))^(٨٥٩) وهي كما يتضح من البيت الشعري أنها المنقطعة بمعنى (بل).

-الشاهد الرابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(٨٦٠):

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي

ورد في (باب في خلع الأدلة)^(٨٦١) ، وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(٨٦٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إخراج (يا) أداة النداء من بابها إلى باب التنبيه.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه جردها من النداء وخلع عنها تلك الصفة إلى التنبيه، ففي قوله: (يا اسلمي) ، إنما هو: (ها اسلمي) ، وهو كقولهم: هلم، في التنبيه

^(٨٥٧) ينظر: الخصائص: ١٨٦/٢

^(٨٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٩/٣

^(٨٥٩) شرح التسهيل: ٣٦١/٣

^(٨٦٠) ينظر: الخصائص: ١٩٨/٢ ، ٢٨١. وفيه هند بدل : سلمى ، وينظر: ديوان العجاج: ٢٧٨

^(٨٦١) ينظر: الخصائص: ١٨١/٢-١٩٨

^(٨٦٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/٢-٢٨٦

على الأمر^(٨٦٣).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى صاحب الخصائص أن (يا) هنا ((جردت من معنى النداء وخلصت تنبيهها))^(٨٦٤)، وهي زائدة إذا حذفها من الكلام لا يؤثر ذلك؛ وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الخامس عشر-

ما أورده ابن جني من إنشاد ابن دارة^(٨٦٥):

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عارٍ

ورد في (باب في التطوع بما لا يلزم)^(٨٦٦)، وتكرر في (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(٨٦٧).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (أنا ابن دارة معروفًا)، ويصفه ابن جني بأنه من التطوع المشام للتوكيد فـ(معروفًا) حال مؤكدة لـ(ابن دارة) كأنه قال: (لا شك فيه)، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ﴾^(٨٦٨) فـ(معروفًا) حال لأنك ذكرت للمخاطب إنسانًا كان يجهله فكأنك قلت: اثبتته أو الزمه معروفًا، فصار المعروف حالًا كما أن (منطلق) في قولنا: هذا زيد منطلقًا، حال والمعنى أنه أراد المذكور هو نفسه (ابن دارة) حين قال: (معروفًا) ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما

^(٨٦٣) الخصائص: ١٩٨/٢

^(٨٦٤) المصدر نفسه: ٢٨١/٢

^(٨٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٠/٢ ذكر في هذا الباب الشطر الاول من البيت، ٦٢/٣. سالم بن دارة، ينظر: الكتاب: ٧٩/٢، وينظر: المحكم والمحيط الاعظم: ٣١١/٦

^(٨٦٦) ينظر: الخصائص: ٢٣٦/٢-٢٧٤

^(٨٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦١/٣-٦٣

^(٨٦٨) التوبة: ٢٥

أشبهه (المعروف) لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكرنا هنا الانطلاق كان غير جائز لأنَّ (الانطلاق) لا يوضح لنا (ابن دارة) ولا يؤكدُه ومعنى قوله: (معروفًا) ليس فيه شك ولا يوجد هذا الوضوح في (منطلق)^(٨٦٩)، وإنَّ ((الحال نوعان: المؤكدة لعاملها وقد توافقه معنى لا لفظًا وهو الغالب ، أو توافقه معنى ولفظًا وهو قليل ؛ والأخرى الحال المؤكدة لمضمون جملة وشرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيهه باللازم في تقدم العلم بعد جملة جزأها معرفتان جامدتان جمودًا محضًا مثل قوله:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي))^(٨٧٠)

ووجه ارتباط البيت بعنوان الباب هو أنَّ الحال جاءت مؤكدة لمضمون ما سبق وما سبق كافٍ في بيان الدلالة فجاء الحال المؤكدة من باب التطوع غير اللازم.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها فـ(معروفًا) حال والناصب له ليس الجملة وإنما نصب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أحق معروفًا ويقول ابن جني: ((ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٨٧١) فـ(مصدقًا) حال من (الحق) والناصب له غير الرافع للحق وعليه البيت:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عارٍ))^(٨٧٢).

إذن ظاهر الكلام إنَّ الناصب له الجملة الاسمية التي قبله ولكن حقيقة الحكم إنَّ الفعل المحذوف هو الناصب وليس الجملة فإنَّ (معروفًا) حال من (ابن دارة) والعامل فيها غير العامل في (ابن دارة).

^(٨٦٩) ينظر: سيبويه: ٧٨/٢-٧٩

^(٨٧٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٧١٦/٢

^(٨٧١) البقرة: ٩١.

^(٨٧٢) ينظر: الخصائص: ٦٢/٣

-الشاهد السادس عشر-

ما أورده ابن جني من قول أمية^(٨٧٣):

طعامهم اذا أكلوا مهناً ... وما إن لا تُحَاكْ لَهُمْ ثِيَاب

ورد في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(٨٧٤)، وتكرر في (باب في الاحتياط)^(٨٧٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين زيادة (ما) مع (إن) توكيداً.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنه ((قد تكثر زيادة 'ما' للتوكيد كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٨٧٦) وقول أمية :

وما إن لا تُحَاكْ لَهُمْ ثِيَاب))^(٨٧٧) ...

أما في الباب الثاني فيرى ابن جني أن من الاحتياط زيادة الحروف وهو احتياطٌ للمعنى ولكن لا يمكن أن نجتمع حرفين لهما المعنى نفسه؛ لأن ذلك ينفض القاعدة التي تدل على الاختصار في استعمال الحروف وليس كذلك قول أمية لأن (ما) وحدها تفيد النفي و(إن ، ولا) للتوكيد ولا ننكر اجتماع حرفين للتوكيد لأنه قد جاء عنهم قد أكدوا بأكثر من حرف من قولهم: (لتقومن ، ولتعدن) حيث أكد بـ(اللام) ونون التوكيد الثقيلة فقوله:

وما إن لا تُحَاكْ لَهُمْ ثِيَاب ...

^(٨٧٣) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٤، ٣/١١٠. وينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت: ٢٢

^(٨٧٤) ينظر: الخصائص: ٢/٢٧٥-٢٨٦

^(٨٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٠٣-١١٣

^(٨٧٦) النساء: ١٥٥

^(٨٧٧) الخصائص: ٢/٢٨٤

قد شعروا بقوة التوكيد بها لعنايتهم بتوكيد ما هم عليه وكأنهم حذفوا في ذلك من تكرار الأسماء المؤكد بها فلما جاء التكرار بالأسماء للتوكيد لم ييخلوا على الحروف بهذا فكرروها توكيداً^(٨٧٨) وواضح من هذا التوكيد إرادة الاحتياط لإثبات المعنى.

-الشاهد السابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول الفرزدق^(٨٧٩):

كيف تراني قالباً مجنئ ... أضربُ امرئَ ظهره للبطن

قد قتل الله زياداً عني

ورد في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)^(٨٨٠)، وتكرر في (فصل في الحمل على المعنى)^(٨٨١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله : (قد قتل الله زياداً عني).

ففي الباب الأول يرى ابن جني ((أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر لذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))^(٨٨٢) فقوله: (قد قتل) عداه بـ(عن) ويريد: (قد صرفه) لأنَّ (قتل) لا

^(٨٧٨) ينظر: الخصائص: ١٠٧/٣-١١١

^(٨٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢/٢، ٤٣٧ ورد فيه الشطر الأخير فقط. لم اعثر عليه في ديوان الفرزدق وورد في: شرح نقائض جرير والفرزدق: ٧٧٣/٣

^(٨٨٠) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢-٣١٧

^(٨٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٣/٢-٤٣٧

^(٨٨٢) المصدر نفسه: ٣١٠/٢

تتعدى بـ(عن)^(٨٨٣)؛ ((أي: صرفه عني بالقتل))^(٨٨٤) فهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني أنّ من الحمل على المعنى اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنّه في معنى فعل يتعدى به من ذلك قوله:

قد قتل الله زيادًا عني

لأنّه كان في معنى: قد صرفه عني فتعدى بـ(عن)^(٨٨٥)؛ وهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب ويبدو أنّ هناك وجه تشابه كبير بين عنواني البابين فجاء بالشاهد نفسه .

-الشاهد الثامن عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٨٦):

إذا رضيت عليّ بنو فُشير ... لعمر الله اعجبني رضاها

ورد في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)^(٨٨٧)، وتكرر في (فصل في التقديم والتأخير)^(٨٨٨).

^(٨٨٣) ينظر: الخصائص: ٣١٢/٢

^(٨٨٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٩٩.

^(٨٨٥) ينظر: الخصائص: ٤٣٧/٢

^(٨٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٣/٢، ٣٩١. هو قحيف العقيلي، ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٦١١، وينظر: النواذر في اللغة: ٤٨١

^(٨٨٧) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢-٣١٧

^(٨٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢-٤١٣

الشاهد فيه في كلا الموضعين استعمال قوله : (عليّ)، بدلاً من: (عني).

ففي الباب الأول قد استعمل حرف الجر (على) بدلاً من (عن) وتقدير الكلام: إذا رضيت عنه احبته واقبلت عليه، وكان أبو علي الفارسي يستحسن قول الكسائي في هذا لأنّه قال: "لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدى رضيت بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره"^(٨٨٩) ؛ وهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب وهو استعمال الحروف بعضها مكان بعض.

وفي الباب الثاني أورده ابن جني في معرض حديثه عن قول روبة^(٨٩٠):

يا حكم الوارث عن عبد الملك... أوديت إن لم تحب حبو المعتك

الذي فيه (أوديت) ، هو جواب: (لم أحب) وله صلة بالبيت السابق ثم قاس ما تقدم من جواز على بيتنا المتحدث عنه :

إذا رضيت عليّ بنو قشير

ثم قال متحدثاً عن بيت روبة: ((أي: إن لم تحب أوديت؛ فجعل "أوديت" المقدّمة دليلاً على "أوديت هذه المؤخّرة. فكما جاز أن تجعل (فعلت) دليلاً على" جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذي هو (لم أفعل) دليلاً على جوابه؛ والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوعان؛ كما قالوا: شبعان، وقالوا: علم ؛ كما قالوا: جهل، وقالوا: كثر ما تقومنّ؛ كما قالوا: قلّما تقومنّ. وذهب الكسائي في قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير ... لعمر الله أعجبنى رضاها

إلى أنه عدّى "رضيت" بـ(على) لما كان ضدّ سخطت، وسخطت ممّا يعدّى بعلى، وهذا واضح. وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي))^(٨٩١).

^(٨٨٩) ينظر: الخصائص: ٣١٣/٢

^(٨٩٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩١/٢. وينظر: ديوان روبة: ١١٨

-الشاهد التاسع عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٩٢):

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ورد في (باب في مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم إياها أخرى)^(٨٩٣)، وتكرر في (فصل في الحمل على المعنى)^(٨٩٤).

الشاهد فيه في كلا الموضعين حذف فعل الفاعل (ضارع) والتقدير: يبكيه ضارع.

وفي الباب الأول يرى ابن جني أنّ من مراعاتهم للاصول ذكر الفاعل واطراح فعله وعنده ((أنّ أول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل وإنّ آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل لأنّ تقديره فيما بعد: ليبيكه مختبط مما تطيح الطوائح، فدل قوله: ليبيك على ما أورده من قوله: ليبيكه))^(٨٩٥) فراعى بذكر الفاعل فعله المحذوف المقدر (ليبيكه)؛ وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني اعتبره من الحمل على المعنى لأنّه يشابه قوله: (أَكَلَ الْخَبْزُ زَيْدًا) و(رُكِبَ الْفَرَسُ مُحَمَّدًا)، فترفع (زيد ومحمد) بفعل ثان يدل عليه الأول فكذلك رفع (ضارع) بفعل محذوف دل عليه (لِيُبَيِّنَ)^(٨٩٦).

^(٨٩١) الخصائص: ٣٩١/٢.

^(٨٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٥/٢، ٤٢٦. اضطرب في نسبته، ينظر: الكتاب: ٢٨٨/١، وينظر: الشعر والشعراء: ١٠٠/١ وينظر: الايضاح العضدي: ٧٤

^(٨٩٣) ينظر: الخصائص: ٣٥٤/٢-٣٥٦

^(٨٩٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٣/٢-٤٣٧

^(٨٩٥) المصدر نفسه: ٣٥٤/٢-٣٥٥، وينظر: سيبويه: ٢٨٨/١

^(٨٩٦) ينظر: الخصائص: ٤٢٦/٢

وقال ابن يعيش: ((اعلم أنّ الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أنّ الانسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من اوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: مَنْ ضربه؟ أو مَنْ قتله؟ فيقول المسؤول: زيد أو عمرو يريد: ضربه زيد أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به لأنّ السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو اظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجود شيء وصار ذكر الفاعل كالتأكيد))^(٨٩٧)، وهذا هو ارتباط الشاهد بعنوان الباب فكأنه رفعه بتصور معنى فعلٍ مقدّر من جنس الظاهر.

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٨٩٨):

بدا لي آني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً

الشاهد فيه في كلا الموضعين حمل (سابق) على (مدرك) وحذف فعليهما وهو من التوهم حيث ((جروا هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا))^(٨٩٩) ويرى السيرافي: أنّه يستطيع خفض (سابق) وليس قبله مخفوض لأنّك تستطيع أن تقول: لست بمدرك ما مضى، فتقع الباء فيها فحملها على الخفض على ما كان يستعمل^(٩٠٠)؛ ((فحمل قوله: ولا سابق، على معنى الباء في قوله: مدرك، لأنّ معناها لست بمدرك، فتوهم

^(٨٩٧) شرح المفصل: لابن يعيش: ٢١٤/١

^(٨٩٨) ينظر: الخصائص: ٣٥٥/٢، ٤٢٦. وهو لـ زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه: ٧٦

^(٨٩٩) الكتاب: ١٠١/٣.

^(٩٠٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٠١/٢.

الباء وحمل عليها^(٩٠١) وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر للقضية نفسها في البابين السابقين.

-الشاهد العشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٩٠٢):

وما كل من وافى منى أنا عارف

ورد في (باب في مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم إياها أخرى)^(٩٠٣)، وتكرر في (حذف الاسم على أضرب)^(٩٠٤).

الشاهد فيه في كلا الموضعين رفع (عارف) ونونه أو اطلقه بالضم فيمن نون أو اطلق مع رفع(كل).

ففي الباب الأول يرى ابن جني ((أن وجه ذلك أنه إذا رفع (كلاً) فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في (عارف) ومد الاطلاق في (عارف)ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت: (عارفه) أو (عارفوه) لم يجز شيء من ذينك وإنما هذه لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب)^(٩٠٥)، يقصد بالحاضر اللفظ والغائب المعنى المقدر فهو قد راعى اللفظ الحاضر في الصياغة وقد جعل اللفظ أصلاً وأهمل المقدر ولم

^(٩٠١)تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب:الأعلم الشمنتري:٢٠٣.

^(٩٠٢)ينظر:الخصائص:٣٥٦/٢، ٣٧٨. وهو لـ مزاحم العقيلي،ينظر:الكتاب:٤٧٢/١،وينظر:شرح الفية ابن مالك: للشاطبي:٢٢٣/٢

^(٩٠٣)ينظر:الخصائص:٣٥٤/٢-٣٥٦

^(٩٠٤)ينظر: المصدر نفسه:٣٦٤/٢-٣٨١

^(٩٠٥)الخصائص:٣٥٦/٢

يظهره فلم يظهره لكون اللفظ المذكور دالاً عليه؛ وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

فإذا خرجنا من الباب الذي قيده ابن جني نرى سيبويه يذكر وجه رفع كل في أن قائله ((لزم اللغة الحجازية فرفع كأنه قال: ليس عبدالله أنا عارفه، فأضمر الهاء في (عارف) وكان الوجه (عارفه) حيث لم يعمل (عارف) في (كل) وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر))^(٩٠٦)، ثم قال في موطن آخر من الكتاب ((فإن جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع لأنك تجيء بالفعل بعد إن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع كأنك قلت: ليس زيد ضربته، وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعا، قول مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

فإن شئت حملته على ليس وإن شئت حملته على قول أبي النجم العجلي^(٩٠٧):

كله لم اصنع

فهذا أبعد الوجهين))^(٩٠٨).

وفي الباب الثاني يرى ابن جني أنه نابت فيه ضمة الاطلاق في (عارف) فيمن رفع لفظة (كل) الواردة في صدر البيت عن الضمير الذي يزداد في (عارفه) فحذف؛ وهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب إذ الضمير في (عارفه) اسم وهو هنا قد حذف وهو نوع من أنواع حذف الاسم في هذا الباب.

-الشاهد الحادي والعشرون-

^(٩٠٦)الكتاب: ٧٢/١

^(٩٠٧)ينظر : ديوان ابي النجم العجلي: ٢٥٦

^(٩٠٨)الكتاب: ١٤٦/١

ما أورده ابن جني من قول روبة^(٩٠٩):

يا حكم الوارث عن عبد الملك ... أوديت أن لم تحب حبو المعتك^(٩١٠)

ورد في (فصل في التقديم والتأخير)^(٩١١)، وتكرر في (باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الاصول)^(٩١٢).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (أوديت)؛ حيث جعله دليلاً على جواب الشرط المتأخر وهو قوله: (إن لم تحب، وقال قبل البيت المستشهد به: ((وقد علم أن (لم أفعل) نفي (فعلت) وقد أنابوا (فعلت) عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه في قوله:

يا حكم الوارث عن عبد الملك ... أوديت إن لم تحب حبو المعتك

أي: إن لم تحب أوديت؛ فجعل "أوديت" المقدمة دليلاً على (أوديت) هذه المؤخرة، فكما جاز أن تجعل (فعلت) دليلاً على جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذي هو (لم أفعل) دليلاً على جوابه)^(٩١٣)، وقال ابن السراج: ((فأما قولهم: أجيئك إن جئتني، وإنك إن تأتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفي عنه الفعل المقدم وإنما يستعمل هذا على جهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أجيئك، فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فتقول: إن جئتني

^(٩٠٩) ينظر: الخصائص: ٣٩١/٢، ٣٣٤/٣، ورد فيه الشطر الثاني فقط. وينظر: ديوان روبة بن العجاج: ١١٨.

^(٩١٠) المعتك: من الابل الذي اذا اشتد عليه الرمل برك وحبا عليه. ينظر: مقاييس اللغة: ١٦٥/٤

^(٩١١) ينظر: الخصائص: ٣٨٤/٢-٤١٣

^(٩١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣١/٣-٣٤٤

^(٩١٣) المصدر نفسه: ٣٩٠/٢-٣٩١

ويستغنى عن الجواب بما قدم))^(٩١٤)، ((وذهب جماعة من البصريين إلى أن ثمة فرقا في المعنى بين التقديم والتأخير، فإن قولنا (أزورك إن زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط، ثم بدا للمتكلم أن يشترط بخلاف ما إذا بدأ بالشرط، فقال (إن زرتني زرتك) فإنه بناه على ابتداء على الشرط))^(٩١٥).

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه: (أوديت) بمعنى أودى ((فالفعل ماضٍ في اللفظ ومستقبل في المعنى واستعمل الماضي تحققاً لوقوعه وثقة منه بأنه كائن لا محالة فكأنه يقول: إنَّ الجود منكم واقع متى أريد وواجب متى طُلب))^(٩١٦) ((أي: إن لم تتداركني هلكت الساعة غير شك، هكذا يريد: فلأجله ما جاء بلفظ الواجب الواقع غير المرتاب به ولا المشكوك في وقوعه))^(٩١٧)؛ إذن صح أن يكون لفظ (أوديت) في معنى المستقبل ولفظه ماضٍ وهذا ما يعرف بصحة قياس الفروع على فساد الأصول.

-الشاهد الثاني والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٩١٨):

لو كُنْتُ فِي خَلْقَاءِ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ ... وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلُ

ورد في (فصل في التقديم والتأخير)^(٩١٩)، وتكرر في (باب في الاحتياط)^(٩٢٠).

^(٩١٤)الأصول في النحو: ١٨٧/٢.

^(٩١٥)معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي: ١٢١/٤.

^(٩١٦)التفسير البسيط:للواحدي: ٤٧٦/٣

^(٩١٧) الخصائص: ٣٣٦/٣

^(٩١٨)ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٧/٢، ١٠٩/٣ لم اعثر على نسبته، ينظر: ايضاح شواهد

الايضاح: ١٦٦/١، وينظر: ضرائر الشعر: ٢٠١

^(٩١٩)ينظر: الخصائص: ٤١٣-٣٨٤/٢

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (ليس الى منها النزول).

ففي الباب الأول قدم الظرف (منها) فحصل الفصل بين (إلى) ومجروره (النزول) وهو وجه اتصاله بعنوان الباب وأصل الكلام: وليس الى النزول سبيل منها ، ويرى ابن جني في الباب الأول أنّ الفصل بين الجار والمجرور لا يجوز وربما انفرد الحرف منه فجاء منفورا عنه^(٩٢١).

وتكرر في الباب الثاني جاء به ابن جني وهو يتحدث عن الاحتياط للمعنى وأنواعه فإنّ التوكيد اللفظي والمعنوي والتوكيد بالحرف لاسيما حرف الجر الزائد ثم استطرد منه إلى التعليق والفصل وجاء بالبيت شاهداً للفصل بين حرف الجر ومجروره وقال في معرض حديثه عن حرف الجر الزائد ((وكذلك قولهم: (قد كان من مطر)، و(قد كان من حديث فخل عني)؛ فـ(من) زائدة وهي جارة ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله: (يا بؤس للحرب) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلقة من قبل أن تعليق اسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له، لقوة الاسم وضعف الحرف فيما قوله:

لو كنت في خلقاء من رأس شاهقٍ ... وليس إلى منها النزول سبيل

فإنّ هذا إنّما هو فصل بحرف الجر لا تعليق^(٩٢٢)، والملاحظ أنّه هنا جاء بالشاهد استطراداً ولا علاقة له بعنوان الباب.

-الشاهد الثالث والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الاعشى^(٩٢٣):

^(٩٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/٣-١١٣

^(٩٢١) ينظر: المصدر نفسه : ٣٩٧/٢. وينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٦١/٤

^(٩٢٢) الخصائص : ١٠٩-١٠٨/٣

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادِ دَارَهَا ... تَكَرَّيْتَ تَرْقُبَ حُبِّهَا أَنْ يُخَصِّدَا

ورد في (فصل في التقديم والتأخير)^(٩٢٤)، وتكرر في (باب في تجاذب المعاني والإعراب)^(٩٢٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إبدال (إياد) من (حلت دارها) والفصل بين (لسنا وإياد) بـ(من حلت).

ففي الباب الأول يقول ابن جني: ((لسنا كمن حلت دارها، ثم أبدل (إياد) من (من حلت دارها) فإن حملت على هذا كان لحنًا لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض فجرى ذلك في فساد مجرى قولك: (مررت بالضارب زيد جعفرًا) وذلك أن البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء اجزائه فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية! هذا خطأ في الصناعة وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت) فتتصب به الدار فصار تقديره: لسنا كمن حلت إياد أي: كإياد التي حلت ، ثم قلت من بعده: حلت دارها ، فدللت (حلت) في الصلة على (حلت) هذه التي نصبت دارها))^(٩٢٦).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويعلق عليه ابن جني بقوله: ((فإياد بدل من (من) وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها) بـ(حلت) هذه الظاهرة لما فيه فحينئذ ما تضرر له فعلاً يتناوله فيما بعد: حلت دارها))^(٩٢٧) وهذا التقدير الذي ذهب إليه ابن جني هو نوع من الحمل على المعنى الذي يتفق مع الإعراب؛ وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

^(٩٢٣) ينظر: الخصائص: ٤٠٤/٢، ٤٠٥، ٢٥٩/٣. وينظر: ديوان الاعشى الكبير: ٢٣١

^(٩٢٤) ينظر: الخصائص: ٤١٣-٣٨٤/٢

^(٩٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨/٣-٢٦٣

^(٩٢٦) المصدر نفسه: ٤٠٤/٢

^(٩٢٧) الخصائص: ٢٦٠/٣

ويرى ابن الاثير أنَّه قد ((تكون دارها منصوبة بفعل مقدر تقديره: حلت))^(٩٢٨) ويعلق الدماميني على البيت الشعري بقوله: ((فظاهره أنَّ (إياد) بدل من (من) في رواية من جر، وبدل من الضمير المستكن في (جعلت) في رواية من رفع، فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة، لكنه قدر التمام؛ قلت: في هذا الكلام نظر، فإنَّ كل موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير قالوا: والصواب أنَّ يجعل (دارها) منصوبًا بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها، قال ابن هشام: وهذا مشكل، لأنَّ (جعلت) فعل عام لا يصح أنَّ يتعرف به الموصول، بخلاف (ضربت) و(أكلت) ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، ولا يقال: فإن رفع الإبهام قد زال بالجملة الثانية ، لأنَّا نقول: شرط الصلة نفسها أنَّ يعرف الموصول منها، أما أنَّه يعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكافٍ))^(٩٢٩).

ومثله ما أورده ابن جني من قول الكمي^(٩٣٠):

كَذَلِكَ تِلْكَ وَكَالْناظِرَاتِ ... صَواحِبُهَا مَا يَرى الْمِسْحَلِ

الشاهد فيه في كلا الموضعين الفصل بين (كالناظرات) و(ما يرى المسحل) بقوله (صواحِبها)

وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

-الشاهد الرابع والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الفرزدق^(٩٣١):

^(٩٢٨) البديع في علم العربية: ٢٥٠/٢

^(٩٢٩) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٩٤/٢

^(٩٣٠) ينظر: الخصائص: ٤٠٦/٢، ٢٦٠/٣. وينظر: ديوان الكمي^(٩٣٠) الاسدي: ٣٢٤

^(٩٣١) ينظر: الخصائص: ٤٢٣/٢، ٣١٧/٣. وفيه (الجرى) بدل الحرب، ينظر: ديوان جرير: ١٠٢١/٢، ولم اعثر عليه في ديوان الفرزدق.

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْحَرْبُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

ورد في (فصل في الحمل على المعنى)^(٩٣٢)، وتكرر في (باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٩٣٣).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (كلاهما، وكلا).

حيث حمل الأولى على المعنى في الباب الأول، فثنى اللفظ وحمل الثانية على اللفظ فأفرد ويرى ابن جنبي ((أنه لم يقل: كلاهما قد اقلعا وانفه رابي، فيكون ما أنكرناه لكنه قد اعاد (كلا) أخرى غير الأولى فعاملها على اللفظ ولم يقبح ذلك لأنه قد فرغ من حديث الأولى ثم استأنف من بعدها أخرى ولم يجعل الضميرين عائدين إلى (كلا) واحدة وهذا كقولك: من يقومون اكرمهم ومن يقعد أضربه، فتأتي بـ(من) الثانية فتعاملها على ما تختار مما يجوز مثله))^(٩٣٤) فحمل (كل) الأولى على المعنى ولم يعد الثانية على المعنى كما فعل في أمثال نظائرها ولذا جاء بالشاهد حين تكلم على أمثلة روعي فيها المعنى على حساب اللفظ، ومن ذلك قولهم: شابت مفارقة، وهذا بغير ذو عثانين وإنما هو مفرق واحد وعثنون واحد^(٩٣٥) ثم قال متحدثاً عن شاهدنا: ((وأما قوله:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْحَرْبُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

فليس من هذا الباب))^(٩٣٦) يعني أنه روعي فيه جانب اللفظ والمعنى معاً ولم يغلب أحدهما على الآخر؛ وهذا هو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

^(٩٣٢) ينظر: الخصائص: ٤١٣/٢-٤٣٧

^(٩٣٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٣-٣٢٢

^(٩٣٤) المصدر نفسه: ٤٢٣/٢

^(٩٣٥) ينظر: الكتاب: ٤٨٤/٣-٤٨٥

^(٩٣٦) الخصائص: ٤٢٣/٢

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أن قوله: ((كلاهما قد اقلعا، ضعيف لأنه حمل على المعنى، وقوله: وكلا انفيهما رابى، قوي لأنه حمل على اللفظ))^(٩٣٧)، وقد جمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد في بيت واحد من الشعر وهذا هو وجه ارتباطه بعنوان الباب.

ويفسر الأنباري(٥٧٧هـ) هذا الشاهد تفسيراً لطيفاً فيقول: ((أما رد الضمير مثنى حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب إنه قال: كلاهما قائمان وكتاهما لقيتهما... وقوله: اقلعا حملاً على المعنى و(رابى) حملاً على اللفظ والحمل على اللفظ في (كلا وكتا) أكثر من الحمل على المعنى... والذي يدل على أن فيهما افراداً لفظياً إنك تضيفهما إلى التثنية فنقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ومررت بهما كليهما وكلاهما... فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية إنها تجوز إمالتها... قال تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾^(٩٣٨) قرأها حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيها، ولو كانت الألف للتثنية لما جازت إمالتها لأن ألف التثنية لاتجوز إمالتها))^(٩٣٩).

-الشاهد الخامس والعشرون-

ما أورده ابن جني من قول جرير^(٩٤٠):

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مَنَزَرِهَا ... دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

^(٩٣٧) المصدر نفسه: ٣١٧/٣

^(٩٣٨) الكهف: ٣٣.

^(٩٣٩) الانصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٦٢): ٤٤٨/٢، وينظر: شرح المفصل: ١٥٩/١

^(٩٤٠) ينظر : الخصائص: ٣١٩، ٦٣/٣. وينظر :ديوان جرير : ١٠٢١/٢

ورد في (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(٩٤١)، وتكرر في (باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)^(٩٤٢).

الشاهد فيه في كلا الموضعين صرف (دعد) الأولى وعدم صرف الثانية.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ ((الرواية بصرف (دعد) الأولى ولو لم يصرفها لما كسر وزناً وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين))^(٩٤٣) فظاهر الحكم يحتمل القلب فإن قلت: لم لم يصرفها إذا كان صرفها من غير ضرورة ولا يغير الوزن قلت: تأنيساً بها وليعدها لوقت الضرورة كما ذكر ابن جني في بداية الباب: ((كذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، فينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزاً فيه ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره، فتقول أجازوا نحو هذا ومنه بَدْ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه معدلاً ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها))^(٩٤٤).

أما في الباب الثاني فيرى ابن جني أنّ أقوى وأجود اللغتين ترك صرف (دعد) الأولى^(٩٤٥).

ويرى سيبويه ((أنّ كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فإذا سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو

^(٩٤١) ينظر : الخصائص : ٦١/٣-٦٣

^(٩٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٧/٣-٣٢٢

^(٩٤٣) المصدر نفسه : ٦٣/٣

^(٩٤٤) المصدر نفسه : ٦٢/٣-٦٣

^(٩٤٥) ينظر : الخصائص : ٣١٩/٣

اسمًا الغالب عليه المؤنث كـ(سعاد) فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود نحو: قدر، ودعد، وعنز^(٩٤٦).

-الشاهد السادس والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٩٤٧) :

وإن قال غاوٍ من تنوخ قصيدةً ... بها جربٌ كانت على بزوبرا^(٩٤٨)

ورد في (باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)^(٩٤٩)، وتكرر في (باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس)^(٩٥٠).

الشاهد فيه في كلا الموضعين إيراد لفظ (زوبر) علمًا غير مصروفه:

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني وكما جاءت الأعلام في الأعيان كذلك جاءت في المعاني^(٩٥١)، فمن ذلك قوله: «(زوبرا)» قال ابن جني: ((سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبرا) فقال: علقه علمًا على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون))^(٩٥٢).

^(٩٤٦) الكتاب: ٢٤٠-٢٤١

^(٩٤٧) ينظر: الخصائص: ٢ / ٢٠٠، ٣ / ٣٤. وينظر: ديوان الفرزدق: ١٨٤.

^(٩٤٨) بزوبرا : أي نسبت إليه بكمالها وأخذت الشيء بزوبره : أي أخذت كله ولم تدع منه شيئًا ، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢ / ٦٦٧.

^(٩٤٩) ينظر: الخصائص: ٢ / ١٩٩ - ٢٠٢ .

^(٩٥٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ٣٤ - ٣٦ .

^(٩٥١) ينظر: الخصائص: ٢ / ١٩٩ .

^(٩٥٢) المصدر نفسه: ٢ / ٢٠٠ ، وينظر: المرتجل في شرح الجمل: لابن الخشاب: ٢٩٢

إذن علقَ (زوبرا) لأته اسم علم وقع على معنى ولم يقع على عين وهو موطن ارتباطه بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها، ويرى ابن جني أن ((أقسام الموقع عليه الاسم العلم قسمان: عين، ومعنى، فالعين هو الجوهر ك (زيد وعلي ومحمد ...) والمعنى هو العرض كـ (سبحان وزوبر))^(٩٥٣) وهذا من صفات أسماء الأعلام ولا تكون في أعلام الأجناس وهو محل ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد السابع والعشرون

ما أورده ابن جني من قول النابغة الذبياني^(٩٥٤):

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوَرَقَ هَيَجَنِّي ... وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عِمَارٍ

ورد في (فصل في الحمل على المعنى)^(٩٥٥) وتكرر في الباب نفسه.

الشاهد فيه في كلا الموضعين نصب (أم عمار) على معنى (هيجني) ويعلل ذلك ابن جني بقوله: ((لأنه لما قال هيجني دل على (ذكرني) فنصبها به فاكتفى بالمسبب الذي هو التهيج من السبب الذي هو التذكير))^(٩٥٦) فنصب (أم عمار) بـ(ذكر) الذي دل عليه (هيج) وهذا من باب الحمل على المعنى وارتباطه واضح بعنوان الباب.

ثم أورده في موضع آخر من الباب نفسه ذكر تطرق فيه لإعمال العامل الثاني أو الأول في باب البديل أو الصفة ثم قال: وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره، وجاء بشاهد وعضده بشاهدنا ثم عقب عليه بقوله: ((لأن هذا فعل مثبت، وليس محل ما يعمل فيه المعنى محل البديل، فلما اختلف هذان الوجهان من هذين الموضعين

^(٩٥٣) الخصائص: ٣/٣٤

^(٩٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٢٧، ٤٣٠. ذكر الشطر الثاني فقط ، وينظر: ديوان النابغة الذبياني: ٤٩.

^(٩٥٥) ينظر: الخصائص: ٢/٤١٣-٤٣٧

^(٩٥٦) ينظر: الخصائص: ٢/٤٢٧

اعتدناهما قسمين اثنين^(٩٥٧)، ثم ذهبوا الى أنَّ العامل في الثاني هو العامل في الأول ويرى أنَّ العامل إذا دل عليه غيره فيحمل على المعنى^(٩٥٨)؛ وأنَّ ((هيج، يتعدى إلى مفعول واحد فلما ضمنه معنى(ذكر) عداه إلى المفعول الثاني وهو(أم عمار) أي: (إذا تغنى الحمام ذكرني أم عمار) و(لو تعزيت عنها) معترضة فلا يكون الضمير في (عنها) إضماراً قبل الذكر كما قيل^(٩٥٩) وفي^(٩٦٠) ((هذا كله لا يجوز إظهار الفعل وإليها أشار الناظم بقوله:

وقد يكون حذفه ملترماً ...

أي حذف الناصب وبين ب(قد) أنَّ ذلك قليل وهو كما قال إلا أنه يشعر بأنَّه قياس^(٩٦٠).

-الشاهد الثامن والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٩٦١):

فأين الى أين النجاء ببغلتى ... أتاك أتاك اللاحقون إحبس إحبس

ورد في (باب في الاحتياط)^(٩٦٢) وتكرر في الباب نفسه.

^(٩٥٧) المصدر نفسه: ٤٣٠/٢

^(٩٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٠/٢

^(٩٥٩) حاشية الطيبي على الكشف: للطيبي: ٥٠٣/٦

^(٩٦٠) شرح الفية ابن مالك: للشاطبي: ١٦٦/٣

^(٩٦١) ينظر: الخصائص: ١٠٥/٣، ١١١. أورد منه الشطر الثاني فقط ، ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبته،

ينظر: توجيه اللع: ١٠٥/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ)، و(احبس احبس).

ذكره مثلاً في الموضع الأول من باب تكرار اللفظ وتوكيده مع جملة من الشواهد والأمثلة بشكل عام ولم يعقب عليه^(٩٦٣)، ثم استطراد بذكر التوكيد اللفظي فصنفه إلى أسماء وحروف وتوكيد معنوي ثم ذكر الشاهد دليلاً على توكيد الأفعال^(٩٦٤).

-الشاهد التاسع والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الاعشى^(٩٦٥):

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ

ورد في (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة)^(٩٦٦)، وتكرر في (باب في الامتناع من نقض الغرض)^(٩٦٧).

الشاهد فيه في كلا البابين قوله: (بالأكثر منهم).

ففي الباب الأول يرد ابن جني فيه على الجاحظ (٢٥٥هـ) الذي زعم أنّ (من) قد تصحب أفعال المبالغة حيث يقول: ((ما يُحكى عن الجاحظ من أنّه قال: قال النحويون: إنّ (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلَى) لا يجتمع فيه الألف واللام و(من) وإنّما هو بـ(من) أو بالألف واللام نحو قولك: الأفضل وأفضل منك والأحسن وأحسن من

^(٩٦٢) ينظر: الخصائص: ١١٣/١٠٣/٣

^(٩٦٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥/٣

^(٩٦٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١١/٣

^(٩٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١، ٢٣٧/٣. وينظر: ديوان الاعشى الكبير: ١٤٣ وفيه: ولست بدل: فلست

^(٩٦٦) ينظر: الخصائص: ١٨٥/١-١٨٧

^(٩٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٤/٣-٢٤٣

جعفر وقول الأعشى: (الأكثر منهم...) ^(٩٦٨)، ويذهب ابن جني إلى أنّ هذا غير صحيح لأنّ (من) هذه ليست بالتي تصحب أفعل للمبالغة وإنما هي (من) البيانية كما هي في قولنا: أنت من الناس حرّ، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنّه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى ولست فيهم بالأكثر حصى ^(٩٦٩)، إذن هو هنا يردّ على الجاحظ كونه لم يحكم صنعة النحويين وعللهم في قوله :

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني أنّ ((امتناعهم من الحاق (من) بأفعل إذا عرفته باللام نحو: الأحسن منه والأطول منه وذلك إنّ (من) - لعمرى- تكسب ما يتصل به من أفعل هذا تخصيصاً ما، ألا ترى لو قلت: دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن... وإذا قلت: الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيدُهُ (من) من حصتها من التخصيص فكرهوا أنّ يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه إذا هم اتبعوه من الدالة على حاجته إليها وإلى قدر ما تفيدُهُ من التخصيص المفاد منه)) ^(٩٧٠).

ويرى ابن جني أنّ ما ذهب إليه الجاحظ من أمر (من) ساقط عنهم لأنّها ((حال من تاء (لست) كقولك: لست فيهم بالكثير مألّا، وما أنتّ منهم بالحسن وجهًا، أي لست من بينهم)) ^(٩٧١)، إذن ابن جني لا يرى أنّ (من) هي التي تصحب أفعل التفضيل مع تعريفه بالألف واللام ولهذا يرى أنّ القاعدة النحوية التي وضعها النحاة من امتناع

^(٩٦٨) الخصائص: ١٨٦/١

^(٩٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١-١٨٧

^(٩٧٠) المصدر نفسه: ٢٣٦/٣-٢٣٧

^(٩٧١) الخصائص: ٢٣٧/٣. وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٥٢٥/١

اصطحاب افعل التفضيل بـ ال مع (من) باقية على حالها ولم تنتقض. وهذا أصل الاستشهاد بالبيت وهو أصل ربطه بعنوان الباب.

وللنحاة في هذه المسألة آراء فمنهم ابن الناظم يرى (أنّ (من) هذه في قوله: (بالأكثر منهم) فيها ثلاثة أوجه:

((أحدها: إنّ (من) هذه ليست لابتداء الغاية بل لبيان الجنس كما هي في قولهم: أنتَ منهم الفارس والشجاع ، أي: من بينهم))^(٩٧٢) وقد جاء ابن يعيش به في شرحه^(٩٧٣).

((والثاني: إنّها متعلقة بمحذوف دل عليه المذكور.

والثالث: إنّ الألف واللام زائدتان فلم يمنعا من وجود (من) كما لم يمنعا من الإضافة في قول القطامي^(٩٧٤):

تولى الضجيع إذا تنبه موهناً ... كالأقحوان من الرشاش المستقي
قال أبو علي: أراد من رشاش المستقي))^(٩٧٥).

الشاهد الثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(٩٧٦):

^(٩٧٢) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٣٤٣

^(٩٧٣) ينظر: شرح المفصل: ١٣٧/٤

^(٩٧٤) ينظر: ديوان القطامي: ٢٥٦، وفيه اندماج بين بيتين والصواب هو:

تعطي الضجيع إذا تنبه موهناً منه وقد أمنت له من تنقي

عذاب المذاق مفلجاً اطرافه كالأقحوان من الرشاش المستقي

^(٩٧٥) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٣٤٤

ألم يَأْتِيكَ والْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بني زياد

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟)^(٩٧٧)، وتكرر في (باب في الاعتراض)^(٩٧٨).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (يَأْتِيكَ)، ويرى ابن جني ((أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الأعراب، وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب وكذلك قال أبو عثمان وهو كما ذكر فلو قال في قوله :

ألم يَأْتِيكَ والْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بني زياد

لكان أقوى قياساً على ما رتبهُ أبو عثمان ألا ترى أنَّ الجزء كان يصير منقوصاً لأنه يرجع إلى مفاعيل، ألم يَأْتِ مفاعيل))^(٩٧٩)، هذا ما رآه ابن جني فيما حصل في البيت الشعري ف (ألم يَأْتِيكَ) ضرورة شعرية ضحى الشاعر بقياس النحاة ولم يجزم البيت بحذف الياء لإقامة الوزن و (ألم يَأْتِكَ) بالجزم تغليب القياس النحوي على الزحاف العروضي، وهو مقترح ابن جني ورأى ابن جني أنَّ جفاة الأعراب لا يحفلون بالزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ولقد رأى أنَّ الرأي المقترح (ألم يَأْتِكَ) أقوى قياساً وهو بالفعل أقوى في قياس النحاة لكنه يخرج البيت من عروضه الذي صيغ فيه فالبيت من البحر الوافر وتفعيلاته (مفاعلتن مفاعلتن فعولن) وقد أصابه العصب بتسكين (يَأْتِ) السبب الثقيل أو الخامس المتحرك^(٩٨٠)، فصارت (مفاعيلن) غير أنَّ الكف وهو حذف الساكن السابع من هذه التفعيلة لا يصيب إلا بحر الهزج

^(٩٧٦) ينظر : الخصائص : ٣٣٤/١ ، اورد فيه الشطر الاول فقط ، ٣٣٧. وهو لـ قيس بن زهير ، ينظر : شعر

قيس بن زهير : ٢٩ ، وفيه بدل (يَأْتِيكَ) : يبلغك

^(٩٧٧) ينظر : الخصائص : ٣٣٦-٣٢٤/١

^(٩٧٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٢-٣٣٦/١

^(٩٧٩) المصدر نفسه : ٣٣٤/١

^(٩٨٠) ينظر : فن التقطيع الشعري والقافية : د. صفاء خلوصي : ٨٦

المتكون أساساً من تفعيلة (مفاعيلن) بتكرارها ست مرات وليس تفعيلة (مفاعيلن) المتحورة من البحر الوافر^(٩٨١)، فمزج ابن جني بين اعاريض البحرين إلا إذا كان ابن جني يجيز في تفعيلة الوافر أن تتحول من (مفاعلتن إلى مفاعيلن إلى مفاعيل) والوزن على هذا مناسب وليس فيه كسر يخل بموسيقى الشعر.

أما تكراره في الباب الثاني (باب في الاعتراض) فالشاهد فيه اعتراض قوله (الأنباء تنمي) بين الفعل (ياتيك) وفاعله (بما) ويرى ابن جني أن هذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في (ياتيك) ضمير من متقدم مذكور^(٩٨٢)، فهو على ما يرى الخليل قد ((قال: يأتيك فترك الياء استخفافاً وقال بعضهم أسقط الهمزة من (ياتيك) وترك الياء لأن الفعل لا يجزم من وجهين))^(٩٨٣)

ويرى سيبويه ((أنه جعله حين اضطر مجزوماً من الأصل))^(٩٨٤) ويوضح الحريري عبارة سيبويه هذه بقوله: ((أي جارياً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف))^(٩٨٥).

-الشاهد الحادي والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول امرئ القيس^(٩٨٦):

^(٩٨١) ينظر : المصدر نفسه: ١١٧-١١٩

^(٩٨٢) ينظر : الخصائص : ٣٣٧/١-٣٣٨

^(٩٨٣) الجمل في النحو : ٢٠٤

^(٩٨٤) الكتاب : ٣١٦/٣

^(٩٨٥) منحة الملك الوهاب بشرح ملحمة الاعراب : ٢٥٠/٢

^(٩٨٦) ينظر:الخصائص:١/١٩٣، ٣/٢٢٤.وينظر:ديوان امرئ القيس:٦٧.صدره:

كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادِ مُزْمَلٍ

ورد في (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)^(٩٨٧)، وتكرر في (باب في الجوار)^(٩٨٨).

الشاهد فيه في كِلَا الموضعين قوله: (مزمّل)، وأراد: مزمّل فيه.

ففي الباب الأول قاسَ ابن جني قول امرئ القيس على القول المشهور عن العرب: ((هذا جُحْر ضَبِّ خَرِبٍ)) على أنّ هذا يتناوله آخرُّ عن أول وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب^(٩٨٩)، على أنّ هذا عندهم إجماع متفق عليه وهو عنده على حذف المضاف لا غير يقول ابن جني: ((وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نَبْيًا على ألف موضع وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حَشْوُ الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلَسَ وشاع وقُبِلَ))^(٩٩٠)، ثم أورد ما حمله أستاذه أبو علي من بيت امرئ القيس على ما ذكر من تخريج قال: ((وعلى نحو من هذا حمل أبو علي -رحمه الله-:

كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادِ مُزْمَلٍ

ولم يحمله على الغلط قال: لأنّه أراد (مزمّل فيه)، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فأستتر في اسم المفعول))^(٩٩١)، وهذا أصل الاستشهاد بهذه الأمثلة على إجماع من تقدم من النحاة على أنّه غلط وعلى ما يرى ابن جني أنّ إجماعهم فيه

كَأَنَّ نَبِيًّا فِي عَرَانِيٍّ وَبِلِهِ

^(٩٨٧) ينظر: الخصائص: ١/١٩٠-٢٠٩

^(٩٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٢١-٢٣٠

^(٩٨٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٩٢-١٩٣

^(٩٩٠) المصدر نفسه: ١/١٩٣

^(٩٩١) الخصائص: ١/١٩٣-١٩٤

نظر وأنّ هذا المثال وأضرابه بالإمكان أن يخرج على ما خرج ابن جني، وقد تابع ابن الشجري ما ذهب إليه ابن جني^(٩٩٢).

أما تكراره في (باب في الجوار) فقد قال ابن جني بعد أن أورد البيت : ((فقد يكون أيضاً على هذا النحو من الجوار))^(٩٩٣)، وهو مذهب أجمع عليه من تقدم ابن جني من النحاة وهو أصل الاستشهاد بهذا البيت في هذا الباب لكنه عقب عليه بقوله: ((فأما عندنا نحن فإنه أراد: مزمل فيه فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول. وقد ذكرنا هذا أيضاً))^(٩٩٤).

ويرى سيبويه أن ((مما يجري نعتاً على غير وجه الكلام ((هذا جُرْ ضَبٌّ خَرِبٍ)) فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وافصحهم وهو القياس لأنّ (الخرّب) نعت (الجر) والجر مرفوع ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت لـ(الضب) ولكنه نعت للذي أضيف إلى (الضب) فجروه لأنّه نكرة كـ(الضب) ولأنّه في موضع يقع فيه نعت (الضب) ولأنّه صار هو و(الضب) بمنزلة اسم واحد ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمَانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمَانِي فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان إنّما لك الحبّ ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جرّ ضَبِّي، وليس لك الضبّ إنّما لك جرّ ضَبٍّ فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جُرْ ضَبِّي، والجُرّ والضب بمنزلة اسم مفرد فأنجّر الخرب على الضبّ كما أضفت الجُرّ إليك مع إضافة الضبّ ومع هذا أنّهم أتبعوا الجر كما أتبعوا الكسر نحو قولهم: بهم وبدارهم و ما أشبه هذا وكلا التفسيرين تفسير الخليل وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير))^(٩٩٥).

^(٩٩٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٨.

^(٩٩٣) الخصائص: ٢٢٤/٣.

^(٩٩٤) المصدر نفسه: ٢٢٤/٣.

^(٩٩٥) الكتاب: ٤٣٦/١.

-الشاهد الثاني والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول جرير^(٩٩٦):

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ... وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ!؟

ورد في (باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى التحرك والتحول)^(٩٩٧) وتكرر في (باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها)^(٩٩٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين خروج الهمزة من الاستفهام إلى التقرير.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أن ((من تحول الألفاظ خروج الهمزة من الاستفهام إلى التقرير ومن حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي فقوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ... وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ!؟

أي: أنتم كذلك))^(٩٩٩) فإن الهمزة أصل وضعها للاستفهام ولكنها تحولت إلى التقرير وهو خبر ولذا صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي كبيت الشاهد وفيه قد تحول لفظ الاستفهام من حاله إلى الخبر، وهو وجه ربط الاستشهاد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني يرى أن الأوضاع المستقرة قد تنتقض إذا ضامها طارئ ((ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا. وذلك كقول الله سبحانه: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(١٠٠٠) أي ما قلت لهم، وقوله:

^(٩٩٦) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٥، ٣/ ٢٧٢، ذكر فيه الشطر الثاني فقط، وينظر: ديوان جرير: ٨٥ / ١ .

^(٩٩٧) ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٥٩ - ٤٦٧ .

^(٩٩٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٧٢ - ٢٧٣ .

^(٩٩٩) المصدر نفسه: ٢/ ٤٦٥ .

^(١٠٠٠) المائدة: ١١٦ .

﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(١٠٠١) أي لم يأذن لكم، وأما دخولها على النفي فكقوله -عز وجل:

﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(١٠٠٢) أي أنا كذلك وقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

أي أنتم كذلك^(١٠٠٣) فاستحال الكلام المنفي بعد أن لحقته همزة الاستفهام في بيت الشاهد إلى إثباتٍ وتقريرٍ.

-الشاهد الثالث والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠٠٤):

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ -بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ

ورد في (باب في تسمية الفعل)^(١٠٠٥) وتكرر في (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)^(١٠٠٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (وي).

ففي الباب الأول وقعت اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب أو أتعجب)^(١٠٠٧).

(١٠٠١) يونس : ٥٩

(١٠٠٢) الاعراف : ١٧٢

(١٠٠٣) الخصائص: ٢٧٢/٣

(١٠٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣/٣، ١٧١. نُسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل، ينظر: البخلاء: ٢٤٠، وينظر: البيان والتبيين: ١٩٩/١، وينظر: الامالي: للزجاج: ٢٣٢

(١٠٠٥) ينظر: الخصائص: ٣٦/٣-٥٣

(١٠٠٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦/٣-١٧٥

(١٠٠٧) ينظر: الخصائص: ٤٣/٣

وفي الباب الثاني تكرر الشاهد نفسه للقضية نفسها ويرى الخليل وسيبويه أن (وي) مفصول وهو اسم سمي به الفعل في الخبر وهو بمعنى أعجب^(١٠٠٨) ((وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون ، أراد: (ويك) أي: أعجب لسوء اختيارهم ونحو ذلك؛ فعلق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك؛ وقال أبو علي ناصراً لقول سيبويه: قد جاءت كأن كالزائدة... وأورد قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١٠٠٩) أي هم لا يفلحون ؛ وقال الكسائي: أراد ويلك ثم حذف اللام))^(١٠١٠) إذن قد وجهوا لفظها توجيهين الأول (وي) والثاني (ويك) وكلاهما اسم فعل من المضارع بمعنى أعجب أو أتعجب وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الرابع والثلاثون-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠١١):

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحَمَى ... لِهَنَّاكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

ورد في (باب في إصلاح اللفظ)^(١٠١٢) ، وتكرر في (باب في خلع الأدلة)^(١٠١٣).

^(١٠٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٧١/٣-١٧٢، وينظر: الكتاب: ١٥٤/٢

^(١٠٠٩) القصص: ٨٢

^(١٠١٠) الخصائص: ١٧٢/٣

^(١٠١١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٦-٣١٧، ١٩٧/٢. ورد دون نسبة، ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣١/٢، وينظر: الدر المصون: ٢٤/١

^(١٠١٢) ينظر: الخصائص: ٣١٣/١-٣٢٢

^(١٠١٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١/٢-١٩٨

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (لهنَّك)، أراد به: (لئنَّك)، ويرى ابن جني أنَّ من إصلاحهم للألفاظ تقديمهم لام الابتداء في الكلام فإنَّ اجتمعت معها (أَنَّ) التوكيدية يبقى لها الصدارة في الكلام وأنَّ العرب لما جفا عليهم اجتماع حرفين لمعنى واحد لجؤوا إلى قلب همزة (إِنَّ) هاء ليزول لفظ (إِنَّ) فيزول ما كان مستكرهاً معها فقالوا: (لهنك) بدل من (لئنك) إصلاحاً للفظ وهذا هو وجه ربط الشاهد بعنوان الباب^(١٠٤)، وقال سيبويه: ((هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها تقول: لهنك لرجل صدق فهي (إن) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف))^(١٠٥).

ويرى الرضي أنَّ سبب تقديم اللام على (إن) لأنَّ العرب نطقت بهذا نطقاً وذلك مع ابدال الهمزة هاء في قولهم: (لهنك قائم) وعندما أبدلوا من الهمزة هاء زال لفظ (إن) فجاز الجمع بينهما ولأنَّ (إن) عاملة واللام غير عاملة وإنَّ (إن) لا تلي الحروف لأنَّها تعمل في الاسم فكان تأخير اللام أولى حتى لا يؤدي تأخيرها إلى إبطال عملها لأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول وليس كذلك اللام لأنَّها غير عاملة فلا يجوز دخولها على الاسم^(١٠٦).

أما في الباب الثاني فالشاهد فيه (ألا) حيث يرى ابن جني أنَّ الشاعر قد خلع التنبيه عنها فخلَّصت افتتاحاً وإنَّ من خلع الأدلة خلع التنبيه عن (ألا) لأنَّ المتعارف عليها أنَّها تخرج للتنبيه وافتتاح الكلام فإذا جاءت معها (يا) خلَّصت افتتاحاً لا غير وصار التنبيه الذي فيها لـ(يا)^(١٠٧)؛ وهذا وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب فخلع منها معنى التنبيه وخلَّصت للافتتاح.

^(١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٥/١-٣١٦

^(١٠٥) الكتاب: ١٥٠/٣

^(١٠٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٧/٥

^(١٠٧) ينظر: الخصائص: ١٩٧/٢

-الشاهد الخامس والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠١٨):

حَتَّى كَأَن لَّمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ ... والدَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالِ دَهَارِيرِ

ورد في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١٠١٩) وتكرر في (باب في خلع الأدلة)^(١٠٢٠).

الشاهد فيه في الباب الأول إعمال (يكن) وجعلها من (كَانَ) حيث ساق ابن جني هذا البيت شاهداً بعد أن تحدث عن اختيار افعال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب نحو: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً ثم ساق جملة من الشواهد التي يحيل منها على الاهتمام بالأمر الأقرب وليس الأبعد ثم ساق البيت الشعري معضداً به الشواهد المتقدمة وهو مما أنشده إياه أبو علي :

حَتَّى كَأَن لَّمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ ... والدَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالِ دَهَارِيرُ

يعني الدهر متقلب لا يثبت على حال فخذ ما يليك منه واهتم به^(١٠٢١).

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه أَنَّهُ جَرَّدَ (أَيَّ) في قوله: أَيَّتَمَّا ، من الاستفهام حيث خلع عنها دلالة اسم الاستفهام وجعلها موضعاً للجهة ((وتقديره: والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير، أي متلون ومتقلب بأهله))^(١٠٢٢).

^(١٠١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/٢، ١٨١ ورد دون نسبة ولم اعثر على نسبه. ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٦٤١، وينظر: البصائر والذخائر: ٤/ ٢١٠

^(١٠١٩) ينظر: الخصائص: ١٧٠/٢-١٨٠

^(١٠٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٨١/٢-١٩٨

^(١٠٢١) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢/٢-١٧٣، وينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٣٧

^(١٠٢٢) الخصائص: ٢/ ١٨٢

-الشاهد السادس والثلاثين

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠٢٣):

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا ... كَغَرْقَى بَيِضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ

ورد في (حذف الاسم على اضرب)^(١٠٢٤) وتكرر في (باب في توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)^(١٠٢٥).

الشاهد فيه في الباب الأول حذف المضاف إليه وهو الهاء فقوله: (من عل) أراد: من أعلى^(١٠٢٦) ((وقوله: من علّ، يجب أن يكتب بالياء وليست الكسرة في اللام كسرة إعراب ألا ترى أنها معرفة وليست بنكره وهو يريد: من اعلاه)^(١٠٢٧).

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه (مَلَّكَ) ((ويرى الاصمعي هو من المَلَّكَ وهو التشديد وقال ابن الاعرابي أراد: من لك بهذا الليط)^(١٠٢٨) فر(مَلَّكَ) على هذا يحتمل لفظها معنيين كما وضع ابن جني في القولين اللذين نقلهما من الاصمعي وعن ابن الاعرابي فهي أما يعني (الملك) وهو التشديد أو بمعنى (من لك) فهي من كلمتين من اسم الاستفهام والجار والمجرور ثم أدغمت نون (من) بلام (لك) فصارت الكلمة بعد أن كتبت موصولة (مَلَّكَ) وبهذا نستطيع ربط الشاهد بعنوان الباب.

^(١٠٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٥/٢، ١٧٥/٣. هو لـ أوس بن حجر، ينظر: ديوانه: ٩٧

^(١٠٢٤) ينظر: الخصائص: ٣٦٤/٢-٣٨١

^(١٠٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦/٣-١٧٥

^(١٠٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٥/٢

^(١٠٢٧) شرح ابيات مغني اللبيب: ٣٥٩/٣

^(١٠٢٨) الخصائص: ١٧٥/٣

ويرى ابن قتيبة (٢٧٦هـ) أنه ((مَلَك شدد أي ترك من القشر شيئاً يتمالك به يكنه
لئلا يبدو قلب القوس وإلا انشقت وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قشر
ومَلَك من قولهم: مَلَكُوا العجين، أي: شددوا عجنه)) (١٠٢٩).

-الشاهد السابع والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الاعشى (١٠٣٠):

يوماً تراها كمثل اردية العصد ... ب ويوماً اديمها نغلا

ورد في (فصل في التقديم والتأخير) (١٠٣١) وتكرر في الباب نفسه.

الشاهد فيه في الموضوع الأول الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف
من قوله: (تراها) أي قدم (يوماً) الظرف ففصل به بين حرف العطف والمعطوف
به (اديمها نغلا) وتقدير الكلام: ويوماً تراها كمثل اردية العصب واديمها نغلاً يوماً
آخر (١٠٣٢).

وتكرر في الموضع الآخر من الباب نفسه ليقارن فيه بين الفصل بين الجار
ومجروره وبين حرف العطف ومعطوفه والذي يحصل التقديم بسببه وهو وجه
الاستشهاد بهذا الشاهد في هذا الباب فإنه معقود على التقديم قال: ((والفصل بين
الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه، وربما فرد
الحرف منه فجاء منفوراً عنه؛ قال:

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق ... وليس إلى منها النزول سبيل

(١٠٢٩) المعاني الكبير في المعاني: ١٠٦١/٢

(١٠٣٠) ينظر: الخصائص: ٣٩٧/٢، ٣٩٨ ذكر فيه فقط قوله : ويوماً اديمها نغلا. وينظر: ديوان الاعشى
الكبير: ٢٣٣

(١٠٣١) ينظر: الخصائص: ٤١٣-٣٨٤/٢

(١٠٣٢) ينظر : المصدر نفسه: ٣٩٧/٢

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو "منها"، وليس كذلك حرف العطف في قوله:

ويومًا أديمها نغلا

لأنه عطف على الناصب الذي هو ترى، فكأن الواو أيضًا ناصبة، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار ومجروره^(١٠٣٣).

- الشاهد الثامن والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٠٣٤):

لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

ورد في (باب في شجاعة العربية - الحذف)^(١٠٣٥)، وتكرر في (باب في مطل الحروف)^(١٠٣٦).

الشاهد فيه في الباب الأول حذف (زال) من الجملة وتقديره: كأنها قد زالت، حيث حذف معمولي كأن وهو جملة ويرى ابن جني أن العرب قد تحذف الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا لوجود دليل على الحذف وفي هذا الشاهد قد حذف الجملة الخبرية^(١٠٣٧). وقد عدّ ابن جني أمثال هذا الحذف من الشجاعة في العربية.

^(١٠٣٣) الخصائص: ٣٩٧/٢-٣٩٨

^(١٠٣٤) ينظر : المصدر نفسه: ٣٦٣/٢، ذكر فيه فقط قوله : وكأن قد ، ١٣٣/٣، وديوان النابغة الذبياني : ٥٢

^(١٠٣٥) ينظر: الخصائص : ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ .

^(١٠٣٦) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٦/٣ - ١٣٥ .

^(١٠٣٧) ينظر : الخصائص: ٣٦٢/٢-٣٦٣.

أما في الباب الثاني فالشاهد فيه الوقوف على (قد) فمطل حركة الكسر ومدّها وكأنّها كلمة مستقلة يصلح الوقوف عليها ويرى ابن جني ((أنّ كان الحرف الموقوف عليه ساكناً فعلى ضربين: صحيح ومعتلّ، فالصحيح في نحو هذا يكسر لأنّه لا يجري الصوت في الساكن فإذا حرك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى إلى الحرف ثم اتبعت ذلك الحرف ومطلته وذلك في نحو (قد) وأنت تريد قد قام ونحوه إلا أنّك تشكّ أو تتلّوم لرأي تراه من ترك المبادرة بما بعد ذلك بـ قدي ... أي: نعم قد كان ... وإنّما كانت حركة هذا ونحوه الكسرة دون أختيها من قبل أنّه ساكن قد احتيج إلى حركته فجرت حركته إذا مجرى حركة التقاء الساكنين فكسر))^(١٠٣٨). فالشاهد هو مطل الدال من (قد) وكأنّها غير ساكنة وهو موطن الاستشهاد بالباب.

-الشاهد التاسع والثلاثون

ما أورده ابن جني من قول جرير: (١٠٣٩)

سِيرُوا بني العمّ فالأهوازُ منزلُكم ... ونهرُ تيرى فلا تعرفُكم العربُ

ورد في (باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية)^(١٠٤٠)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(١٠٤١)، وتكرر في (باب الساكن

والمتحرك)^(١٠٤٢).

(١٠٣٨) المصدر نفسه : ١٣٢ / ٣.

(١٠٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥/١، ٣١٩/٢، ٣٤٢. وينظر: ديوان جرير: ٤٤١/١، وفيه: فلم تعرفُكم.

(١٠٤٠) ينظر: الخصائص: ٩٦-٤٩/١.

(١٠٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣٢٣.

(١٠٤٢) ينظر: الخصائص: ٣٤٤-٣٣٠/٢.

الشاهد فيه في جميع المواضع إسكان الفاء من الفعل (تعرفكم) وحقه الضم لأنّه فعل مضارع مرفوع لم يُسبق بناصب ولا جازم.

ففي الباب الأول حملها ابن جني على الخفة على النفس لأنّه يرى ((أنّ علل النحويين-واعني بذلك حدّاقهم المتقنين لا الفافهم المستضعفين-اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))^(١٠٤٣)، فهو قد أسكن الفاء من (تعرفكم) ميلاً بها إلى الخفة على النفس.

أما تكراره في الباب الثاني(باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) فقد شبه إسكان الفاء في (تعرفكم) وحذف الحركة منها بحذف الحروف للجزم في قولهم: لم يخش، ولم يرم، ولم يدع؛ لأنّ متقدمي القوم كانوا يعدون الحركة بعض الحرف الذي هو من جنسها فيعدون الفتحة بعض من ألف والكسرة بعض الياء والضمّة بعض الواو^(١٠٤٤)، فتحذف هذه الحركات وقيس حذفها في هذا الباب بما حذف من حروف في الأمثلة المتقدمة وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما تكراره في الباب الثالث (باب الساكن والمتحرك) فيرى ابن جني أنّ ((ما كان متحركاً ثم أسكن فعلى ضربين: متصل ومنفصل، فالمتصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره فلّك فيه الإسكان تخفيفاً...وقد جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف...أما المنفصل فإنّه شبه بالمتصل))^(١٠٤٥) وبعد أن استوفى ابن جني حديثه عن المنفصل قال: ((وأما ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(١٠٤٦) و﴿فَتَوَبُّوا إِلَى

^(١٠٤٣) المصدر نفسه: ٤٩/١

^(١٠٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/٢-٣١٩

^(١٠٤٥) المصدر نفسه: ٣٤٠/٢-٣٤١

^(١٠٤٦) البقرة: ٦٧

بَارِنُكُمْ^(١٠٤٧) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان ورواها سيبويه بالاختلاس^(١٠٤٨) وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مُزَنًا بريية ولا مغموزًا في رواية^(١٠٤٩)؛ ثم جاء بالأبيات وقال: ((فمسكن كله. والوزن شاهده ومصدقه))^(١٠٥٠) وكأن ابن جني يرى أن ضرورة الشعر وإقامة الوزن هي التي ألجأت إلى الإسكان فهو مما سُكن استخفافاً لإقامة الوزن.

وفي ذلك يقول السيرافي: ((وكان أبو العباس المبرد والزجاج ينكران هذا ويأبيان جوازه وينشدان بعض ما أنشدنا على خلاف الرواية التي ذكرنا... فقال موضع: فما تعرفكم، فلم تعرفكم))^(١٠٥١).

-الشاهد الأربعون

ما أورده ابن جني من قول زهير^(١٠٥٢):

مَا إِنْ يَكَادُ يُخْلِيهِمْ لَوِجْهِتِهِمْ ... تَخَالُجُ الْأَمْرَ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكٌ

ورد في (باب في مقاييس العربية)^(١٠٥٣)، وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(١٠٥٤) وتكرر في (باب في الاحتياط)^(١٠٥٥).

^(١٠٤٧) البقرة: ٥٤

^(١٠٤٨) ينظر: معاني القراءات: للأزهري: ١٥٠/١، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه: ٣٢٠

^(١٠٤٩) الخصائص: ٣٤٢/٢

^(١٠٥٠) المصدر نفسه: ٣٤٢/٢

^(١٠٥١) شرح كتاب سيبويه: ٢٢١/١-٢٢٢

^(١٠٥٢) ينظر: الخصائص: ١١١/١، ٢٨٥/٢، ١١٠/٣، اورد منه الشطر الاول فقط في كلا البابين. وينظر: ديوان

زهير بن ابي سلمى: ٤١

^(١٠٥٣) ينظر: الخصائص: ١١٠/١-١١٥

^(١٠٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/٢-٢٨٦

^(١٠٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/٣-١١٣

الشاهد فيه في الباب الأول (ما) النافية اكدت بـ(إن) وعلق عليه ابن جني بقوله:
(اعلم أنَّ القياس اللفظي إذا تأملت له لم تجده عاريًا من اشتغال المعنى عليه ألا ترى
أنَّك إذا سئلت عن (إن) من قوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فإنك قائل: دخلت على (ما) - وإن كانت (ما) هاهنا مصدرية- لشبهها لفظًا
بـ(ما) النافية التي تؤكد بـ(أن) من قوله:

مَا أَنْ يَكَادُ يُخْلِيهِمْ لَوِجْهِتِهِمْ ... تَخَالُجُ الْأَمْرَ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكٌ

وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي أفلا
ترى أنك لو لم تجذب أحدهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إن)
بها))^(١٠٥٦) وقد مثل ابن جني بالشاهد الشعري المتقدم وتكلم عليه بعد أن قسم
مقاييس العربية على ضربين أحدهما: معنوي، والآخر: لفظي ورأى أن القياس
المعنوي أوسع من القياس اللفظي^(١٠٥٧) وأنَّ (إن) المؤكدة دخلت على (ما)
المصدرية مرة وعلى (ما) النافية مرة أخرى بجامع المعنى الذي هو التوكيد وجامع
اللفظ بالنسبة لـ(ما) وإن اختلفت دلالتها في البيتين بين المصدرية والنفي.

وتكرر في الباب الثاني (باب في زيادة الحروف وحذفها) ويرى ابن جني أن
القياس لا يجيز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد زیدت تارة وحذفت
أخرى^(١٠٥٨) وقد زیدت الحروف للتوكيد كثيرًا ومنها زيادة (ان) لتوكيد النفي كما في
قول زهير السابق^(١٠٥٩).

^(١٠٥٦) الخصائص: ١١١/١. وينظر: لسان العرب (ان): ٣٥/١٣

^(١٠٥٧) ينظر: الخصائص: ١١٠/١

^(١٠٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/٢

^(١٠٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤/٢-٢٨٥

وفي الباب الثالث (باب في الاحتياط) يرى ابن جني أنّ من الاحتياط زيادة الحروف وهو احتياطٌ للمعنى ولكن لا يمكن أن نجتمع حرفين لهما المعنى نفسه لأنّ ذلك ينقض القاعدة التي تدل على الاختصار في استعمال الحروف وزيادة (إن) بعد (ما) في قول زهير للتوكيد فإنّ (إن) ليست بحرف نفي يرادف (ما) في دلالاته عليه إنّما هي حرف يؤكد به مثل (ما، ولا، والباء، ومن) (١٠٦٠) فجاء بها للتوكيد والاحتياط للمعنى.

-الشاهد الحادي والأربعون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر (١٠٦١):

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

ورد في (باب في تخصيص العلل) (١٠٦٢)، وتكرر في (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) (١٠٦٣)، وتكرر في (فصل في التقديم والتأخير) (١٠٦٤).

الشاهد فيه في جميع المواضع الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر (ما) والفصل بين خبر (ما) ونعته بخبر المبتدأ وتقديم الاستثناء (الا مملكًا).

وفي الباب الأول (باب في تخصيص العلل) أورده ابن جني في معرض حديثه عن تخصيص العلة في الفصل بين المبتدأ وخبره ثم عقب عليه بقوله: ((إنّما جاز ما فيه من الفصل بين ما لا يحسن فصله لضرورة الشعر)) (١٠٦٥) والتقدير:

(١٠٦٠) ينظر: الخصائص: ١١٠/٣

(١٠٦١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧/١، ٣٣٠، ٣٩٥/٢. نسب الى الفرزدق في اغلب المؤلفات ولم اعثر عليه في ديوانه، ينظر: الأصول في النحو: ٤٦٧/٣، وينظر: عيار الشعر: ٧٢، وينظر: لسان العرب (ملك): ٤٦٢/١٠

(١٠٦٢) ينظر: الخصائص: ١٤٥/١-١٦٤

(١٠٦٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/١-٣٣٦

(١٠٦٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤/٢-٤١٣

(١٠٦٥) المصدر نفسه: ١٤٨/١

وما مثله في الناس حيّ يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه

ففصله بين المبتدأ (ما مثله) وخبره (حيّ) مما جعل البيت ينسب إلى التعقيد اللفظي^(١٠٦٦)، وما جَوَزَ هذا الفصل وخصصه وسوغه هو ضرورة الشعر وإلا فالكلام في اضراب هذا الشاهد غير جائز في غير الشعر فلا ضرورة تلجأ إليه فهذا وجه ارتباط الشاهد بالباب وهذا وجه تخصيص تركيبه بهذه الطريقة.

وفي الباب الثاني(باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) يسأل ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب، ويجيبه أستاذه بقوله: ((كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم؛ فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا))^(١٠٦٧) وأما بيت الشاهد فعده ابن جني لحنًا لأن مراد الشاعر فيه غير معروف وهو فيه غير معذور^(١٠٦٨).

وفي الباب الثالث(فصل في التقديم والتأخير) أورده ابن جني وعقب عليه بقوله: ((وحديث ما فيه معروف، فلندعه ولنعد عنه))^(١٠٦٩)؛ ويرى السيرافي أن ((فيه ضرورًا من العيوب من التقديم والتأخير وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

...فقوله: أبو أمه، مبتدأ في موضع نعت (الملك) ففرق بينهما بقوله (حيّ) و (حيّ) هو خبر (ما) وفرق بين قوله : حيّ وبين قوله : (يقاربه) وهو نعت (حيّ) بـ(أبوه) وهو خبر مبتدأ وقدم الاستثناء وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء ان يقال: وما مثله في الناس الا مملكا أبو أمه أبوه حيّ يقاربه، كما تقول: ما مثل زيد إلا عمرًا أحدًا،

^(١٠٦٦) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٢٣١/١.

^(١٠٦٧) الخصائص: ٣٢٥/١

^(١٠٦٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠/١-٣٣١

^(١٠٦٩) المصدر نفسه: ٣٩٥/٢

فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيياً والذي فيه عيبان أحدهما: الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر (ما)، والآخر: الفصل بين خبر (ما) ونعته بخبر المبتدأ^(١٠٧٠).

-الشاهد الثاني والأربعون

ما أورده ابن جني من قول أبي النجم العجلي^(١٠٧١):

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ورد في(باب في المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)^(١٠٧٢)، وتكرر في(باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(١٠٧٣) وتكرر في(باب في سقطات العلماء)^(١٠٧٤).

الشاهد فيه في الباب الأول(باب في المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه) إنابة ياء الإطلاق^(١٠٧٥) في (أصنعي) عن الضمير العائد حتى كأنه قال: لم أصنعه^(١٠٧٦) فالهاء في: أصنعه محذوفة وقد نابت الياء عنها في (أصنع) فالمحذوف هو ضمير الهاء وقد نابت عنه (الياء) فهو في حكم الملفوظ به.

^(١٠٧٠) شرح كتاب سيبويه: ٢٤٤/١

^(١٠٧١) ينظر: الخصائص: ٢٩٣/١ ذكر فيه قوله: كله لم اصنعي ، ٣٠٦، ٦٣/٣. وينظر: ديوان ابي النجم العجلي: ٢٥٦

^(١٠٧٢) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١-٢٩٤

^(١٠٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦١/٣-٦٣

^(١٠٧٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥/٣-٣١٢

^(١٠٧٥) الاطلاق : وهو الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وجميع حروف المعجم تكون رويًا الا الواو والياء والالف يكنن للإطلاق. ينظر: القوافي: للاخفش: ١٥ ، وينظر: فن التقطيع والقافية: ٢٥٣-٢٥٧.

^(١٠٧٦) ينظر: الخصائص: ٢٩٣/١

وفي الباب الثاني(باب في احتمال القلب لظاهر الحكم) الشاهد فيه رفع (كُلُّ) ويرى ابن جني أنهم قد ((يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها فمن ذلك قوله:

... عَلَى ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ولو نصب لحفظ الوزن وحمى الإعراب (من الضعف))^(١٠٧٧) والملاحظ أنَّ الرفع في لام (كُلُّه) أو النصب لا يغير من الوزن شيئاً إلا أنَّ النصب أمكن للمعنى ففي وجه الرفع اعتراف صريح بالذنب وإن لم يرتكبه كاملاً أما في وجه النصب فلا ذنب على القائل^(١٠٧٨).

وفي الباب الثالث(باب في سقطات العلماء) أورد ابن جني البيت معضداً لشاهد مماثل كان الفراء قد أورده وسأله المازني عنه إلا أنه لم يحسن الجواب لكنه استحسن جواب المازني فيه فأورد المحاوره ابن جني كاملاً وأورد البيت معضداً رأي المازني فيما ذهب إليه: ((قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعتة يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر. وأنشد:

من كان لا يزعم أنني شاعر ... فيدين مني تنهه المزاجر

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجر في الكلام؟ فقال: لأنَّ الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف؛ قال: فقلت: وما الذي اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدين مني؟ قال: فسأل عني، فقيل له: المازني، فأوسع لي، قال أبو الفتح: قد كان يمكن للفراء أن يقول له: إنَّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أنساً بها واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها؛ ألا ترى إلى قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... عليّ ذنباً كله لم أصنع

^(١٠٧٧) الخصائص: ٦٣/٣

^(١٠٧٨) ينظر: الكتاب: ٨٥/١

فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر الوزن. وله نظائر. فكذا قال: "فيدن منى" وهو قادر على أن يقول: "فليدن منى"؛ لما ذكرت^(١٠٧٩) وقد عدّ ابن جني ما ذهب إليه الفراء في البيت الذي أنشده وعدم اجازته اسقاط اللام إلا في ضرورة الشعر واستدلال المازني عليه بحواره في البيت المنشد سقطه من سقطاته وعضده بصنيع العلماء في انشادهم:

عليّ ذنبا كله لم أصنع

برفع لام (كلّ) ونصبها فتعلّم الضرورة والتنقل بها بين الجواز والوجوب دليل على سعة العربية وتمكن العالم فيها.

الشاهد الثالث والأربعون

ما أورده ابن جني من قول العجاج^(١٠٨٠):

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

تكرر الشاهد ثلاث مرات حيث ورد في (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا)^(١٠٨١)، وتكرر في (باب في تدافع الظاهر)^(١٠٨٢)، وتكرر في (باب في التطوع بما لا يلزم)^(١٠٨٣)، وتكرر في (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف)^(١٠٨٤).

الشاهد فيه في الباب الأول (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) حذف (رُبَّ) وإقامة الواو عوضا عنها ووضع ابن جني حقيقة ما وراء بعض الاصول فيرى أنّ بعض المواضع كثيرة الإيهام ولا حقيقة تحتها وإنّ الاصول المنصرف عنها على أضرب: منها ما لا يمكن النطق به أصلا، ومنها ما

^(١٠٧٩) الخصائص: ٣٠٦-٣٠٧

^(١٠٨٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٥/١، ٢٣٠/٢، ٢٦٢، ٣٢٢. وينظر: ديوان العجاج: ٤٠٩

^(١٠٨١) ينظر: الخصائص: ٢٦٥-٢٥٧/١

^(١٠٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٥-٢٢٩/٢

^(١٠٨٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٤-٢٣٦/٢

^(١٠٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٣-٣١٧/٢

يمكن النطق به إلا أنّه لا يستعمل ليس لثقله وإنّما العرب استغنت بغيره عنه ففي الشاهد الذي نحن بصده حذف الشاعر (رُبّ) وعوض عنها بالواو ولكن حدث الجر ليس للواو إنّما بـ(رُبّ)^(١٠٨٥).

أما تكراره في الباب الثاني (باب في تدافع الظاهر) فالشاهد فيه تخفيف الحرف المتحرك إذا وقع رويًا في قصيدة ومثاله قول ربيعة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

فسكن حرف الروي من كلمة (المخترق)^(١٠٨٦)، فاللفظ فيه تدافع ما يوجب تحريك القاف للموقع الإعرابي، وما يوجب فيه عدم التحريك استجابةً لروي القصيدة.

أما تكراره في الباب الثالث (باب في التطوع بما لا يلزم) فالشاهد فيه نفسه وهو تخفيف القاف من قوله (المخترق) والزامها السكون فهي قافية مقيدة ومع ذلك فإنّ الموضع الإعرابي لهذه الكلمة المقيدة هو الجر وقد التزمه ربيعة وهو من باب التطوع بما لا يلزم يقول ابن جني: ((ووجدت أكثر قافية ربيعة مجرورة الموضع. وإذا تأملت ذلك وجدته، أعني: قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق)^(١٠٨٧)

أما تكراره في الباب الرابع (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) فالشاهد فيه نفسه وهو اسكان الحرف المتحرك في (المخترق) وهو متحرك وسكن لأنّه وقع رويًا مقيدًا^(١٠٨٨).

^(١٠٨٥) ينظر: الخصائص: ٢٦٥/١

^(١٠٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠/٢

^(١٠٨٧) المصدر نفسه: ٢٦٢/٢

^(١٠٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢/٢

الفصل الرابع

تكرار الشاهد الشعري في المسائل الدلالية

المتتبع لكتاب الخصائص يرى فيه شخصية ابن جني وهي لا تقل قيمة عن شخصية سيبويه فقد جمع في كتابه خصائص العربية جميعها ولم يقتصر على القضايا الصوتية والصرفية والنحوية بل تعدى ذلك إلى قضايا بلاغية كالتشبيه والاكتفاء بالسبب عن المسبب وبعض القضايا الأصولية التي سنوضحها في هذا الفصل وقد بلغت شواهد ثلاثين شاهداً شعرياً وسنتناولها كما يلي :

-الشاهد الأول

ما أورده ابن جني منسوباً للقمامي^(١٠٨٩)

يَتَّبَعْنَ سَامِيَةَ الْعَيْنَيْنِ تَحْسَبُهَا ... مسعورة، أَوْ تَرَى مَا لَا تَرَى الْإِبِلَ

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١٠٩٠)، وتكرر في(باب في سقطات العلماء)^(١٠٩١).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (مسعورة) يريد: مجنونة وهم قد وصفوا الناقة بالجنون حيث ((قالوا في معنى البيت: ناقة مسعورة، أي: مجنونة وقيل في

^(١٠٨٩) ينظر: الخصائص: ١٠/١-١١، ٢٩٥/٣، وينظر: ديوان القمامي: ١٩٦، فيه بدل مسعورة: مجنونة

^(١٠٩٠) ينظر: الخصائص: ٣٥-٥/١

^(١٠٩١) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٨٥-٣١٢

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾^(١٠٩٢)، إنَّ السُّعْر هو الجنون^(١٠٩٣)، وجاء في التحرير والتنوير ((وَالسُّعْرُ: الْجُنُونُ، يُقَالُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكُوفَاةٍ))^(١٠٩٤)، ((وقد كان الشعراء قديماً يصفون الناقة بالحدّة والجنون لسرعتها))^(١٠٩٥)، وقد استشهد ابن جني بهذا البيت وليس فيه دلالة من دلالات لفظ (قـول) ولكنه مُرتبط بقول الشاعر الذي أورده ابن جني من إنشاد أبي زيد^(١٠٩٦):

تراقبُ عيناها القطيع كأنما ... يخالطها من مسّه مسّ أولق

حيث يرى أنّ (الأولق أو الولق) هو الجنون، والسُّعْر كذلك بمعنى الجنون فهم يصفونها بالسُّعْر والجنون لسرعتها فالارتباط بين الشاهدين في المعنى وهو الشبه حيث يرى أنّ السُّعْر هو الجنون وأنّ الولق هو الجنون كذلك^(١٠٩٧).

أما تكراره في (باب في سقطات العلماء) فهو باب جمع فيه ابن جني سقطات العلماء السابقين من تصحيف وتحريف وإعلال وإبدال وغيره، فقد تكرر فيه الشاهد نفسه للقضية نفسها ((وقد روي أنّ الكسائي قد سئل في مجلس يونس عن (أولق) ما مثاله من الفعل؟ فقال: أفعل، فقال له يونس: استحيت يا شيخ!!))^(١٠٩٨)، ثم يذكر

^(١٠٩٢) القمر: ٤٧

^(١٠٩٣) الخصائص: ١٠/١

^(١٠٩٤) ابن عاشور التونسي: ١٩٧/٢٧

^(١٠٩٥) الخصائص: ٢٩٥/٣

^(١٠٩٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/١، ٢٩٤/٣، القيسي: ٨٩٠/٢، لسان العرب: (ولق): ٣٨٤/١٠. لم اعثر عليه في: النوادر في اللغة لأبي زيد رغم نسبة إنشاده إليه.

^(١٠٩٧) ينظر: الخصائص: ١٠/١

^(١٠٩٨) المصدر نفسه: ٢٩٥/٣

ابن جني أنّ (الأولق) قد يكون (فوعل) أو (أفعل) ويعضد رأيه بشواهد شعرية ثم يستدرّك ويقول: ((وهم يصفون الناقة -لسرعتها- بالحدة والجنون؛ قال القطامي:

يتبعن سامية العينين تحسبها ... مجنونة أو ترى ما لا ترى الإبل

والأولق: الجنون؛ ويجوز أيضاً أنّ يكون (فوعلا) من ولق هذه، وأصلها -على هذا- (وولق) فلما التقت الواوان في أول الكلمة همزوا الأولى منهما، على العبرة في ذلك^(١٠٩٩).

-الشاهد الثاني-

ما أورده ابن جني من قول امرئ القيس^(١١٠٠):

وَجَرَحَ اللِّسَانَ كَجَرَحِ الْيَدِ

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١١٠١)، وتكرر في الباب نفسه للقضية نفسها.

الشاهد فيه بلاغي حيث يروي لنا ابن جني أنّ الكلام قد يُشبه بالآلة التي تجرح الأبدان فكما تجرح تلك الآلة الأبدان كذلك يجرح اللسان المشاعر ويبقى الأثر في الروح والفؤاد فما ينطقه الإنسان من كلام سيء قد يتسبب بجرح الروح كما لو كان قد جرح باليد^(١١٠٢) (وأنّ الكلام إنّما هو الكلم والكلم والكُوم وهي الجراح لما يدعوا إليه

^(١٠٩٩) الخصائص: ٢٩٤/٣

^(١١٠٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٥/١، ٢٢ وينظر: ديوان امرئ القيس: ٧٧، صدره:

وَلَوْ عَنْ نَثَا غَيْرِهِ جَاءَنِي

^(١١٠١) ينظر: الخصائص: ٣٥-٥/١

ولما يتركه من أثر في نفس المتكلم))^(١١٠٢)، بل أن الشاعر يرى أن جرح اللسان
أبلغ من جرح الآلة الجارحة فقال^(١١٠٣):

جراحاتُ السِّنَانِ لَهَا التَّيَامُ ... وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

((لأن الفحش يتأثر به سامعه كما يتأثر بالكلام، وقد قالوا: إن الكلام مشتق من
الكلام بالفتح الذي هو الجرح لتأثيره في النفوس كما يؤثر الجرح))^(١١٠٤) حتى قال
الشاعر في ذلك^(١١٠٥):

وَجُرْحُ السَّيْفِ تَدْمُلُهُ فَيَبْرَأ ... وَجُرْحُ الدَّهْرِ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

-الشاهد الثالث-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١١٠٦):

دُرُ الْأَكْلِينَ الْمَاءَ ظِلْمًا فَمَا أُرَى يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ

ورد في (باب في تخصيص العلل)^(١١٠٧)، وتكرر في (باب في الاكتفاء بالسبب
من المسبب وبالمسبب من السبب)^(١١٠٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (الأكلين الماء).

^(١١٠٢) المصدر نفسه: ٢٢/١

^(١١٠٣) ينظر: اللطائف والظرائف: لأبي منصور الثعالبي: ١٠٤، وينظر: تحرير الرواية في تقرير الكفاية: محمد
بن الطيب: ٦٩ ورد دون نسبة في جميعها

^(١١٠٤) تحرير الرواية في تقرير الكفاية: ٦٩

^(١١٠٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٤٩/٩، وينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: محمد البكري
الأندلسي: ٢٤٦

^(١١٠٦) ينظر: الخصائص: ١٥٣/١، ١٧٩/٣. ورد دون نسبة، ينظر: سفر السعادة وسفير الافادة: أبو الحسن
السخاوي: ٦٥٧/٢. وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٦٠/٩

^(١١٠٧) ينظر: الخصائص: ١٤٥/١-١٦٤

^(١١٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٦/٣-١٨٠

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن قول الهذلي: (تسايفوا) وهو على مألوف العرف في تخصيص العلل يقوي رأيه ابن جني به حيث يرى أنّ ما اعتلت عينه ولم تصح كما صحت عين (اجتوروا، واعتنوا) لأنّ قلب الياء ألفاً أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفاً للبعد بين الألف والواو وقربها من الياء^(١١٠٩)، ويرى ابن جني أنّ (تسايفوا) قد تكون بمعنى: تناولوا سيوفهم وجردوها، لذلك لم تصح عينه لأنّه ليس بمعنى: تضاربوا بالسيوف، فكأنّه من باب الاكتفاء بالعلة عن المعلول (المسبب) كما في قوله: الآكلين الماء، فهم لم يأكلوا الماء ولكن كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه فعلة ببيع الماء علة لآكلهم المأكول^(١١١٠).

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها حيث اكتفى بذكر السبب الذي هو الماء عن المسبب الذي هو المأكول، ونظير البيت قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾^(١١١١) ففي الآية اكتفى بذكر السبب عن المسبب، وفيها قولان أحدهما: هو أخذ الرشاً في الحكم، قاله الحسن، والثاني: هو من أي مصدر يأخذونه بشكل حرام وعبر عن الاخذ بالآكل لأنّ ما يحصلون عليه من هذه الأموال هو ثمن ما يأكلون فاكتمى بذكر السبب وهو الآكل عن المسبب وهو الآخذ^(١١١٢)، ويرى السخاوي أنّ الشاهد الشعري من أبيات المعاني ويقصد بها: ((ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره وإن لم يكن فيه غريب أو كان غريباً معلوماً))^(١١١٣).

^(١١٠٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢/١

^(١١١٠) ينظر: الخصائص: ١٥٣/١. وينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٢٦٠/٩

^(١١١١) التوبة: ٣٤

^(١١١٢) ينظر: النكت والعيون: الماوردي: ٣٥٧/٢

^(١١١٣) سفر السعادة وسفير الافادة: ٦٥٦/٢-٦٥٧

-الشاهد الرابع-

ما أورده ابن جني من قول ذي الرمة^(١١٤):

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ ... إِذَا الْبَسْتُهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ

ورد في (باب من غلبة الفروع على الأصول)^(١١٥)، وتكرر في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١١٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين تشبيه الرمل بأوراك النساء.

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ هذا الفصل قد نجده في معاني العرب كما نجده في معاني الإعراب والغرض منه المبالغة في قول ذي الرمة قد جعل الفرع (الأوراك) أصلاً وشبه به الأصل (الكتبان) والعادة المتعارف عليها أنّ تشبه أعجاز النساء بكتبان الانقاء لكن الشاعر قلب العادة المتعارف عليها فشبه الكتبان بالأعجاز وهو من المبالغة فعُلب الفرع على الأصل^(١١٧) وهذا أصل ربط الشاهد بعنوان الباب، ويرى ابن الاثير أنّ من التشبيه ضرباً يسمى الطرد والعكس وهو أنّ يجعل المُشَبَّه به مُشَبَّهًا والمُشَبَّه مُشَبَّهًا به وغرضهم المبالغة^(١١٨)، ويرى السمين الحلبي أنّ هذا من ((أعلى رُتب التشبيه))^(١١٩).

وتكرر في الباب الآخر للقضية نفسها ويرى صاحب الخصائص أنّ ((سبب تمكن هذه الفروع عندي أنّها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأتى الأصل

^(١١٤) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١، ١٧٨/٢-١٧٩. وينظر: ديوان ذي الرمة: ١٣١/٢ وفيه جللته بدل: البسته

^(١١٥) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١-٣١٣

^(١١٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/٢-١٨٠

^(١١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠١/١، ٣٠٣

^(١١٨) ينظر: المثل السائر: ١٢٥/٢

^(١١٩) الدرالمصون: ٦٣٣/٢

الحقيقي لا الفرع التشبيهي))^(١١٢٠)، ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب (مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر) ما أورده من قول سيبويه وهو ما نصه ((من ذلك قول سيبويه في نحو قولهم: هذا الحسن الوجه فأجاز فيه الجر من موضعين، أما الإضافة أو تشبيهاً له بالضارب الرجل -الشبيه بالمضاف- وإنما أجاز الجر تشبيهاً له بـ(الحسن الوجه) فهذا يعهد به ليكون شاهداً ودليلاً على استعمال الفروع بدل الأصول فكما يأتي في معاني الإعراب أي كما يجعلون العرب المُشبه مُشَبَّهاً به والمُشبه به مُشَبَّهاً طلباً للمبالغة فكذلك يفعلون في معاني الإعراب والذي سوغ لسيبويه ذلك هو شيء رآه و اعتقده لنفسه وعلل به ويدل على صحة رأيه من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراه لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تملوا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه))^(١١٢١)، فمثلما تغلب النحاة في حملهم وجه الجر في: الحسن الوجه على: الضارب الرجل يعني الضارب الرجل الأصل والحسن الوجه الفرع، قلبوا المسألة جُرَّ الضارب الرجل على الحسن الوجه فمرةً مكنا الأصل فحملنا الفرع عليه ثم عدنا مكنا الفرع وحملنا الأصل عليه وكذلك معاني الشعراء في البيت المستشهد به إذ الأصل أن يُشبه أوراك النساء بالكتبان فر(الكتبان) أصول و(الأوراك) فروع في هذا الحكم التشبيهي غير أن الشاعر قلب المسألة في البيت المستشهد به فجعل (الأوراك) هي الأصول و(الكتبان) هي الفروع.

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١١٢٢):

لَيْلَى قَضِبٌ تَحْتَهُ كَثِيبٌ ... وَفِي الْقِلَادِ رَشَأٌ رَبِيبٌ

^(١١٢٠) الخصائص: ١٧٩/٢

^(١١٢١) الخصائص: ١٧٨/٢، وينظر: الكتاب: ٢٠١/١، وينظر: خصائص النظم: ٢٩-٣٠

^(١١٢٢) ينظر: الخصائص: ٣٠١/١، ١٧٩/٢. ورد دون نسبة، ينظر: المحكم والمحيط

الاعظم: ٣١٢/٦، وينظر: لسان العرب (قلد): ٣٦٧/٣

الشاهد فيه: تشبيه عجز ليلي بالكتبان

و ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١١٢٣):

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِي عَصَةٍ ... قَرِيبَةً نُذَوْتُهُ مِنْ مَحْمُضَةٍ

الشاهد فيه في كلا الموضعين تشبيه الجمل بالناقطة، وهو مُشابه للشاهدين السابقين.

-الشاهد الخامس-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١١٢٤):

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَةٌ ضَارِيَاتُهَا ... سِقَاطُ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولُ أَخُولَا

ورد في (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)^(١١٢٥)، وتكرر في (باب في سقطات العلماء)^(١١٢٦).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أخول اخولا).

ففي الباب الأول ضرب ابن جني أمثلة مختلفة لأصول المباني إلا أنها تلاقحت في المعاني ((ومن ذلك ما جاء عنهم في الرجل الحافظ للمال الحسن الرعاية له والقيام عليه يُقال: هو خال مال وخائل مال، وصدى مال، وسُرسُور مال، وسؤبان مال، ومُحَجِّن مال، وإزاء مال، وبلومال، وحِبل مال، وعِسل مال، وزرّ مال، وجميع ذلك

^(١١٢٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٤/١، ١٧٩/٢. وهو هميان بن قحافة السعدي، ينظر: العين: ٩٩/١، وينظر: تهذيب اللغة: ٦٤/٦

^(١١٢٤) ينظر: الخصائص: ١٣٢/٢، ٢٩٣/٣، هو ضابئ بن الحارث البرجمي، ينظر: الشعر والشعراء: ٣٤٠/١، وينظر: شرح الشواهد الشعرية في إمامت الكتب النحوية: محمد بن حسن شراب: ٢١٨/٢

^(١١٢٥) ينظر: الخصائص: ١١٥/٢-١٣٥

^(١١٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢-٢٨٥/٣

راجع الى الحفظ لها والمعرفة بها))^(١١٢٧) ثم اخذ يفسر هذه التعابير المختلفة للفظ المتفقة المعنى إلى أن وصل إلى كلمة (خائل) ففسرها ((فخال مال يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون صفة على (فَعَلَ) كَبَطَلَ وَحَسَنَ، أو (فَعَلَ) كَكَبَشَ صَافٍ وَرَجُلٍ مَالٍ، ويجوز أن يكون محذوفاً من فاعل))^(١١٢٨) وساق البيت شاهداً على ما يقول فأخول من خائل أو خال وهو يحتمل الوجهين وهذا هو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني عَدَّ ابن جني سقطة من سقطات أبي عمرو وقد أورده شاهداً يوضح كلمة (يتخولنا) الواردة في حديث رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) والخلاف الذي دارَ بين الاعمش وأبي عمرو، فقال: من ذلك ((ما رواه الاعمش:)) (في حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) كان يتخولنا بالموعظة مخافة السامة))^(١١٢٩) وكان أبو عمرو بن العلاء قاعداً عنده بالكوفة فقال الاعمش: يتخولنا^(١١٣٠)، وقال أبو عمرو: يتخولنا فقال الاعمش: وما يدريك؟ فقال أبو عمرو: إن شئت أن أعلمك أن الله - عز وجل - لم يعلمك حرفاً من العربية أعلمتك، فسأل عنه الاخفش فأخبر بمكانه من العلم... وعلى ذلك ف(يتخولنا) صحيحة واصحابنا يثبتونها، ومنها عندي قول البرجمي:

يُسَاقُطُ عَنْهُ رَوْقَةُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطُ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولُ أَخُولَا

أي: شيئاً بعد شيء فهذا هو معنى قوله: يتخولنا بالموعظة مخافة السامة أن يفرقها ولا يتابعها))^(١١٣١).

^(١١٢٧) المصدر نفسه: ١٣١/٢

^(١١٢٨) المصدر نفسه: ١٣١/١

^(١١٢٩) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٠٦/١

^(١١٣٠) في الأصل (يتخولنا) بالحاء، والصحيح أنها بالخاء؛ ولا ريب أنه خطأ طباعي.

^(١١٣١) الخصائص: ٢٩٣-٢٩٢/٣

وعلى هذا فإن ابن جني عدّ هذا سقطه من سقطات أبي عمرو لأنّه صحح رواية (يتخولنا) وأعقبها بقوله: ((وأصحابنا يثبتونها))^(١١٣٢)؛ وهو موطن ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد السادس

ما أورده ابن جني من قول أبي النجم العجلي^(١١٣٣):

يأتي لها من أيمنٍ وأشمَلٍ

ورد في (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)^(١١٣٤)، وتكرر في (باب في الاختصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح)^(١١٣٥).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (أيمن وأشمَل).

ففي الباب الأول يقصد بها جهة اليمين وجهة الشمال يعني يأتي من اليمين مثلما يأتي من الشمال كأنّها جهة واحدة، أو أنّ الإتيان واحدٌ سواء كان من اليمين أو من الشمال وجاء به شاهدًا موضحًا معنى (صدى مال) وهو يوضح معنى كلمة صدى فقال: ((فإنّه يعارضها من هنا وهنا ولا يهملها ولا يضيع أمرها- ومنه الصدى لما

^(١١٣٢) المصدر نفسه: ٢٩٣/٣

^(١١٣٣) ينظر: الخصائص: ١٣٢/٢، ٧٠/٣ وفيه بدل ، يأتي: يبري. وينظر: ديوان أبي النجم العجلي: ٣٤٩

^(١١٣٤) ينظر: الخصائص: ١١٥/٢-١٣٥

^(١١٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩/٣-٧٢

يعارض الصوت ومنه قراءة الحسن رضي الله عنه : ﴿ ص ٤ وَالْقُرْآنِ ﴾ (١١٣٦) وكان

يفسره: عارض القرآن بعملك، أي قابل كل واحد منهما بصاحبه- وقال العجلي:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلٍ (١١٣٧)

فأيمن وأشمل على الرغم من اختلافهما في المباني إلا أنهما اتفقا في إفادة المعنى وهذا هو وجه ارتباط الشاهد بالباب.

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه هو (أيمن وأشمل) كذلك وجاء به مثلاً لما يحتتمل التقسيم في الوزن على أكثر من وجه فيقتصر فيه على ما يحسن ويقرب من الأوزان وي طرح ما يبعد ويقبح ثم اخذ يبين احتمالات الوزن بقوله: فإن ((تقسيمه لا يخلو أن يكون أفعلاً أو فعلاً أو أيفلاً أو فيفعلاً، فيجوز هذا كله لأن بعضه له نظير وبعضه قريب مما له نظير إلا أن (أفعلاً) كثير النظير ك(أكلب، وأفرخ) ونحو ذلك وأن (أيفلاً) له نظير وهو (أينق) في أحد قولي سيبويه و (فعلاً) يقارب أمثلتهم من (فعلن): خجلن ... و فيفعلاً أخت فيعل ك(صيرف) و فيعل ك(سيّد) وأيضاً فقد قالوا: (أيبلي) وهو فيعلي و (هيردان) وهو فيعلان ولكن لا يجوز لك في قسمته أن تقول: لا يخلو أيمن أن يكون (أيفعاً) ولا (فعملاً) ولا (ايفمأ) ولا نحو ذلك لأن هذه ونحوها أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيجتاز بها في جملة تقسيم المثل لها)) (١١٣٨)، والملاحظ أنه أبعد الاحتمالات البعيدة في الوزن عن التقسيم وأبقى أحسن ما يحتمله التقسيم في الوزن، وهذا هو موطن ارتباط الشاهد بعنوان البيت.

-الشاهد السابع-

(١١٣٦) ص: ١، وينظر: معاني القرآن و اعرابه: للزجاج: ٦٣/١

(١١٣٧) الخصائص: ١٣٢/٢

(١١٣٨) الخصائص: ٧١-٧٠/٣

ما أورده ابن جني من قول طرفة^(١١٣٩):

جَازَتْ الْقَوْمُ إِلَى أَرْحَلْنَا ... أَخِرَ اللَّيْلِ بِبِغْفُورٍ خَدَرٍ

ورد في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١١٤١)، وتكرر في (باب في التجريد)^(١١٤٢).

الشاهد فيه في الباب الأول وصف الانسان باليعفور -أي الظبي- أورده في معرض حديثه عن تشبيه الفرع بالأصل وجعله أصلاً يقاس عليه، ويرى أن تمكن الفروع من الأصول لأنها في حال استعمالها على فرعيتها تؤدي الغرض الذي تؤديه الأصول لا الفرع التشبيهي ومن ذلك قولهم: أنتَ أسد، فهو لفظ حقيقي ولكن معناه لمجاز الاتساع لأنه يريد منه: أنتَ كالأسد فشبه الفرع بالأصل وكذلك قوله:

جَازَتْ الْقَوْمُ إِلَى أَرْحَلْنَا ... أَخِرَ اللَّيْلِ بِبِغْفُورٍ خَدَرٍ

أراد منه: بإنسان كاليعفر، ولكن من باب الاتساع بالمجاز قال: ببعفور^(١١٤٣).

أما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني أن معنى الباب ((أنَّ العرب قد تعتقد إنَّ في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله وقد يجري ذلك إلى الفاظها لما عُقدت عليه معانيها وذلك نحو قولهم: لئن لقيتَ زيدًا لتلقينَ منه الأسد... فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدًا ... وهو عينه هو الأسد... لا أن هناك شيئًا منفصلًا عنه وممتاز منه))^(١١٤٤)، فقد جرد من المتحدث عنه أسدًا ومثله قوله:

^(١١٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩/٢، ٤٧٧ وفيه البيد بدل: القوم. وينظر: ديوان طرفة بن العبد: ٣٩

^(١١٤٠) اليعفور: الخشف-أي الظبي الصغير-سمي ذلك لكثرة لزوقه بالارض. ينظر: العين: ٣٤٢/٢

^(١١٤١) ينظر: الخصائص: ١٧٠/٢-١٨٠

^(١١٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٥/٢-٤٧٨

^(١١٤٣) ينظر: الخصائص: ١٧٩/٢

^(١١٤٤) المصدر نفسه: ٤٧٥/٢-٤٧٦

جَازَتْ الْقَوْمَ إِلَى أَرْحَلِنَا ... أَخِرَ اللَّيْلِ بِإِعْفُورٍ خَدِرٍ

وهي نفسها اليعفور^(١١٤٥)، وأنتَ ترى أنه قد جرّد من التي جازت في الليل يعفوراً وهي نفسها هي.

-الشاهد الثامن-

ما أورده ابن جني من انشاد بيت الراعي^(١١٤٦):

لَهَا مَالُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتُ ... بِإِخْفَائِهَا مَرْعَى تَبَوَّأَ مَضْجَعَا

ورد في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١١٤٧)، وتكرر في (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)^(١١٤٨).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (لها مالها حتى إذا ما تبوّأت).

ففي الباب الأول أورده ابن جني بعد الحديث عن الأصول والفروع وكيف جعل الفرع أصلاً وشبه الأصل به، وقد أورده ابن جني على الحكاية حيث قال: ((ما يُحكى عن الشعبي أنّه ارتفع إليه رجل بَخَصَ عين رجل، ما الواجب في ذلك؟ فلم يزد على أن أنشداهم بيت الراعي فأنصرف القوم مجابين أي ينظر بهذه العين المبخوصه فإنّ تراعى أمرها إلى الذهاب ففيها الدية كاملة وإن لم تبلغ ذلك فيها

^(١١٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٧/٢

^(١١٤٦) ينظر: الخصائص: ١٨٠/٢، ٤٧٠، وينظر ديوان الراعي النميري: ١٦٥

^(١١٤٧) ينظر: الخصائص: ١٨٠-١٧٠/٢

^(١١٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٨/٢-٤٧١

حكومة^(١١٤٩)، أي فيها جزاء مالي يقدره الحاكم^(١١٥٠)، وأنت ترى أنه يشبهه بالفروع الأصول لأنَّ الأصل فيها أن يدفع الدية ولكن حملها على الفرع لضعف الأصل وهو الانتظار والاستفتاء بعد معرفة الحالة وكذلك الأصول والفروع فإن كان الفرع أقوى من الأصل اعتبروه أصلاً وشبهوا الأصل به وإن كان أول أمره وضع فرعاً عن ذلك الأصل.

أما تكراره في الباب الثاني فمضمون الباب أنَّ العرب قد تأتي بلفظ والمراد منه لفظ آخر والسبب هو الاتساع وقد تأتي اشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متفقة، وأورد ابن جني الشاهد للحكاية نفسها التي وردت في الباب الأول ((وتفسيره أنَّ هذه العين ينتظر بها إن يستقر أمرها على صورة معروفة محصلة ثم حينئذ يُحكم في بابها بما توحيه الحال من أمرها فأنصرف القوم بالفتوى وهم عارفون بغرضه منها^(١١٥١)، وهذا مُشابه لأحكام العرب عندما ((يعبرون بالفتح عن النصب وبالنصب عن الفتح وبالجزم عن الوقوف وبالوقف عن الجزم كل ذلك لأنَّه أمر قد عُرف غرضه والمعنى المَعْنَى به^(١١٥٢)، وأنت ترى أنَّ بيت الشاعر المذكور لم ينص على الحكم صراحةً إنّما أوماً إليه بما يشبهه من حكم.

-الشاهد التاسع-

ما أورده ابن جني من قول امرئ القيس^(١١٥٣):

نَطَعْنَهُمْ سُلْكَى^(١١٥٤) وَمَخْلُوجَةً^(١١٥٥) ... كَرَّ كَلَامِينَ عَلَى نَابِلٍ

^(١١٤٩) المصدر نفسه ٢: ١٨٠/٠

^(١١٥٠) ينظر: المصدر نفسه ٢: ١٨٠/٢ هامش رقم ٤:

^(١١٥١) الخصائص: ٢/ ٤٧١

^(١١٥٢) المصدر نفسه: ٢/ ٤٧١

^(١١٥٣) ينظر: المصدر نفسه ٣/ ١٠٥، ١٦٨ وفي هذا الباب انشده بـ(كَرَّكَ لَامِينَ). ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٤١

ورد في (باب في الاحتياط)^(١١٥٦)، وتكرر في (باب في توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)^(١١٥٧).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (كرّ كلامين).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أنّ من الاحتياط توجيه القول إلى معنيين فقوله: كرّ كلامين فيها قولان: ((أحدهما: تثنية كلامين على ذي النبل إذا قيل له: أرم أرم؛ والآخر: كرك لامين، وهما السهمان أي: ترد السهمين على البراء للسهام إذا أخذتهما لتتظر إليهما ثم رميتهما إليه فوقعا مختلفين هكذا أحدهما وهكذا الآخر))^(١١٥٨)، وما يعيننا من هذا الباب القول الأول فكأنّه قال: ارم ارم وهو من باب الاحتياط للمعنى بالتوكيد.

وفي الباب الثاني قال ابن جني: ((فهذا ينشد على أنّه ما تراه: كرك لامين "أي ردك لامين" - وهما سهمان - على نابل؛ ذلك أنّ تعترض من صاحب النبل شيئاً منها فتتأمله ترده إليه، فيقع بعضه كذا وبعضه كذا؛ فكذلك قوله: كرك لامين أي طعنًا مختلفًا: بعضه كذا وبعضه كذا. ويروى أيضًا على أنّه: كرّ كلامين أي كرك كلامين على صاحب النبل؛ كما تقول له: ارم ارم، تريد السرعة والعجلة))^(١١٥٩)، وما يعيننا هنا هو كلامه الأول من أنّ كلمة (كرّك لامين) بالإمكان أن تخرج على المعنى الأول ويحتمل أن تخرج على المعنى الثاني واللفظ يحتمل كلا التوجيهين.

-الشاهد العاشر-

^(١١٥٤) سلكى: السلكى الطعنة المستقيمة. ينظر: لسان العرب: (خلج) ٢/٢٥٩

^(١١٥٥) مخلوجة: المخلوجة على اليمين وعلى اليسار. ينظر: لسان العرب: (خلج) ٢/٢٥٩

^(١١٥٦) ينظر: الخصائص: ١٠٣/٣-١١٣

^(١١٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦/٣-١٧٥

^(١١٥٨) الخصائص: ١٠٥/٣

^(١١٥٩) المصدر نفسه: ١٦٨/٣-١٦٩

ما أورده ابن جني من قول ذي الرمة^(١١٦٠):

والجيدُ، مِنْ أَدْمَانَةٍ، عُنُودُ

ورد في(باب في اغلاط العرب)^(١١٦١)، وتكرر في(باب في سقطات العلماء)^(١١٦٢).

في الباب الأول أورد ابن جني بيتاً لذي الرمة قد غلط فيه ثم قال: ((من اغلاطهم ما يتعابيون به في الألفاظ والمعاني من نحو قول ذي الرمة :

والجيدُ، مِنْ أَدْمَانَةٍ، عُنُودُ))^(١١٦٣)

ثم أورد شاهداً آخر ولم ينص على وجه الغلط فيه، ثم عقب بعد ذلك بقوله: ((وسنذكر هذا ونحوه في باب سقطات العلماء لما فيه من الصنعة))^(١١٦٤).

وفي الباب الثاني عده ابن جني مما عيب على ذي الرمة حيث أورد ابيناً أخرى له كان قد غلط فيها في قوله: أَدْمَانَةٍ، فقال معقّباً على هذه الصياغة: ((وإنّما يقال: آدما و آدم والأدما جمع ك(احمر و حمران) وأنت لا تقول: حمرانة ولا صخرانة وكان أبو علي يقول: بُني من هذا الأصل: فعلانة ك(حضمامنة) وهذا

^(١١٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٣/٣، ٢٩٩، وينظر: ديوان ذي الرمة: ٣٥٩/١، وفيه الكشح بدل: الجيد، عجزه:

عن الأطباء متبع فرود

^(١١٦١) ينظر: الخصائص: ٢٨٥-٢٧٦/٣

^(١١٦٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٢-٢٨٥/٣

^(١١٦٣) المصدر نفسه : ٢٨٣/٣

^(١١٦٤) المصدر نفسه: ٢٨٤/٣

ونحوه مما يعد من اغلاط العرب إلا أنه لما كان من اغلاط هذه الطائفة القريبة العهد جاز أن نذكره في سقطات العلماء^(١١٦٥).

ومثله ما أورده ابن جني من قول ذي الرمة^(١١٦٦):

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ رَاجِعُهُ ... كِبْرٌ، وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الْهَرَبُ

الشاهد فيه قوله: دومت؛ وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

-الشاهد الحادي عشر-

ما أورده ابن جني من قول النابغة الذبياني^(١١٦٧):

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ: إِنِّي لَا أَرَى طَمَعاً ... وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدْ

ورد في (باب في التجريد)^(١١٦٨)، وتكرر في (باب في إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم)^(١١٦٩).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (قالت له النفس).

ففي الباب الأول يرى ابن جني أن من التجريد ((أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله وقد يجري ذلك إلى الفاظها لما عقدت عليه معانيها وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد... فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وهو عينه وهو الأسد إلا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً

^(١١٦٥) المصدر نفسه: ٢٩٩/٣

^(١١٦٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤/٣، ٢٩٩. وينظر: ديوان ذي الرمة: ١٠٢/١

^(١١٦٧) ينظر: الخصائص: ٤٧٨/٢، ٢٧/٣. وينظر: ديوان النابغة الذبياني: ٣٤

^(١١٦٨) ينظر: الخصائص: ٤٧٥/٢-٤٧٨

^(١١٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦-٢٦/٣

منه وعلى هذا يخاطب الانسان منهم نفسه حتى كأنها تقابله وتخطبه^(١١٧٠)، فقول النفس وكلامها عده ابن جني من التجريد فجرد من النفس محدثاً لصاحبها والنفس شيء غير مجرد فهذا موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما تكراره في الباب الثاني فقد أورده ابن جني بعد معرض حديثه عن الاسم والمسمى وتوضيح نفس الشيء وحقيقته فذهب ابن جني إلى ((أن العرب حكوا عن انفسهم مراجعتهم إياها وخطابهم لها ألا ترى الى قول النابغة^(١١٧١)):

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ: إِنِّي لَا أَرَى طَمَعاً ... وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدْ

حيث نسب القول إلى النفس فجعلها تتكلم حالها كحال الإنسان العاقل الذي يملك آلة اللسان والعقل.

-الشاهد الثاني عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١١٧٢):

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ ... إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرَجَرَا

ورد في (باب في توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)^(١١٧٣)، وتكرر في (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه)^(١١٧٤).

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (لا يهتدي بمناره)، أي لا منار فيه فيهتدي به.

^(١١٧٠) المصدر نفسه: ٤٧٥/٢-٤٧٦

^(١١٧١) الخصائص: ٢٧/٣

^(١١٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧/٣ ورد فيه الشطر الاول فقط ، ٣٢٤ وينظر: ديوان امرئ القيس: ٩٦

^(١١٧٣) ينظر: الخصائص: ١٦٦/٣-١٧٥

^(١١٧٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢/٣-٣٤٤

ففي الباب الأول أورده ابن جني ومثل له بقولهم: ((هذا امر لا ينادي وليده)) وذكر أنّ لفظه غير مختلف فيه ولكن اختلفوا في تفسيره^(١١٧٥)، فهو لا يحتمل إلا معنىً واحدًا ذلك أنّه قسم الكلام على ضربين، الضرب الأول وهو الأكثر ما جاء على معنى واضح والضرب الثاني ما احتمل معنيين^(١١٧٦) وهو مقصوده في هذا الباب غير أنّ شاهدنا من الضرب الأول الذي لا يحتمل إلا معنىً واحدًا وهو قوله :

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ

أي لا منار فيه فيهتدي به، وهناك أمثلة كثيرة سردها في هذا الموضوع غير شاهدنا المذكور.

أما تكراره في الباب الثاني فيجمع ابن جني بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ﴾^(١١٧٧)، لأنّ المعنى في قوله تعالى لم يذل فيحتاج إلى ولي من الذل كما أنّ هذا معناه لا منار به فيهتدي به^(١١٧٨)، وهذا أصل الاستشهاد في هذا الباب ويرى ابن هشام أنّهم ((قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون: ما قام رجل عاقل أي لا رجل عاقل فيقوم))^(١١٧٩)، ثم أنشد بيت امرئ القيس:

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ

^(١١٧٥) ينظر: خصائص النظم في خصائص العربية: حسن الجناحي: ١٣٨

^(١١٧٦) ينظر: خصائص النظم في خصائص العربية: ١٣٨

^(١١٧٧) الاسراء: ١١١

^(١١٧٨) ينظر: الخصائص: ٣٢٤/٣

^(١١٧٩) المسائل السفرية في النحو: ابن هشام: ١٠٦

فقال: ((ألا ترى أنه لا يريد اثبات الهداية به أي: لا منار لهذا الطريق فيهتدي به))^(١١٨٠).

-الشاهد الثالث عشر-

وهو من تقلبات (قول) ايضاً وهو ((ل ق و)) (ومنه اللقوة: للعقاب وقيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها)^(١١٨١).

وهو ما أورده ابن جني من قول امرئ القيس^(١١٨٢)

كأني بفتّحاء الجناحين لقوة ... دفوف من العقبان طأطأت شملالي

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١١٨٣)، وتكرر في (باب في شواذ الهمز)^(١١٨٤).

الشاهد فيه في الباب الأول (لقوة) وهو شاهد بلاغي حيث شبه أمرؤ القيس فرسه بـ (اللقوة لخفتها وسرعتها) واللقوة هي العقاب^(١١٨٥).

^(١١٨٠) المصدر نفسه: ١٠٦

^(١١٨١) الخصائص: ١١/١

^(١١٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١/١، ١٤٧/٣، وينظر: ديوان امرئ القيس: ١٣٩ وفيه بدل من دفوف: صيود.

^(١١٨٣) ينظر: الخصائص: ٣٥-٥/١

^(١١٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٥١-١٤٤/٣

^(١١٨٥) ينظر: المنجد في اللغة: كراع النمل: ٨٤.

أما تكراره في الباب الثاني فقد أورده ابن جني بإبدال كلمة (شمال: شئمالي) بالهمز وقال: ((يريد شماله، أي: خفضها بengan فرسه))^(١١٨٦)، ((قال اللحياني: ولم يعرف الكسائي ولا الاصمعي شمال وعندي أن (شيمالاً) إنما هو في الشعر خاصة أشبع الكسرة للضرورة، ولا يكون (شيمال) فيعلاً لأن (فيعلاً) إنما هو من أبنية المصادر و(الشيمال) ليس بمصدر إنما هو اسم))^(١١٨٧) وهو يريد (شمال) الجهة ولكنه أشبع الحركة فتولدت عنها الياء فأصبحت (شيمالي) ((وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم))^(١١٨٨)، ويرى صاحب اللسان أن ((الشمال: الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات: شمل بالتسكين وشمل بالتحريك، وشمال، و شمل مهموز، وشمل مقلوب))^(١١٨٩)، ((وقد روي (شئمالي) بالهمز ومعناه سريعة، يُقال: ناقة شمال أي: سريعة))^(١١٩٠)، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه ابن جني في خصائصه^(١١٩١)، والسيوطي في شرحه للشواهد^(١١٩٢).

ويبدو لي أن تفسير (شماللي) بالناقة السريعة فيه نظر وذلك لأن (شئمالي وشماللي) هاتان اللغتان لا يُراد منه إلا الجهة وليس كما ذهب ابن جني والسيوطي؛ ((وقال أبو عبيدة: أراد شمالي فزاد ياء كما قالوا: من يانع الثيمار، أراد: الثمار...ومن روي شيمالي بزيادة الياء بين الشين والميم أراد الشمال فزاد

^(١١٨٦) الخصائص: ١٤٧/٣

^(١١٨٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٠/٨، وينظر: لسان العرب (شمل): ٣٦٤/١١

^(١١٨٨) الانصاف: (المسألة: ٢): ٣٠/١

^(١١٨٩) لسان العرب: (شمل): ٣٦٥/١١

^(١١٩٠) شرح شواهد المغني: ٣٤١/١

^(١١٩١): ١٤٧/٣

^(١١٩٢) شرح شواهد المغني: ٣٤٣/١

((ياء))^(١١٩٣)، ((وقيل: الشمال لغة في الشمال ولكنها لغة قليلة))^(١١٩٤)، وقد أورده ابن جني (شئمالي) بالهمز ويرى أنه من شواذ الهمز وهو ما جاء على غير أصله ولا إبدال دعا إليه ولا قياس وهو كثير^(١١٩٥).

-الشاهد الرابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول أبي النجم^(١١٩٦):

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ: تَقَدَّم رَاشِدًا، ... إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١١٩٧)، وتكرر في (باب في إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم)^(١١٩٨).

الشاهد فيه عند وروده في الباب الأول هو: إسناد القول إلى الطير وهو من الاتساع بالقول حيث نسب القول للطير وهو ما لا عقل له.

أما تكراره في الباب الثاني ففي معرض كلام ابن جني على الاسم والمسمى وتوضيح نفس الشيء وحقيقته ذهب ابن جني إلى ((أنَّ العرب حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابهم لها ألا ترى إلى قول الشاعر:

^(١١٩٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٢٣/٤

^(١١٩٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٠/٨

^(١١٩٥) ينظر: الخصائص: ١٤٦/٣

^(١١٩٦) ينظر: الخصائص: ٢٣/١، ٢٧/٣. وينظر: ديوان العجيلي: ١٥١

^(١١٩٧) ينظر: الخصائص: ٣٥-٥/١

^(١١٩٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤-٢٦/٣

قالت له النفس تقدم راشداً ... إنك لا ترجع إلا حامداً^(١١٩٩)

حيث نسب القول الى النفس فجعلها مجعل من له لسان وعقل.

-الشاهد الخامس عشر-

وهو من الاتساع بالقول أيضاً وهو ما رواه ابن جني من قول الشاعر^(١٢٠٠):

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتَعُونَ بَفْلَجٍ، ... قَالَتِ الدُّلْحُ^(١٢٠١) الرَّوَاءُ: إِنِّيهِ^(١٢٠٢)

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١٢٠٣)، وتكرر في (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)^(١٢٠٤).

في الباب الأول الشاهد فيه: إسناد القول إلى السحابة فجعل السحابة تتكلم فأنزلها منزلة من له آلة اللسان والعقل فهي تتكلم بإدراك واعٍ وهذا من باب الاتساع بالقول.

^(١١٩٩) المصدر نفسه: ٢٧/٣

^(١٢٠٠) ينظر: الخصائص: ٢٤/١، ١٦٧/٢، ١٨٣/٣، ولسان العرب: (قول): ٥٧٢/١١

^(١٢٠١) الدُّلْحُ: دلح البعير فهو دالح إذا تثاقل في مشيه من ثقل الحمل والسحابة تُدلح في سيرها من كثرة مائها، وهنا يقصد السحابة. ينظر: العين: ١٨٣/٣.

^(١٢٠٢) إِنِّيهِ: صوت رزمة السحاب وحنين الرعد. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٦٢/٦

^(١٢٠٣) ينظر: الخصائص: ٣٣-٥/١

^(١٢٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٤/٢-١٧٠

أما في الباب الثاني فالشاهد فيه: أنه حملَ (الشَّيْب) -بكسر الشين- في قول ذي الرمة^(١٢٠٥):

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ

وهو صوت مشافر الإبل^(١٢٠٦) على قول الشاعر:

قالت الدُّلْحُ الرِّواء: إنه

ويبدو لي من ذلك أنه كرر الشاهد لأنَّ حركة مشافر الإبل عند ورودها الماء يُفهم منها معنى فكأنها بهذه الحركة قد تكلمت لأنَّ حركتها يصدر منها صوت وكذلك صوت السُّحب المحملة بالأمطار يفهم منها معنى فكأنها قد تكلمت كذلك فحملَ الأول على الثاني وهو حركة مشافر الإبل على صوت السحب فكأنَّ الإبل والسُّحب قد تكلمت.

-الشاهد السادس عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢٠٧):

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ، ... وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا، ... وَسَلَّاتُ بِأَغْنَاكِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١٢٠٨)، وتكرر في (باب في الردِّ على مَنْ ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)^(١٢٠٩).

^(١٢٠٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧/٢، وينظر: ديوان ذي الرمة: ١٠٧٠/٢

^(١٢٠٦) ينظر: لسان العرب: (شوب): ٥١٤/١

^(١٢٠٧) ينظر: الخصائص: ٣١٩، ٢٩/١. ديوان كعب بن زهير: ١٥

^(١٢٠٨) ينظر: الخصائص: ٣٣-٥/١

^(١٢٠٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨-٢١٦/١

الشاهد فيه في الباب الأول: اطراف الأحاديث وهي قول((فهو كناية عن الجمل
الكثيرة فضلاً عن الجملة الواحدة))^(١٢١٠)، وهو من الاتساع في استعمال القول.

أمّا تكراره في الباب الثاني فقد جاء به ابن جني في الرد على من زعم أنّ
العرب تنتمق بالألفاظ على حساب المعاني قال: ((فإن قلت: فإننا نجد من الفاظهم ما
قد نمقوه وزخرفوه ودبجوه ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفاً بل لا نجده قصداً
ولا مقارباً إلا ترى الى قوله:

ولما قضينا من منى كلّ حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بينا ... وسالت بأعناق المطي الأباطح

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ وصقاله وتلاقح أنحائه ومعناه ومع ذلك ما تحسه
وتراه إنّما هو لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل
ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها مشروفة المعاني خفيصتها))^(١٢١١)، وإنّ
ابن جني في كلامه هذا كان يرد على ابن قتيبة الذي استشهد بالأبيات المذكورة على
أنّها من الأبيات الحسنة الألفاظ خالية المعاني حيث يقول: ((إنّه من الشعر الذي
حسن لفظه وحلا ولكن إذا فتشته لم تجد فائدة في معناه))^(١٢١٢)، وكذلك يرى أبو
الحسن العلوي أنّه من الأبيات الحسنة الألفاظ الواهية المعاني متابعاً ابن قتيبة في
رأيه^(١٢١٣)، أمّا عبد القاهر الجرجاني فإنّه يرى غير ذلك فهو يرى غير ما رأى ابن
قتيبة ومن تابعه ويرى ((أنّ استعارة الشاعر وقعت موقعها وأوفت بالغرض الذي
ينشده الشاعر فقد استطاع بعبارته أن يصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى

^(١٢١٠) المصدر نفسه: ٢٩/١

^(١٢١١) الخصائص: ٢١٩/١

^(١٢١٢) الشعر والشعراء: ٦٧/١

^(١٢١٣) ينظر: عيار الشعر: ١٣٨

السمع واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن وقد سلم الكلام من الحشو غير المفيد^(١٢١٤).

إذن تم الاستشهاد بهذا الشاهد ليوضح لنا أهمية الكلام ويوضح لنا أن الشعراء يستعملون العبارات الموجزة للدلالة على المعاني الكبيرة وأن العرب كما تهتم بالألفاظ كذلك تهتم بالمعنى وكأن ابن جني كان قد مهدّ لعبد القاهر في قوله المتقدم.

ومثله ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢١٥):

وحديثها كالغيث يسمعه ... راعي سنين تتابعَتْ جذبا

فأصاحَ يَرجو أن يكونَ حياً ... ويقول من فرحَ هيا ربّا

الشاهد فيه قوله: وحديثها كالغيث، ويعني به صوت حبيبته كصوت حنين السحاب، وهو مرتبط بالشاهد السابق وتكرر معه في الأبواب عينها للقضية عينها.

ومثلها ما أورده ابن جني من قول ابن الرومي^(١٢١٦):

وحديثها السحرُ الحلالُ لو أنه ... لم يَجُنِ قتلَ العاشقِ المُتحرِّزِ

إن طالَ لم يُملَلْ، وإنْ هي أوجزتْ ... ودَّ المحدثُ أنها لم تُوجزِ

شركَ العقولِ ونزهةً ما مثلها ... للمطمئنِّ وعقله المُستوفِّرِ

^(١٢١٤) اسرار البلاغة: ٢٧

^(١٢١٥) ينظر: الخصائص: ١/٣٠، ٢٢٠ دون نسبة وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٤٩١

^(١٢١٦) ينظر: الخصائص: ١/٣١، ٢٢١ وينظر: ديوان ابن الرومي: ٢/١٨٣ وقد قدّم وآخر ابن جني في البيتين الآخرين ولم يورد في الموضع الثاني البيت الأول.

الشاهد فيه قوله: وحديثها السحر الحلال، فالحديث هو من جنس الكلام إذن ربط بين الحديث والقول الذي عُقد الباب لآجله وهو مرتبط بالشاهدين السابقين وتكرر معهما في الأبواب نفسها للقضية نفسها.

-الشاهد السابع عشر-

ما أورده ابن جني من قول بشار بن برد^(١٢١٧):

وحوراء المدامع من معدٍّ ... كأنَّ حديثها ثمرُ الجنانِ

ورد في (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١٢١٨)، وتكرر في (باب في أغلاط العرب)^(١٢١٩).

الشاهد فيه في الباب الأول: (حديثها ثمر الجنان)، ويُراد بالحديث هُنا الكلام فكأنَّ كلامها (حديثها) في حلاوته وعذوبته كحلاوة ثمار الجنة وعذوبتها.

أما تكراره في الباب الثاني فقد جاء ابن جني ببيت بشار مستقيماً بين المشبه والمشبه به لأنَّه شبه حديثها بثمر الجنان وهذا بيِّن وقارن بينه وبين مَنْ جانب الصواب في التشبيه لنفس الموضع وهو قول كثير^(١٢٢٠):

ألا إنما لَيْلَى عَصَا حَيْزُرَانَةٍ ... إِذَا غَمَزُوهَا بِالْأُكُفِّ تَلِينُ

فإن كثيراً لم يحسن التشبيه هنا واطأ المقصد في تشبيه طول ليلَى بـ(العصا) فلم يُصب التعبير المناسب لأنَّ ذكر العصا لا يتوافق مع الغزل، إذن أصاب بشار

^(١٢١٧) ينظر: الخصائص: ٣٢/١، ٢٨٤/٣. وينظر: ديوان بشار: ٣٤

^(١٢١٨) ينظر: الخصائص: ٥/١-٣٣

^(١٢١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥-٢٧٦/٣

^(١٢٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤/٣. لم أعر عليه في ديوان كثير على الرغم من نسبته إليه في جميع المصادر، ينظر: الكامل: ٨٥/٣، وينظر: العقد الفريد: ٢١٢/٦، وروي: لمسوها بدل: غمزوها

وإن كان من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم وخطأ كثير وإن كان من الشعراء الذين يحتج بكلامهم واعتبر ابن جني قوله من أغلاط العرب^(١٢٢١).

ففي هذا الباب -أي باب القول على الفصل بين الكلام والقول- نجد ((أن ابن جني قد أقام الدليل على صحة القضايا اللغوية ومن ذلك قضية الفرق بين الكلام والقول فقد أراد أن يثبت أن الكلام إنما هو لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه واستدل على ذلك بأن العرب قد وضعت كلامها تارة بالإطناب وتارة بالإيجاز وتارة ثالثة بغيرهما وذلك لا يكون إلا بكلام تام مستقل بنفسه وبهذا تعرض للإيجاز والاطناب كما في قول ابن الرومي السابق فذكر أنها تطيل تارة وتوجز أخرى والاطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه إلى أن يقول: فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برووسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها وثبت أن القول أوسع من الكلام تصرفاً))^(١٢٢٢).

-الشاهد الثامن عشر-

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢٢٣):

رُفُونِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ ... فَقُلْتُ: وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ-هُمُ هُمْ

ورد في(باب في أن العرب قد أرادت من العلل والاعراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)^(١٢٢٤)، وتكرر في(باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)^(١٢٢٥).

^(١٢٢١) ينظر: الخصائص: ٢٨٤/٣

^(١٢٢٢) خصائص النظم في خصائص العربية: ٢٨-٢٩

^(١٢٢٣) ينظر: الخصائص: ٢٤٨/١، ٣٤٠/٣. لأبي خراش الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين: ١٤٣/٢

^(١٢٢٤) ينظر: الخصائص: ٢٣٨/١-٢٥٢

الشاهد فيه في الباب الأول: (وانكرت الوجوه)، أورده ابن جني بعد أن استعرض جملة من المواقف التي تدل على أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبه إليها اللغويون فهم يدركون بالحس ويميزون بالمشاهدة ويستدلون بمقتضى الحال واستشهد بالبيت الشعري على أن القائل عرف من مشاهدة وجوههم ما يريدون منه.

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه قوله: (هم هم)، ويرى ابن جني أن الشاعر قد حمل اللفظ الثاني على معناه دون لفظه لأن معنى الثاني يختلف عن الأول فيقصد بـ(هم هم) أي: هم الذين أعرفهم بالشر والنكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا، إذن أعاد اللفظ الأول لضرب من الأدلال والثقة بمحصول الحال فهو لا يشابه قولنا: زيد زيد، القائم القائم ونحوهما لأن ذلك اللفظ ليس في الجزء الثاني منه معنى يختلف عن الأول وليس على ذلك تُعقد الأخبار لأن عدم الاستفادة من الجزء الثاني بما يخدم الجزء الأول هو مفسدة للأصول التي انعقد الكلام عليها^(١٢٢٦) فوجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب أننا لا نستطيع حمل (هم) الأولى على (هم) الثانية في المعنى لفساد هذا الحمل وهذا هو المعنى بفساد الأصول لكن يحمل على المعنى على ما بينا لك في الأسطر السابقة وهذا الذي وضع هو فرع صحيح قاد إليه الأصل الذي بينا فساده.

-الشاهد التاسع عشر-

ما أورده ابن جني من قول كثير^(١٢٢٧):

أَلَا إِنَّمَا لَيْلَى عَصَا خَيْرَ رَأْنَةٍ ... إِذَا غَمَزَوْهَا بِالْأُكْفِ تَلِينُ

^(١٢٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٣١-٣٤٤

^(١٢٢٦) ينظر: الخصائص: ٣/٣٣٩-٣٤١

^(١٢٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٨١ ورد الشطر الأول منه فقط، ٣/٢٨٤. وينظر: ديوان كثير عزة: ٢٢٧

ورد في (باب في زيادة الحروف وحذفها)^(١٢٢٨)، وتكرر في (باب في اغلاط العرب)^(١٢٢٩).

الشاهد فيه في الباب الأول قوله: (ألا) وكما تعلم أنّ لها معنيين: أما أنّ يفتتح بها الكلام وتعرف بالافتتاحية، أو قد تكون زائدة للتنبيه وهنا جاءت حرفاً زائداً للتنبيه وإذا حذفها لا يختل الكلام^(١٢٣٠).

أما تكراره في الباب الثاني فالشاهد فيه تشبيه الشاعر ليلي بالعصا وهذا مما عدّه ابن جني من اغلاط العرب لأنّ وصف العصا لا يلائم الغزل والرقّة والنعومة عند المرأة ووصفه بالغزل القبيح^(١٢٣١)، ((وهو من التهجين ويقصد به: أنّ يصحب اللفظ والمعنى لفظ آخر ومعنى آخر يزري به ولا يقوم حسن أحدهما بقباحة الآخر... وذكر ابن قتيبة أنّه لما أنشده بشار قال له: هجنت البيت بقولك: عصا، ولو قلت عصا مخ أو زبد لم تزل الهجنة))^(١٢٣٢).

-الشاهد العشرون-

ما أورده ابن جني من قول الاعشى^(١٢٣٣):

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا: ... يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ

ورد في (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه)^(١٢٣٤)، وتكرر في (باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)^(١٢٣٥).

^(١٢٢٨) ينظر: الخصائص: ٢٨٦-٢٧٥/٢

^(١٢٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥-٢٧٦/٣

^(١٢٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨١/٢

^(١٢٣١) ينظر: الخصائص: ٢٨٤/٣

^(١٢٣٢) البديع في نقد الشعر: ١٥٦-١٥٧

^(١٢٣٣) ينظر: الخصائص: ٣٢٨/٣، ٣٣٨. وديوان الاعشى الكبير: ١٤١

الشاهد فيه في الباب الأول ((جمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(١٢٣٦) فمعنى الآية فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة وكذلك قوله: حتى يقول الناس أي: حتى يقول كل واحد من الناس و يا عجباً لأنّ لولا ذلك لقليل: يا عجباً ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: اتينا الأمير فكسانا كلنا حلة واعطانا كلنا مائة، أي: كسا كل واحد منا حلة واعطاه مائة))^(١٢٣٧)، حيث جمع بين معنى البيت ومعنى الآية.

وفي الباب الثاني أورده ابن جني في معرض حديثه عن (كل) فقال: ((فإما قولنا: أخذت كل المال، وضربت كل القوم فليس (الكل) هو ما أضيف إليه، قال أبو بكر: إنما الكل عبارة عن أجزاء الشيء وكما جاز أن يضاف أجزاء الجزء الواحد إلى الجملة جاز أيضاً أن تضاف الأجزاء كلها إليه فان قيل: فالأجزاء كلها هي الجملة فقد عاد الأمر إلى إضافة الشيء إلى نفسه، قيل: هذا فاسد وليس أجزاء الشيء هي الشيء وإن كان مركباً منها بل الكل في هذا جار مجرى البعض في أنه ليس بالشيء نفسه كما أنّ البعض ليس به نفسه يدل على ذلك وإن حال البعض متصورة في الكل قولك: كل القوم عاقل أي كل واحد منهم على انفراده عاقل هذا هو الظاهر وهو طريق الحمل على اللفظ فقوله:

حتى يقول الناس ...

اي حتى يقول كل واحد منهم يا عجباً))^(١٢٣٨).

^(١٢٣٤) ينظر: الخصائص: ٣/٣٢٢-٣٣١

^(١٢٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٣١-٣٤٤

^(١٢٣٦) النور: ٤

^(١٢٣٧) الخصائص: ٣/٣٢٨-٣٢٩

^(١٢٣٨) المصدر نفسه: ٣/٣٣٧-٣٣٨

-الشاهد الحادي والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢٣٩):

بَقَاءُ الْوَحْيِ فِي الصَّمِّ الصِّلَابِ

ورد في (باب في إصلاح اللفظ)^(١٢٤٠)، وتكرر في (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه)^(١٢٤١).

في الباب الأول استدل به ابن جني على مسألة نحوية للفظ المستشهد به وهو ((أُمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ)) حيث يرى أنَّ الكلام هو ليس في المعنى خبرًا إنما هو دعاء ومسألة أي: ليكن الامت في الحجارة لا فيكَ، والمعنى ابقاك الله بعد فناء الحجارة، والحجارة مما توصف بالخلود والبقاء، ثم ساق شاهدًا لتعبير الشعراء على خلود الحجر وبقائه وهو قول الشاعر:

مَا أَطِيبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ ... تَنبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

ثم جاء بالشاهد الذي نتحدث عنه وهو لأبي تمام الطائي حيث استدل به على مسألة معنوية ربطها ابن جني بأمثلة سابقة خرج عليه مسألة لفظية أصلحت فيه العرب اللفظ على حساب المعنى^(١٢٤٢).

أما تكراره في الباب الثاني فقد استدل به ابن جني لمسألة معنوية لا لفظية وشاهده المتحدث عنه (حيري) بإسكان الياء الأولى في غير ضرورة الشعر وهو ما

^(١٢٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/١، ٣٣٠/٣. وهو لابي تمام الطائي، ينظر: ديوانه: ٥٧، صدره: هي القرطبات في الاذان تبقى

^(١٢٤٠) ينظر: الخصائص: ٣١٣/١-٣٢٢

^(١٢٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢/٣-٣٣١

^(١٢٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/١

نقله سيبويه عنهم من قولهم: لا أَكَلِمَكَ حَيْرِي دهر^(١٢٤٣)، فقد اسكن الياء في غير الشعر لأنه أراد: حيرِي وهي -أي امتداد الدهر- من الحيرة لأنها مؤذنة بالوقوف والمطالبة فحذف الياء الأخيرة وبقيت الياء الأولى على سكونها وجعل بقاءها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها دليلاً على إرادة هذا المعنى فيها وأنها ليست مبنية على التخفيف في أول امرها إذ لو كانت كذلك لوجب تحريكها بالفتح فيقال: لا أَكَلِمَكَ حَيْرِي دهر، كقولك: مدة الدهر وابد الآبد، وما يدل عليه هذا اللفظ من تضاول الزمن ثم ساق شرط البيت:

بَقَاءُ الْوَحْيِ فِي الصَّمِّ الصِّلَابِ

ليدل على الزمن المتطول^(١٢٤٤)، ((يعني الكتاب الثابت في الحجر))^(١٢٤٥)، ((وهذا جارٍ في عادات الناس أن يقولوا: مثل النقش في الحجر))^(١٢٤٦)، إذن جمع بينه ابن جني وبين قولهم: لا أَكَلِمَكَ حَيْرِي دهر، من حيث المعنى فلهما المعنى نفسه.

الشاهد الثاني والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢٤٧):

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصَيَّرَ آخره أولاً

ورد في (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة)^(١٢٤٨)، وتكرر في (باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟)^(١٢٤٩)، وتكرر في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر)^(١٢٥٠).

^(١٢٤٣) ينظر: الكتاب: سيبويه: ٣٠٧/٣

^(١٢٤٤) ينظر: الخصائص: ٣٣٠/٣

^(١٢٤٥) جامع البيان: للطبري: ٤٠٦/٦

^(١٢٤٦) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري: أبو القاسم الأمدي: ٦٨٦/٣

^(١٢٤٧) ينظر: الخصائص: ٢١٠/١، ١٧٢، ٣٣/٢. هو لـ محمود الوراق. ينظر: عيون الأخبار: ابن قتيبة

الدينوري: ٦٢/٣، وينظر: الفرج بعد الشدة: ابن أبي الدنيا: ٨١

الشاهد فيه في جميع المواضع شاهد دلالي حيث يستدل به ابن جني بأنك إذا احتار الأمر بك بين أمرين فاختر آخر الأمر منهم واجعله قاعدة تنهج بها طريقك أي أنك حين تعلم أنه مهما حصل من نتائج ستكون نتيجة الأمر هي الأولى فاجعل أول نتيجة قاعدة تستدل بها على آخره.

ففي الباب الأول أورده ابن جني بعد قوله: ((هذا موضع كان أبو حنيفة -رحمه الله- يراه ويأخذ به؛ وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقتضي التغيير؛ فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة، وأنشدنا أبو علي -رحمه الله- غير دفعة بيتاً مبني معناه على هذا وهو:

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصور آخره أولاً^(١٢٥١).

وفي الباب الثاني أورده في معرض حديثه عن الاسم والفعل والحرف وأيهما أسبق من صاحبه فيقول بعد ذلك: ((وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيها بدءوا، أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف؟ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنَّ جُمع، إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن، هذا مذهب أبي علي، وبه كان يأخذ ويفتي وهذا يضيق الطريق على أبي إسحاق وأبي بكر في اختلافهما في رتبة الحاضر والمستقبل؛ وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصوّرتَه العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إياه فابتدعوا بتغييره، علماً بأن لا بُدَّ من كثرة الداعية إلى تغييره، وهذا في المعنى كقوله:

^(١٢٤٨) ينظر: الخصائص: ٢٠٩/١-٢١٣

^(١٢٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠/٢-٤٢

^(١٢٥٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/٢-١٨٠

^(١٢٥١) الخصائص: ٢٠٩/١-٢١٠

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصيرّ آخره أولاً^(١٢٥٢).

وفي الباب الثالث أورده ابن جني بعد قوله: ((ومن ذلك قول النحويين: إنهم لا يبنون من ضرب وعلم، وما كانت عينه لاماً أو راء مثل: عنسل؛ قالوا: لأننا نصير به إلى ضنرب وعنلم فإن أدغمنا ألبس (بفعل)، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت، فتركنا بناءه أصلاً؛ وكان ينشد في هذا المعنى قوله :

فقال: ثكل وغدر أنت بينهما ... فاختر وما فيهما حظ لمختار

وقول الآخر:

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصيرّ آخره أولاً

ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة^(١٢٥٣).

الشاهد الثالث والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الأعشى^(١٢٥٤):

أقول لما جاءني فخْرُه ... سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَمَةُ الْفَاخِرِ

ورد في (باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)^(١٢٥٥)، وتكرر في (فصل في الحمل على المعنى)^(١٢٥٦)، وتكرر في (باب في اختصاص الإعلام بما لا يكون مثله في الاجناس)^(١٢٥٧).

^(١٢٥٢) المصدر نفسه: ٣٣-٣٢/٢

^(١٢٥٣) الخصائص: ١٧٢-١٧١/٢

^(١٢٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩/٢، ٤٣٧، ٣٤/٣ في البابين الأخيرين ذكر الشطر الثاني فقط. وينظر: ديوان الاعشى الكبير: ١٤٣

^(١٢٥٥) ينظر: الخصائص: ١٩٩/٢-٢٠٢

^(١٢٥٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٣/٢-٤٣٧

^(١٢٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦-٣٤/٣

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (سبحان) اسم علم من أسماء المعاني.

وفي الباب الأول يرى ابن جني أنَّ الأعلام أكثر ورودها في كلامهم للأعيان دون المعاني، والأعيان هي أسماء الأشخاص مثل: زيد، ومحمد، وعلي، وفاطمة... الخ وكما جاءت للأعيان جاءت في المعاني مثل قوله: سبحان، فهو اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه^(١٢٥٨)، وأنتَ تلاحظ أنَّ (سبحان) صار علمًا على المعنى دون العين وهذا محل ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

وفي الباب الثاني حمله ابن جني على معنى براءة منه لذلك علق حرف الجر بـ(سبحان)^(١٢٥٩) يعني أنَّه ضمن معنى (سبحان) معنى (براءة)^(١٢٦٠). وفي الباب الثالث يرى ابن جني أنَّ ((الاسم العلم شيئان: عين ومعنى، فالعين الجوهر كـ(زيد، وعمر) والمعنى هو العرض كقوله:

سُبْحَانَ مَنْ عُلِّمَ الْفَاخِرِ))^(١٢٦١)

وزعم الراغب أنَّ(سبحان) في هذا البيت مضافة إلى(علقة) و(من) زائدة^(١٢٦٢)، ورد عليه البغدادي بقوله: ((أقول: والوجه الأول ضعيف لغة وصناعة، أما الأول فلأنَّ العرب لا يستعملونه إلا مضافًا إلى(الله) ولم يسمع إضافته إلى غيره، وأما الصناعة فلأنَّ (من) لا تُزاد في الواجب عند البصريين و(سبحان) في البيت للتعجب و(من) داخلة على المتعجب منه والأصل فيه أنَّ يسبح الله تعالى ((^(١٢٦٣).

الشاهد الرابع والعشرين

^(١٢٥٨) ينظر: الخصائص: ١٩٩/٢

^(١٢٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٧/٢

^(١٢٦٠) التضمين: هو إنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئًا، أو نقله من مكان إلى مكان. ينظر: الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد: المنتخب الهمداني: ١٨٥/١

^(١٢٦١) الخصائص: ٣٤/٣

^(١٢٦٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٩

^(١٢٦٣) الخزانة: ٣٩٨/٣

ما أورده ابن جني من قول الشاعر^(١٢٦٤):

إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا ... فحملت برّهُ واحتملت فجار

ورد في (باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)^(١٢٦٥)، وتكرر في (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)^(١٢٦٦)، وتكرر في (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى)^(١٢٦٧).

الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (برّة) بمعنى: البرّ و (فجار) بمعنى: فجرة.

وفي الباب الأول يرى ابن جني أنّ (برة وفجار) أسماء أعلام وقعت على المعاني وليست على الأعلام ، وعولمت معاملة أسماء الأعلام من حيث الصرف وعدمه ، قال ابن جني معلقاً: ((فبرة اسم علم لمعنى البرّ، فلذلك لم يصرف للتعريف والتأنيث، وعن مثله عدل فجار، أي: عن فجرة، وهي علم غير مصروف، كما أنّ برّة كذلك؛ وقول سيبويه: إنّها معدولة عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ، وذلك أنّه أراد أنّ يعرف أنّه معدول عن فجرة علماً، ولم تستعمل تلك علماً، فيريك ذلك، فعدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد، وكذلك لو عدلت عن برّة هذه لقلت: برار، كما قال: فجار؛ وشاهد ذلك أنّهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة و قاطمة، وهما علّمان، فكذلك يجب أنّ تكون فجّار معدولة عن فجّرة علماً أيضاً))^(١٢٦٨).

وفي الباب الثاني (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ) يرى ابن جني أنّ هذا موضع أتعب كثيراً من الناس واستهواهم يقول: ((اعلم أنّ هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مذلوا به

^(١٢٦٤) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٠، ٣/٢٦٤، ٢٦٨ ينظر: ديوان النابغة: ٣٠

^(١٢٦٥) ينظر: الخصائص: ٢/١٩٩-٢٠٢

^(١٢٦٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٦٣-٢٦٧

^(١٢٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٦٧-٢٧٢

^(١٢٦٨) المصدر نفسه: ٢/٢٠٠-٢٠١، وينظر: الكتاب: ٣/٢٧٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/٦٥

وتتابعوا فيه؛ حتى إنّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشعة، إنّما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سر معانيها، ومعاقدها (أغراضها) ^(١٢٦٩)، وذكر بعض الأمثلة ثم قال: ((ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر:

أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

أنّ فجار معدولة عن الفجرة؛ وإنّما غرضه أنّها معدولة عن فجرة معرفة علما على ذا يدل هذا الموضع من الكتاب؛ ويقويه ورود برة معه في البيت وهي -كما ترى- علم، لكنه فسرّه على المعنى دون اللفظ؛ وسوغه ذلك أنّه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرف باللام؛ لأنّه لفظ معتاد، وترك لفظ فجرة، لأنّه لا يعتاد ذلك علما، وإنّما يعتاد نكرة وجنسا نحو فجرت فجرة كقولك: تجرت تجربة؛ ولو عدلت برة هذه على هذا الحد لوجب أن يقال فيها: برار كفجار) ^(١٢٧٠).

وفي الباب الثالث (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى) الشاهد فيه: الحمل والاحتمال، حيث تكلم على نفسه بأنّه حمل (برّة) ووجه الكلام للمخاطب فقال: (واحتملت فجار) وفرق في التعبير بين الحمل والاحتمال وقاس هذا التعبير بالآية القرآنية التي فسرّها وهي قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ^(١٢٧١) وقد كان في بداية الباب قد بين أنّ زيادة المعاني فيها زيادة واضحة، ثم لما جاء للآية القرآنية المذكورة عقب عليها بقوله: ((وتأويل ذلك إنّ كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر؛ وذلك لقوله -عز اسمه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ^(١٢٧٢)؛ أفلا ترى أنّ الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، صغر الواحد إلى العشرة ولما كان جزاء السيئة إنّما هو

^(١٢٦٩) الخصائص: ٢٦٣/٣

^(١٢٧٠) المصدر نفسه: ٢٦٤/٣

^(١٢٧١) البقرة: ٢٨٦

^(١٢٧٢) الانعام: ١٦٠

بمثلها، لم تحتقر إلى الجزاء عنها، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة؛ ولذلك قال -تبارك وتعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾^(٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا^(٩١) فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عظم قدرها، وفخم لفظ العبارة عنها، فقل: لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتقص من لفظ فعل الحسنة؛ لما ذكرنا؛ ومثله سواء بيت الكتاب:

أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

فعبر عن البر بالحمل، وعن الفجرة بالاحتمال^(١٢٧٤).

-الشاهد الخامس والعشرون

ما أورده ابن جني من قول الشاعر:^(١٢٧٥)

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافٌ

تكرر الشاهد أربع مرات حيث ورد في(هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)^(١٢٧٦) وتكرر في(باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)^(١٢٧٧)، وتكرر في(باب في ان العرب قد أرادت من العلل والاغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)^(١٢٧٨)، وتكرر في(باب في شجاعة العربية(الحذف))^(١٢٧٩). الشاهد فيه في جميع المواضع قوله: (قالت: قاف).

ففي الباب الأول أورده ابن جني في معرض حديثه عن الايجاز والاطناب في قول ابن الرومي:

^(١٢٧٣) مريم: ٩٠، ٩١

^(١٢٧٤) الخصائص: ٢٦٨/٣-٢٦٩

^(١٢٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣١/١، ٨١، ٢٤٧، ٣٦٣/٢. هو الوليد بن عقبة بن معط، ينظر: المحتسب: ٢٠٤/٢.

^(١٢٧٦) ينظر: الخصائص: ٣٣-٥/١

^(١٢٧٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦-٤٩/١

^(١٢٧٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨/١-٢٥٢

^(١٢٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٢/٢-٣٦٣

وحديثها السحرُ الحلال لو أنها ... لم تجن قتل المسلم المُتحرز
إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ... ود المُحدث أنها لم تُوجز

فقد بيّن الشاعر أنّ محبوبته تطيل حديثها تارة وتوجز أخرى فذكر أنّ الاطالة والايجاز هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه فقال: ((لو بلغ بها الايجاز غايته لم يكن له بُدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنّه لا بُدّ فيه من تركيب الجملة فإذا نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب ألا ترى إلى قوله:

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَاف

وإنّ هذا القدر من النطق لا يعذب ولا يجفو ولا يرق ولا ينبو وإنّما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذنيك ويؤديهما إلى السمع وهو اقل ما يكون جملة مركبة))^(١٢٨٠) فالإيجاز والاطالة هما كلام لذلك استدل بهذا الشاهد ابن جني في هذا الباب ومن الايجاز ايضاً ما رواه ابن جني في الحكاية عن سيبويه: (الاتا) اي أن لا تفعل، فيقول مجيبه: (بلى فا) أي بلى أفعل وهذا وغيره مما يقل لفظه فلا يحمل حسناً ولا قبحاً ولا طيباً ولا خبيثاً^(١٢٨١).

أما تكراره في (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية) فقد أورده ابن جني في معرض حديثه عن علة عدل (عامر، وجاثم، وثاعل) إلى (فعل) دون أن يكون هذا العدل في (مالك، وحاتم، وخالد) بسبب الاستخفاف والاستثقال فقال: ((إنّهم لم يخصصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عن وعلى ما اتجه لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل، والإنعام والتصفح؛ فإن وجدت غدرًا مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال))^(١٢٨٢)، ثم استطرذ بالكلام وتحدث عن حذف الحركة

^(١٢٨٠) الخصائص: ٣١-٣٠/١

^(١٢٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢/١. وينظر: الكتاب: ٣٢١/٣

^(١٢٨٢) الخصائص: ٧٩-٧٨/١

واختلاصها ثم ذكر بعض القصص القصيرة تحدث بها عن أخف الحركات وبعض الأسماء ولفظها في تغير مواقعها ثم بعد صفتين ونصف من الاستطراد عاد بالحديث عن الحذف فقال: ((ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم لصاحبه: ألا تا فيقول الآخر مجيباً له: بلى فا وقول الآخر:

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافٌ

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: " رب إشارة أبلغ من عبارة " نعم وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخل بالبقية ويعرض لها الشبه))^(١٢٨٣).

إذن استدل به ابن جني على الحذف من أجل الاستخفاف وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب الذي بُني على الخفة على النفس.

وفي الباب الثالث(باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والاعراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) فيرى ابن جني أنَّ ((الذي يدل على أنَّهم قد أحسوا ما أحسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا؛ فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من احوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس))^(١٢٨٤)، ثم يذكر ابن جني لنا شاهداً شعرياً قاس شاهدنا عليه ويوضح مُرادَه منه ثم يقول: ((وكذلك قول الآخر:

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافٌ

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله "قالت قاف ": "وأمسكت بزمام بعيرها" أو " وعاجته علينا" لكان أبين لما كانوا عليه وأدل على أنَّها أرادت: وقفت أو توقفت دون أن يظن أنَّها أرادت: قفي لنا! أي يقول لي: قفي لنا! متعجبة منه؛ وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها "قاف" إجابة له لا رد

^(١٢٨٣) الخصائص: ٨١/١

^(١٢٨٤) المصدر نفسه: ٢٤٦/١

لقوله وتعجب منه في قوله "قفي لنا")^(١٢٨٥) فهو يرى أنّ الشاعر يعلم بحالها لذلك كان قولها (قاف) مفهوماً لديه ومعروفاً وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

أما تكراره في الباب الرابع (باب في شجاعة العربية _ الحذف _) فيرى ابن جني أنّهم قد يحذفون الجملة والمفرد والحرف والحركة لأنّهم لديهم دليل يدل على المحذوف ولو لم يوجد الدليل لا يمكن ولا يصح الحذف وكان تكلفاً في معرفة المحذوف، فمن ذلك حذفهم الجملة في قولهم: ألا تاء، وبلى فا ومنه قول الشاعر:

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافٌ

فقد حذف الجملة وتقديرها: وقفتُ، والسبب في حذفها لأنّها مضارعة للمفرد _ أي الجملة _ لأنّ الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل مثل: ضربتُ، وقامتُ هند وهذا يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل لأنّه معه كالجزء الواحد^(١٢٨٦)؛ وموضع ارتباط الشاهد بالبيت واضح ((وقد اشترط ابن جني لحسن الإيجاز امرين: أولهما أن يكون الكلام مفيداً، وثانيهما أن يكون مستقلاً بنفسه، ولهذا فإنّ ما جاء عنهم ناقصاً عن تركيب الجملة فإنّه لا يوصف بالحسن ولا بالقبح))^(١٢٨٧) كالشاهد الذي نحن بصددّه.

^(١٢٨٥) الخصائص: ٢٤٧/١

^(١٢٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٢/٢-٣٦٣

^(١٢٨٧) خصائص النظم في خصائص العربية: ٧٥-٧٦

الخاتمة

لكل عمل ختام، و﴿خَتَامُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين/٢٦] وفي الختام نستخلص ما يلي:

١- اهتم العرب بالشعر وأولوه عناية كبرى منذ القدم والى يومنا هذا ولقد سجل التاريخ اهتمامهم به واعتمادهم عليه في شتى صنوف الحياة الاجتماعية واللغوية.

٢- كان للشعر الحصة الأكبر من بين الشواهد الأخرى حتى أصبح ذا مصطلحاً معروفاً يطلق عليه الشواهد.

٣- تعددت الشواهد الشعرية في المصنفات وتكررت وكثرت منذ زمن سيبويه وإلى ما بعده وكانت أما تكرر شواهد سيبويه في المراجع بعده أو تكرر الشاهد عينه في المرجع عينه.

٤- لقد تجسدت في خصائص ابن جني جُل المسائل الصوتية، والصرفية، والنحوية، واللغوية، ولم يقتصر كتابه على شرح علامات الإعراب وتصريف الأفعال بل كان متعمقاً و متمكناً في شرح الشواهد الشعرية وأصول القضايا اللغوية، وعالج ابن جني تلك القضايا بتدبر وحكمة وذكاء موثقاً كلامه بالنثر كالقران الكريم وبعض القصص النثرية، وبالشعر العربي الفصيح.

٥- كثرت الشواهد الشعرية في خصائص ابن جني وتكررت فمنها ما تكرر مرتين، ومنها ثلاث مرات، وغاية ما تكرر من هذه الشواهد أربع، وبلغت الشواهد التي تكررت في خصائصه مئة وسبعين مرة، وتكررت فيه اكثر من ثمانين شاهد من شواهد سيبويه.

٦- تنوعت المسائل التي تكرر الشاهد الشعري لأجلها، فقد يتكرر الشاهد للمسألة نفسها أو لمسائل مختلفة، وقد يستطرد ليذكر الشاهد استطراداً في معرض كلامه.

٧- أحياناً يذكر الشطرين كاملين، وبعضها يذكر شطر واحد، وقد يكتفي بذكر كلمة الشاهد فقط، وتنوعت الشواهد في فصاحة قائلها.

٨- لم يقتصر ابن جني بالاستشهاد بشعر ما قبل الإسلام فقد استشهد بشعر الطبقات جميعها بما في ذلك شعر المولدين.

٩- المتتبع لكتاب الخصائص يرى فيه شخصية ابن جني وهي لا تقل قيمة عن شخصية سيبويه فقد جمع في كتابه خصائص العربية جميعها ولم يقتصر على القضايا الصوتية والصرفية والنحوية بل تعدى ذلك الى قضايا بلاغية كالتشبيه والاكتفاء بالسبب عن المسبب وبعض القضايا الاصولية التي وضحها واسهب في شرحها موثقاً كلامه بالشعر العربي الفصيح وقد قسم كتابه على ابواب بلغت (١٦٢) باباً تناثرت الشواهد الشعرية المكررة في اغلب هذه الابواب.

١٠- قد يتكرر الشاهد الشعري في الباب نفسه أو أبواب مختلفة للقضية نفسها أو قد يتكرر في الباب نفسه أو أبواب مختلفة لقضية مختلفة أو للقضية نفسها.

١١- عالج ابن جني أغلب القضايا الصوتية الأصولية كمدّ الحركة وحذفها، وحذف بعض حروف الكلمة الصحيحة والمعتلة، وفك الادغام، واطهار التضعيف، والهمز، والوقوف على عروض مخالفة، وغيرها من القضايا الصوتية.

١٢- عالج ابن جني القضايا الصرفية الأصولية موثقاً ذلك بالشعر العربي الفصيح ومن تلك القضايا الإعلال بالقلب والحذف، والإبدال، وأبنية المصادر والأفعال، والممنوع من الصرف، وغيرها من المسائل الصرفية.

١٣- إنَّ كتاب الخصائص لم يكن مبنياً على توضيح علامات الاعراب وإنّما تناول الأصول النحوية وحاول إثبات بعض القواعد من خلال الشواهد الشعرية المكررة ومن أبرز القضايا النحوية التي عالجها ابن جني في خصائصه: خلع دلالة الاستفهام عن أسماء الاستفهام، وحذف حروف العطف، والتقديم والتأخير، والإعراض، وحذف الفاعل، وتشبيه الوقف بالوصل، وغيرها من القضايا النحوية.

المصادر والمراجع

-أولاً: الكتب المطبوعة

-القران الكريم

-أ-

_الإبانة في اللغة العربية: سلمة الصُّحاري(ت: ٥١١هـ)، تح:د. عبد الكريم خليفة وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، ط١، ١٩٩٩م.

-ادب الكاتب: أبو محمد بن قتيبة الدينوري(٢٧٦هـ)، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ط.

_ارتشاف الضرب من لسان العرب :أبو حيان الاندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تح. در: رجب عثمان محمد ، مر: د.رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

-الأزمنة والأمكنة: أبو علي المرزوقي الاصفهاني(ت:٤٢١هـ)، ضبطه وخرج آياته: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

_أساس البلاغة: أبو القاسم الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

-أسرار البلاغة: أبوبكر عبد القاهر الجرجاني الدار(ت: ٤٧١هـ)، قر. تع.: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٩٩١م.

-اسفار الفصيح : أبو سهل الهروي(ت:٤٣٣هـ)، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

-الاشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: إبراهيم محمد عبد الله، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م.

_الأصول في النحو: أبو بكر المعروف بابن السراج(ت:٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي،
الناشر: مؤسسة الرسالة ، لبنان، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦م.

-الأضداد: محمد بن القاسم أبو بكر الانباري(ت: ٣٢٨هـ)، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم،
الناشر: المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

-الإعجاز والإيجاز: عبد الملك أبو منصور الثعالبي(ت:٤٢٩هـ)، إلترم شرحه وطبعه:
أسكندر آصاف، الناشر: مطبعة العمومية بمصر، ط١، ١٨٩٧م.

_إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر:
منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

-إعراب القراءات السبع وعللها: أبو جعفر ابن خالويه الاصبهاني(ت:٦٠٣هـ)، ضب. تح:
ابو محمد الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

-الإقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح. شر: د.محمود
فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

_الإقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد البطلليوسي(ت:٥٢١هـ)، تح: أ.مصطفى السقا،
و د.حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

-إكمال المعلم بفوائد مسلم: عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل (ت:٥٤٤هـ)، تح:
د.يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء، مصر، ط١، ١٩٩٨م.

-الأمالي: أبو عبد الله محمد بن المبارك اليزيدي(ت: ٣١٠هـ)، د.ت، الناشر: مطبعة جمعية
دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند ، ط١، ١٩٣٨م.

_الأمالي: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، الناشر:
دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

_أمالي ابن الشجري : ضياء الدين المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ) ، تح: د.محمود
محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

-الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي علي بن محمد (ت: نحو ٤٠٠هـ) ، الناشر: المكتبة
العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

-الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس بن ولاد التميمي النحوي(٣٣٢هـ)، در.تح: د.زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

_إيضاح شواهد الايضاح: أبو علي القيسي (ت: ق ٦هـ) ، در. تح: د.محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الاسلامي،بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٨٧م.

_الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧هـ) ،تح: د. حسن شاذلي فرهود، الناشر: جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٩٦٩م.

_إيضاح المحصول من برهان الأصول: أبو عبد الله التميمي المازري(ت : ٥٣٦هـ) ، تح: د. عمار الطالبي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠١م.

_إيضاح الوقف والابتداء: محمد أبو بكر الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ١٩٧١م.

-ب-

_باهر البرهاني في معاني مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن المشهور ب(بيان الحق) (ت: ٥٥٣هـ) ،تح: سعاد بنت صالح بن سعيد باققي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٨م.

_بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي: الروياني أبو المحاسن (ت: ٥٠٢هـ)، تح: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.

-البخلاء: للجاحظ أبي عمرو عثمان بن بحر(ت: ٢٥٥هـ)، د.ت، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ط٢، ١٤١٩هـ.

_البديع في علم العربية: مجد الدين بن الجزري بن الأثير(ت: ٦٠٦هـ)، تح. در: د.فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

-البدیع فی نقد الشعر : أبو المظفر أسامة بن منقذ الشيرازي(ت: ٥٨٤هـ)، تح: د.احمد احمد بدوي، ود.حامد عبد المجيد، مر: أ.إبراهيم مصطفى، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، الإقليم الجنوبي، ١٩٦٠م.

_البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي(ت: نحو ٤٠٠هـ)، تح: د.وداد القاضي ، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

-البيان والتبيين: للجاحظ ، تح: عبد السلام هارون، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

-ت-

_تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي(ت: ١٢٠٥هـ)، تح: مصطفى حجازي، مرا: لجنة فنية من وزارة الاعلام، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٧م، ج ٢٤، وج ٣٨ بتحقيق: د.عبد الصبور شاهين، مرا: د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، ٢٠٠١م.

-التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٩٧٦م.

_تحرير الرواية في تقرير الكفاية: محمد بن الطيب الفاسي(ت: ١١٧٠هـ) ، تح: د.علي حسين البواب، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٨٣م.

_تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم :عبد الرزاق الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط١، ٢٠٠٢م

_التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الاندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تح: د.حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، ط١، ١٩٩٧_٢٠١٣م.

_التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تح: د.عوض بن حمد القوزي، الناشر: جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

_تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين الدماميني(ت: ٨٢٧هـ)، تح: د.محمد عبد الرحمن المفدى، دن، ط١، ١٩٨٣م.

_التفسير البسيط: ابو الحسن علي الواحدي النيسابوري(ت: ٤٦٨هـ)، تح: اصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

_تفسير القرآن العزيز: أبو عبدالله المعروف بابن أبي زمنين المالكي(ت: ٣٩٩هـ)، تح: أبو عبدالله حسين بن عكاشة، و محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة، مصر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

_التمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تح: أحمد ناجي القيسي وآخرون، مرا: د. مصطفى جواد ، الناشر: مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٦٢م.

_تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨هـ)، در. تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

-تهذيب اللغة: الازهري الهروي أبو منصور(ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

_توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز(ت: ٦٣٩هـ)، در. تح: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.

_توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين علي المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، شر. تح: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

-ج-

_جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري(ت: ٣١٠هـ)، تح: محمود محمد شاكر، الناشر: دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د.ط.

-الجامع لأحكام القرآن: شمس الدين أبو عبدالله القرطبي(ت: ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم طفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

_الجمال في النحو: المنسوب الى أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

_جمهرة أشعار العرب: أبو زيد بن أبي الخطاب القرشي(ت: ١٧٠هـ)، تح. ضب. شر:
علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة، د.ط.

-جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري(ت: نحو ٣٩٥هـ)، د.تح، الناشر: دار الفكر، بيروت،
د.ط.

-جمهرة اللغة: أبو بكر بن دريد الأزدي(ت: ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، الناشر:
دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

-الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبدالرحمن الثعالبي(ت: ٨٧٥هـ)، تح: الشيخ
محمد علي والشيخ عادل أحمد، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

-ح-

_حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان علي الصبان
الشافعي(ت: ١٢٠٦هـ)، د.تح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

_حاشية الطيبي على الكشف: شرف الدين عبد الله الطيبي(ت: ٧٤٣هـ) ، مرا. تح: إيد
محمد الفوج، در: د.جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د.محمد عبد
الرحيم، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ٢٠١٣م.

-الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجاتي، مرا.
در: عبد العزيز رياح ،و أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت،
ط٢، ١٩٩٣م.

_الحماسة: أبو غُبادة البُحتري(ت: ٢٨٤هـ) ، تح: د.محمد إبراهيم حُور، و أحمد محمد
عبيد، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات، ٢٠٠٧م.

-الحيوان: للجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت،
ط١، ١٤٢٤هـ.

-خ-

_خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي(ت: ١٠٩٣هـ)، تح. شر: عبد
السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

-الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، تق. مرا: د.عبد الحكيم راضي، الناشر: الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٢، ٢٠١١م.

-خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، الناشر: مكتبة وهبة، ط٧.

_خصائص النظم في خصائص العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني: حسن بن إسماعيل الجناحي، الناشر: دار الطباعة المحمدية القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٧م.

-د-

- دراسات في علم الصرف: أ.د. مجيد خير الله الزامل، د.تح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

_درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد الحريري البصري(ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

_الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)، تح: د.أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ط.

_ديوان ابن الرومي(ت: ٢٨٣هـ): شر: أ.أحمد، د.تح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٢م.

_ديوان أبي تمام الطائي: حبيب بن أوس (ت: ٢٣١هـ)، فسر الفاظه اللغوية ووقف على طبعه: محيي الدين الخياط، طبع بمناظرة والتزام: محمد جمال، الناشر: نظارة المعارف العمومية الجبلية، ١٤١٣هـ.

ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة(ت: ١٢٠هـ)، جمع. شر. تح. : د.محمد أديب عبد الواحد، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

-ديوان الاسود بن يعفر: صنعه: د.نوري حمودي القيسي، د.تح، الناشر: وزارة الثقافة والأعلام، مديرية الثقافة العامة، د.ط.

_ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شر.تع: د.محمد محمد حسين، الناشر: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط.

_ديوان الأقيشر الأسدي: صنعة: د.محمد علي دقة، د.تح، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

-ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر (ت: ٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

_ديوان أمية بن أبي الصلت: جمع. تح. شر: د. سجع جميل الجبيلي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

-ديوان أوس بن حجر: تح. شر: د.محمد يوسف نجم، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

-ديوان بشار: جمع. شر.تع: فضيلة العلامة سماحة الاستاذ الامام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٧م.

_ديوان جرير: جرير (ت: ١١٠هـ)، شر: محمد بن حبيب، تح: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة، مصر ، ط٣.

-ديوان جميل بثينة: جميل بن معمر، د.تح، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.

-ديوان الحطيئة: برواية وشرح ابن السكيت (ت: ٢٤٦هـ)، در. تبويب: د. مفيد محمد قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، د.ط.

_ديوان حميد بن ثور الهلالي: جمع.تح: د.محمد شفيق البيطار، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠١٠م.

-ديوان الخنساء(٢٤هـ): تع.شر: حمدو طماس، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٤م

_ديوان ذي الرمة: أبو نصر الباهلي(ت: ٢٣١هـ)، تح: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٩٨٢م.

-ديوان الراعي النميري(٩٠هـ): شر: د. واضح الصمد، الناشر: دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

_ديوان رؤية العجاج: رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، الناشر: دار بن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٨م.

ديوان زهير بن أبي سلمى: أعتنى به وشرحه: حمدو طماس، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.

_ديوان سحيم: سحيم عبد بني الحساس، تح: أ. عبد العزيز الميمني، الناشر: مطبعة دار الكتب العلمية المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

_ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني: شر: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.

_ديوان طرفة بن العبد: طرفة بن العبد أبو عمرو(ت: ٥٦٤م)، تح: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٢م.

_ديوان طفيل الغنوي: لطفيل الغنوي، شر: الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

-ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات(ت: ٧٥هـ): تح.شر: د.محمد يوسف نجم، الناشر: دار صادر، بيروت، د.ط.

-ديوان العجاج: للعجاج، شر: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تع. تح: د. عزة حسن، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.

-ديوان عمر بن أبي ربيعة: قر: د. فايز محمد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

_ديوان عنتره: تح. در: دراسة علمية محققة على ست نسخ مخطوطة المکتب الاسلامي، الناشر: كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٤م.

_ديوان الفرزدق: شر. ضب. قر: أ. علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

-ديوان القطامي: عمير بن شبيب التغلبي(ت: ١٠١هـ)، در. تح: د.محمود الربيعي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتب، ٢٠٠١م.

-ديوان كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن، قر. شر: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

-ديوان كعب بن زهير: تج. شر. قر: أ. علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

-ديوان الكميت الأسدي: الكميت بن زيد الاسدي، جمع. شر. تج: د.محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

-ديوان لبید: لبید بن ربیعۃ أبو عقيل العامري(ت: ٤١هـ)، تع: حمدو طماس ، الناشر: دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٤م.

_ديوان النابغة الذبياني: النابغة الذبياني، شر: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، تج: د.علي الهروط، الناشر: جامعة مؤته، ١٩٩٣م.

-ديوان الهذليين: تر. تع: محمد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٥م.

-ر-

_الرسائل الأدبية: أبو عثمان الجاحظ، د.تج، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.

-ز-

_الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد أبو بكر الأنباري، تج: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

-س-

-السراج المنير في الاعانة على معرفة كلام ربنا الحكيم الخبير: لابن الخطيب الشافعي، د.تج ، الناشر: مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

-سر صناعة الأعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تج: حسن هندراوي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

سفر السعادة وسفير الإفادة: أبو الحسن علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تح: د. محمد الدالي، مر: د. شاكراً الفحام، الناشر: دار صادر، دمشق، ط٢، ١٩٩٥م.

-سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، نسخته وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

-السيرة النبوية لابن هشام: أبو محمد جمال الدين (ت: ٢١٣هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، د.ط.

-ش-

-الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن دراسة نحوية وصفية: د. يحيى بن محمد حكيم، الناشر: كلية المعلمين في جازان، مركز البحوث، ط١، ٢٠٠٥م.

-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، الناشر: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

-شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحمالوي (ت: ١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، د.ط.

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، دار مصر سعيد جودة السحار وشركائه، ط٢٠، ١٩٨٠م.

-شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك: بدر الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

-شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيراقي (ت: ٣٨٥هـ)، تح: د. علي الريح هاشم، مر: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٧٤م.

-شرح الأبيات المشكلة الإعراب: أبو علي الفارسي، تح: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٨م.

-شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي(ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ-١٤١٤هـ.

-شرح ألفية ابن مالك(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة ام القرى، ٢٠٠٧م.

-شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله جمال الدين بن مالك(ت: ٦٧٢هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد، و د.محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط١، ١٩٩٠م.

-شرح التعريف بضروري التصريف، ابن آياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، تح: أ.د. هادي نهر، و أ.د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

_شرح ديوان علقمة الفحل: بقلم السيد أحمد صقر، د.تح، الناشر: المكتبة المحمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر، مصر، ط١، ١٩٣٥م.

-شرح ديوان الزيفان بن المرقال عطاء بن اسيد التميمي، تح: محمد عبد الله، الناشر: جامعة الازهر، ١٩٧٤م.

-شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُراب(ت: ١٤٣٤هـ)، د.تح ، الناشر: مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت: نحو ٦٨٦هـ)، تح. ضب. شر: محمد نور الحسن وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

-شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد الأستراباذي ركن الدين(ت: ٧١٥هـ)، تح: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.

-شرح شواهد المغني: أبو بكر جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.

-شرح القصائد العشر: يحيى بن علي الشيباني التبريزي أبو زكريا(ت: ٥٠٢هـ)، تح. علي.ضب :إدارة الطباعة المنيرة ، الناشر: الطباعة المنيرة، ١٣٥٢هـ.

-شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

-شرح الكافية الشافية: أبو عبدالله جمال الدين أبو عبدالله بن مالك الطائي الجبالي، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

-شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء المعروف بابن يعيش و بابن الصائغ (ت: ٦٤٣هـ)، قد: د. أصيل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

-شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)، تح: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي أبو ظبي، الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.

-شعر زيد الخيل الطائي: صنعة: د. أحمد مختار البرزة، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

-شعر قيس بن زهير: تح: عادل جاسم البياتي، الناشر: مطبعة الآداب في النجف الاشرف، ١٩٧٢م.

-الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، د. تح، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تح: د. حسين عبدالله العمري وآخرون، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، و دار الفكر دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٩م.

-ص-

-الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، د. تح، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.

_الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

-الصناعتان: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، تح: علي البجاوي ومحمد إبراهيم،
الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، ط ١٤١٩هـ.

-ض-

-ضرائر الشعر : علي بن مؤمن أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ)، تح:
السيد إبراهيم محمد ، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٠م.

_الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك: إبراهيم بن صالح
الحدود، د.تح، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٣٣، ٢٠٠٢م.

-ط-

-طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي أبو عبدالله(ت: ٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد
شاكر، الناشر: دار المدني، جدة، د.ط.

-طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن بكر الزبيدي(ت: ٣٧٩هـ)، تح: محمد
ابو الفضل، الناشر: دار المعارف، ط ١، ١٩٩٨.

-ع-

-العباب الزاخر واللباب الفاخر: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني(ت: ٦٥٠هـ)، تح:
الشيخ محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٨٧م.

_العقد الفريد: أبو عمر المعروف بابن عبد ربه الأندلسي(ت: ٣٢٨هـ)، تح: مفيد محمد
قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

-العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني(ت: ٤٦٣هـ)، تح:
محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجبل، ط ٥، ١٩٨١.

-عيار الشعر: محمد بن أحمد أبو الحسن العلوي(ت: ٣٢٢هـ)، تح: عبد العزيز بن ناصر
المانع، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١.

_العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي
المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، د.ط.

_عيون الأخبار: أبو محمد بن قتيبة الدينوري، د.تح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

-غ-

-غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى علي العلوي(ت: ٤٣٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٤م.

-ف-

_الفرج بعد الشدة : أبو بكر عبد الله المعروف بابن أبي الدنيا(ت: ٢٨١هـ)، إخراج .تح: أبو حذيفة عبيد الله بن عالية ، الناشر: دار الريان للتراث، ط٢، ١٩٨٨م.

-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد محمد البكري الأندلسي(ت: ٤٨٧هـ)، تح: إحسان عباس ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

-فن التقطيع الشعري والقافية: د. صفاء خلوصي، الناشر: منشورات مكتبة المثنى ببغداد، ط٥، ١٩٧٧م.

-ق-

-القوافي: أبو الحسن المعروف بالاخفش الاوسط(٢١٥هـ)، تح: أحمد راتب النفاخ، الناشر: دار الامانة، ط١، ١٩٧٤م.

-القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: د. سعيد جاسم الزبيدي، الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م.

-ك-

-الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد أبو العباس(ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

-الكتاب: عمرو بن عثمان أبو بشر الملقب سيبويه(ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتخب الهذاني(٦٤٣هـ)، تح. خر. تع: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ٢٠٠٦م.

-الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد الثعلبي أبو إسحاق(ت: ٤٢٧هـ)، تح: الإمام محمد بن عاشور، مر. تد: نظير الساعدي، الناشر: دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

_الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، در. تح: د. رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

-الكنز اللغوي في اللسن العربي: ابن السكيت أبو يوسف بن إسحاق(ت: ٢٤٤هـ)، تح: أوغست هفتر، الناشر: مكتبة المتنبي القاهرة، د.ط.

-ل-

-لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

_اللطائف والظرائف: أبو منصور الثعالبي(ت: ٤٢٩هـ)، د.تح، الناشر: دار المناهل، بيروت، د.ط.

-م-

-مايجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز القيرواني(ت: ٤١٢هـ)، تح. تق. وصنع فهارسه: د.رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، د.ط.

-ماينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج(ت: ٣١١هـ)، تح: هدى محمود قراعة، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، ط٥، ١٩٧٤م.

-المبهج في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة: أبو الفتح عثمان بن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، الناشر: دار النشر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير(ت: ٦٣٧هـ)، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، د.ط.

_المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد أحمد بن الخشاب(ت: ٥٦٧هـ)، تح: در: علي حيدر، الناشر: مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م.

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

-مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت: ٢٠٩هـ)، تح: محمد فواد سركين، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨١هـ.

-مجالس العلماء: عبد الرحمن أبو القاسم الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.

-المجتنى: أبو بكر محمد بن دريد الأزدي(ت: ٣٢١هـ)، د. تح، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، د.ط.

-محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: أبو القاسم المعروف بالراغب الاصفهاني(ت: ٥٠٢هـ)، د.تح، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

-المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، الناشر: وزارة الاوقاف المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م.

-المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسى (ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

-المخصص: أبو الحسن علي بن سيده المرسى، تح: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

-المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، الناشر: مكتبة اللغة العربية، بغداد، شارع المتنبي، ط٣، ٢٠٠١م.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، الناشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٨٥م.

-المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن دعامة الأنباري، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مر: د. رمضان عبدالنواب، الناشر: جمهورية مصر العربية، وزارة الاوقاف المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٩٨١م.

-المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

-المسائل السفيرية في النحو: عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت:٧٦١هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

-مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود(ت: ٢٠٤هـ)، تح: د. محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر مصر، ط١، ١٩٩٩م.

-معاني القراءات: محمد بن أحمد الازهري أبو منصور(٣٧٠هـ)، د.تح، الناشر: مركز البحوث في كلية الاداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٩٩١م.

-معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن المعروف بالأخفش الاوسط(ت:٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

-معاني القرآن: أبو زكريا يحيى الديلمي الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

-معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

-المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد بن قتيبة الدينوري، تح: المستشرق د.سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، الناشر: مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٩٤٩م، ثم صورتها دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

-معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن الحسين الفارابي(ت: ٣٥٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مر: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

-معجم الشعراء: للإمام أبي عبيد الله المرزباني(ت: ٣٨٤هـ)، تصب. تع: أ.د. ف كرنكو، الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٢م.

-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين ابن هشام النحوي، تح: د.مازن المبارك و محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

-مفاتيح الغيب(التفسير الكبير): أبو عبدالله محمد الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت: ٦٠٦هـ)، د.تح، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

-المفصل في صناعة الاعراب: أبو القاسم الزمخشري جار الله: تح: د.علي بوملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

-المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب الاصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

-المفضليات: المفضل بن محمد سالم الضبي(ت: نحو ١٦٨هـ)، تح. شر: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٦.

-المقاصد النحوية في شرح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين بن موسى العيني(ت: ٨٥٥هـ)، تح: أ.د: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٠م.

-مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني الرازي أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٩٧٩م.

-المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، أبو العباس المبرد ، ، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، الناشر: عالم الكتب ،بيروت، د.ط .

-المقصود والممدود: ابن ولاد أبو العباس التميمي المصري(ت: ٣٣٢هـ)، تح: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

-الممتع في صناعة الشعر: عبدالكريم النهشلي القيرواني(ت: ٤٠٥هـ)، تح: د.محمد زغلول سلام، الناشر: منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، د.ط.

-من تاريخ النحو العربي: سعيد بن أحمد الأفغاني(ت: ١٤١٧هـ)، الناشر: مكتبة الفلاح، د.ط.

-من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

-منحة الوهاب في شرح مُلحة الإعراب: يوسف منصور الصلاحي، د.تج، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، اليمن، صنعاء، ط١، ٢٠٠٩م.

-المنتخب من غريب كلام العرب: علي أبو الحسن الملقب بـ(كراع النمل)(ت: ٣٠٩هـ)، تج: د.محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٩م.

-المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني، تج: إبراهيم مصطفى وعبدالله امين، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

-المهذب في علم التصريف: د. صلاح مهدي الفرطوسي و د. هاشم طه شلاش، الناشر: مطابع بيروت الحديثة، ط١، ٢٠١١م.

-الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو القاسم بن بشر الأمدي(ت: ٣٧٠هـ)، تج: السيد أحمد صقر، الناشر، دار المعارف، ط٤، تج: د. عبدالله المحارب(رسالة دكتوراه)، و الناشر: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٤م.

-موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.

-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله بن موسى المرزباني(ت: ٣٨٤هـ)، تج: تق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

-ن-

_النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب: محمد أبو عبد الله المعروف ببطل(ت: ٦٣٣هـ)، در. تج. تع: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م، و ١٩٩١م.

- (النكت والعيون) تفسير الماوردي: أبو الحسن الشهير بالماوردي(ت: ٤٥٠هـ)، مر. تع: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تح. در: د. محمد عبد القادر أحمد ، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

-و-

-الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي(ت: ٤٦٨هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد وآخرون، تق. مر: د. عبد الحي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

_الوحشيات (الحماسة الصغرى): حبيب بن أوس الطائي أبو تمام، تح. تح: عبد العزيز الميمني، حواشيه: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المعارف ، القاهرة، ط٣.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح

-الشاهد النحوي الشعري في معجم لسان العرب لابن منظور: إعداد: الطالب مراد علي الفراية ، إشراف: أ.د. علي خلف الهروط، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠٠٨م.

ثالثًا: المجالات والأبحاث

-بلال بن جرير وماتبقى من شعره: إعداد: د. شريف راغب علاونه، الناشر: مجلة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المملكة العربية السعودية، ج٨، ٣٩٤، ١٤٢٧هـ.

-الشاهد الشعري بين الفقيه والنحوي: إعداد: د. سعاد بنت مصلح الرادادي، الناشر: مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ، كلية اللغة العربية، العدد٩، ٢٠١٧م.

Summary

Praise be to God, a praise worthy of the majesty of his honorable countenance, the most honorable of faces, the most merciful of the merciful, the helper of the weak and the needy, and prayers and peace be upon the most honorable of the messengers, the evangelist, the warner, father of Al-Zahraa Fatima, upon her be the best prayer and complete the peace.

But then, the Arabic language is the language of the Noble Qur'an, this great delusive language in which we are honored as a language for us, and many scholars have gone through the immersion of sailing in its sea, and it has increased them in honor, reputation and superiority, and how not?! And it is the language of the most honorable heavenly book that was revealed to the best Arab prophet, so scholars, rhetoricians, poets and linguists have scrambled to navigate it and clarify the meanings of its words and connotations, starting from Sibawayh (d: 180 AH) to this day ,And this study of mine was known as (Repetition of the Poetic Witness in the Book of Characteristics by Ibn Jinni (d: 392 AH), because the Characteristics was a scientific repository that included most phonetic, morphological, grammatical and semantic issues. Where Ibn Jinni satiated these issues with an explanation and detail, It is repeated in separate chapters or in th chapter itself, and therefore we have labeled our study with this title, and the study required that it be divided into four chapters preceded by a preface and an introduction and followed by a conclusion.

As for the preface, he studied the repetition of the poetic witness, its causes and motives, and the extent of Arab interest in poetry through the ages, As for the first chapter, it was under the title (Repetition of the poetic witness in phonetic issues), and it included repetitive poetic evidence that dealt with everything related to the extension of movement,poetic necessity As for the first chapter, it was under the title (Repetition of the poetic witness in phonetic issues), and it included repeated poetic evidence that dealt with everything related to the

extension of movement and poetic necessity. As for the second chapter, it was under the title (Repeating the poetic witness in morphological issues) and it included The repetitive poetic evidence that dealt with morphological issues such as substitution, morphological structures and derivation of its major and minor types. As for the third chapter, it was under the title (Repetition of the poetic witness in grammatical issues) and included the repeated poetic evidence that dealt with grammatical issues such as introduction, delay, objection of all kinds and deletion of all kinds . As for the fourth chapter, it was under the title (Repetition of the Poetic Witness in Semantic Issues) In this chapter, the repeated poetic evidence that dealt with rhetoric and fundamentalist methods was studied.

As for The conclusion included the most important findings of the research. Despite the divisions that took place within the chapters, you may find overlap between the chapters. You may find phonetic evidence within the other chapters or grammatical evidence within the phonetic and morphological , The reason for this is Ibn Jinni's glowing mentality in explaining the evidence, its interpretation and guidance when it is repeated, and we have relied on the classification of the evidence in the first chapter, because if you follow the characteristics, you will see that it is difficult to extract purely phonetic, purely morphological, or purely grammatical evidence.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

University of Babylon

College of Education for Human Sciences



**Repetition of the poetic witness in the Book of
Characteristics by Ibn Jinni (392AH) a
linguistic study**

**A Thesis Submitted to the Council of the College of
Education for Human Sciences/ University of Babylon As a
partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master in Education in Arabic Language/ Language**

By:

Nawal Kazem Hammoud Gloob Al-Jubouri

Supervised By:

Prof.Dr. Hamed Abd al-Mohsen Kazem Al-Janabi

1443 B.H

2022 A.D



